



# مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

مجموع فيه مجموعة رسائل

المؤلف

مجموعة مؤلفين

زائبر

٧٠

لم

٧١

٩

٩١

١١٥

١١٦

١١٨

١٤٩

شبكة

الألوكة

www.alukah.net





لا تقص الرويا الا على عالم اذا صح  
ويل لامني من علماء السود  
من سعادة المرء فحيتته

لا احقر ابراهيم عم قال هل رأيت خديلا يقبض روح خديلا  
فاوحى له هل رأيت خديلا يكره لقاء خديلا قال فاقبض روحه الى الساعة  
اصبر على صد الحسد فان صبرك قائم كالنار تأكل نفسها ان لم تجد ما تأكل

وروي ان اداة حالك شريحا فقلت فقال له الشقي يا ابا امية اما تراها تنكح قال قد جاد اخوة يوسف  
يكون وهم ظلمة ولا ينبغي احد ان يقبض الابا امراته يقبض به من السنة المرضية كشاف في سورة يوسف

قيل ان الصبيان اخذوا النبي عم في طريق المسجد وقالوا ان لنا جملا كما تكون للحس واخذوا قال عم لبلال  
اذ هب الى البيت وات ما وجدته اشترى نفسه منهم فأتى بثمان جوزات فاشترى بها نفسها وقال عم  
رهم الله اخي يوسف باعوه بثمان بخس دراهم معدودة وبعوه بثمان جوزات ثم

كان معا ويتفادى عنه سعد فابا الحكم فلم يقبضه احد فادعى احداهم يقبضه فدخل عليه وقال اطلب منك  
انه تزوجني والدتك فلما دبر كيد قال ذلك سيد حب ابى الهائم قال للغازن اعطه الف دينار ليشترى جارية ثم  
قيل حكيم ما الشئ الذي احسن ان يقال وانه كان حقا  
قال مدح الرجل نفسه ثم

من رجع نفسه ثوبة قد رده الناس المودة  
عن النبي عم اكثر واصه الاخوان فان ركب حتى كرم  
يسمى ان يهذب عبده بغير اخوان يوم القيمة  
قيل لعل يفعل ما حذر العقل يفعله  
في الناس ولكن بعد ما اقتضها

قال رجل لصاحب منزله اصلي خشب هذا  
السقف فان يتغير فقال لا تخف انما يتغير  
فقال اذا فان يدركه رقة فيسجد ثم  
ويل للعالم من الجاهل ويل للعالم من الجاهل من العالم  
انه امه ثالث الشريك في عالم آخر احد هو صاحب  
قاله ارسلني السعة في الجواب بوجوب العفان  
فادخلته خربت به بينهما

قال جرير في الصمت زين للحبي وانما صميت لب المراد ان يتكلم  
قال ابو بكر بن بري رائق فكم قوي في قلبه مهذب الرأي عند الرزق يفرق ولم يضعف ضعيف في قلبه  
كان من خليج البحر يفرق هذا دليل على ان الاله في الخلق سر يس يتكشف

عبد الملك بن عمر رأيت رأس الحسين بين يدي ابي زياد في قصر الكوفة ثم رأيت بين يدي ابي بكر الخنثار  
ثم رأيت بين يدي مصعب ثم رأيت بين يدي عبد الملك قال سفان فقلت لكم بين اول الرؤس  
واخرها فقال قريبا من اثني عشر سنة

عن علي رضي الله عنه اقول لدهري قد توالى حروف اليبس انما يار زمان زوال فقال اصطفى  
كم دولة قد تغيرت لكل زمان دولة ورجال ثم

قال عم خير شهابكم من تشبه بكمهم الكرم شهابكم من تشبه بكمهم  
قال عم خير شهابكم من تشبه بكمهم الكرم شهابكم من تشبه بكمهم

صورت مكتوب جالينوس الحكيم ليعم عم يا طبيب النفوس المرضية بقاء الجمال المكتشفة بانكاف الرذالة  
المنغمة في العلائق البدنية المكدرات الطبيعية يا موقظ النعم من رقة الغافلين ومنبه العباد  
عن مضيق الجاهلين يا منجي البلايا ويا غياث من استغاث هل الامور صولة اليك من سبيل

جواب عيسى عم يا من شرفك الله بالاستعدادات العقلية والرفوزات العقلية كون طالبا لتقوية  
النفس بالانوار الالهية القدسية الحاذية من المدار الدينية الفانية الى الدار السنية الباقية التي هي محل  
الارواح الطاهرة والنفوس الزاكية فان مجرد العقل غير كاف في الهداية الى طريق مستقيم ثم

علم الله الاكبر في هاتين الايتين والهكم ال واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم وفاتحة ال عمران الم السلام  
الاهو المحي القيوم علم الله الاكبر الذي اذاع في اجاب هذه الاية قل اللهم مالك الملك الاله  
لا صولك ولا قوة الا بالله دوام من تصيبه داعيها سرها اللهم لا تقص الرويا الا على عالم اذا صح

اصوف ما اضاف على امتي كل ضائق علم الانسان احب الكلام الى الله ان يقول العبد بجاهه انه وحده  
ويل لامني من علماء السود ان الله مع القاض عالم يجر فاذا جاد تبارك الله عن الزم الشيطان  
من امتي بعين علم لفته ملائكة السماء والارض في صحف ابراهيم عم العاقل ينبغي ان يكون مقبلا  
عاشانه عارفا لاهل زمانه حافظا للسانه

عن علي رضي الله عنه الحكيم غطاء ساتر والعقل حجاب قاطع  
فاستر ظل خلقك بحلمك وقابل هواك بعقلك  
والتغافل عن بعض الامور تغافل ثم  
قيل الحكيم اذا شاورت العاقل صار عقلك  
بقال ابي الجار ما اكثر امتحان والطيل تأمل  
اعقل الرجل عن مشاورة اولي الابواب

يقرب الطريق في زيارة الحبيب  
الانام الشاقي لو سقط من السماء قلنوه ما وقعت الامراض من لا يريد لها  
في الحديث المرفوع من سعادة المراد ان يقدر رزقه في بلده وحال كونه ومن شقاوته  
ان يجعل رزقه في غير بلده او في سياحته  
قالوا لذة الدنيا في الفناء والزنا والبناء  
يقول الحمام من بناء الجن قال جني ليلمان عم ابني لك دار يكون في بيوت الاربعة  
الفضول الاربعة من السنة قبني الحمام  
قيل للبغل من ابوك قال النور خالي روه

والزنبور والباري جميعا لدى الطيران اجفحة وخفق  
ولكن بين ما يصطاد بار وما يصطاده الزنبور فرق  
اضاعة المال وكثرة السوال  
قال عم ان الله يحب كل قلب حزينا قال عم ان من وجبات الرحمة ادخال السرور على اهل البيت  
وقال عم ان من وجبات الرحمة المنفرة بذي السلام قال عم من غير الامراء من زار  
العلماء وشرب الطلأ من زار الامراء

قال عم ان الله يحب كل قلب حزينا قال عم ان من وجبات الرحمة ادخال السرور على اهل البيت  
وقال عم ان من وجبات الرحمة المنفرة بذي السلام قال عم من غير الامراء من زار  
العلماء وشرب الطلأ من زار الامراء

قال عم خير شهابكم من تشبه بكمهم الكرم شهابكم من تشبه بكمهم  
قال عم خير شهابكم من تشبه بكمهم الكرم شهابكم من تشبه بكمهم

قال عم خير شهابكم من تشبه بكمهم الكرم شهابكم من تشبه بكمهم  
قال عم خير شهابكم من تشبه بكمهم الكرم شهابكم من تشبه بكمهم



ذكر في الخلاصة من الفتاوى العلم شرط الاولوية لا شرط صوارز التقليد حتى لو قضى بفتوى غيره يصح ولذا  
العدالة شرط الاولوية وعند الشافعي والمصنف شرط لازم قلت فتحررت لنا من هذا كله ان الاجتهاد  
شرط الاولوية في الصحيح من المذهب لا شرط صوارز التقليد فاما شرائط الجواز فهي شرائط اهلية  
الشهادة فمن كان اهلا للشهادة كان اهلا للقضاء وعلى العكس ثم ان بعض الاصحاب اقتصر على هذا  
التعريف وبعضهم على شرائط كصاحب البدائع فانه قال منها العقل والبلوغ والاسلام والحرة والبصر  
والنطق والسلامة عن حد القذف ولا شك ان هذه شرائط اهلية الشهادة والقضاء على المسلمين  
وكنيت في وقت تنبعت حكم الاصم هل يكون كالحرس والعلم مانع من اهلية القضاء والحرس كذلك  
فالصم هل يكون في حكمها ام لا فلم اجد فيها نقلا فلما وصلت الى هذا رأيت في كلام الاصحاب ما يدل على ان  
ليس كما ينع فانهم قالوا من كان اهلا للشهادة كان اهلا للقضاء وصاحب البدائع على وجه التفصيل  
ولم يذكر الصم ولا شك ان الاهم تقبل شهادته وله شهادة معتبرة شرعا وقد قال ان كان اهلا للشهادة  
كان اهلا للقضاء فيدخل تحت هذا ان الاصم اهل القضاء بخلاف الاعمي والاضرس من حيث الفتوى فهو موافق  
ايضا فان الاصم يمكن ان يدرك الاحكام بالكتابة ويحكم عن يمين فانه يميز المحكوم له من المحكوم عليه بخلاف  
الاعمى والاضرس اما الاعمي فظاهر واما الاضرس فانه لم يفهم منه الالتزام بالحق فلم يحصل منه قطع الخصومة  
وقصلا وهذه المعاني كلها منتفية في الاصم فيجوز تقليده على مقتضى ما قالوه اتفق الوسائل الطرسية

ذكر مولانا حافظ في شرح الترمذي في سنن عن شمس الائمة السرخسي عن حل البيع وحرمة  
وهو المشي فقال ما نقل عن اب حنيفة في اذم بشهر في زمانه فيسبق على الاباحة ولم يرد من السلف  
ايضا فيه شيء الى زمان المرن في تلمذ الشافعي حتى فشا الكلد وظهر تفاوله في زمانه فافقت بحرمته  
على مذهب الشافعي وكان الامام المزي بنفاد ببلوغ فتواه الملة دينه عمره في عراق العجم فقال ان بيع  
فلاعت بليتة وشمل الاماكن فتنته وغلب الرفاهة على العقلاء بسبب الكفا اختار انهم ما وراء  
النهر يسرق مع حرمة واقفا بما اتقى به وحكموا باحراقه ورافقه بتأديب بايعه وتشهيره اكله فالان  
فتوى الذهبين على حرمة حتى قيل من قال بجله فهو زنديق مبتدع وحكموا بوقوع طلاق زجره جامع الفتاوى

ذكر في خزانة الفتوى بكونه تنفيذ الحكم في عشرة احوال في حال الغضب والجوع والعطش والحابس والمخاض  
والوجع والركب والماشي والناعس والمرض ويقض في حال الكونه اجمع لانه عقل وذو فية ايضا اربعة  
اشياء يجوز للقاضي فعله الفتوى في المعاملات وعبادة المريض وحضور الجنائز واجابة الدعوة العامة  
وذكر فيه ايضا اثني عشر موضعا يلزم القاضي تنفيذ قضاء قاض كان قبلا رجل وطى ام امراته  
او اثبتها فريضة الامراء القاضي وهو يرى مذهب الشافعي فلم يقض بالتحريم وقض بالحل فللقاضي الحنفى ان ينفذ  
قضاه وكذلك شافعي المذهب اذا قضى بالحل في الطلاق قبل النكاح فللمحنفى ان ينفذ قضاؤه وكذلك  
في العتق قبل الملك وكذلك في بيع المدبر وكذلك في الطلاق الرجعي وكذلك في طلاق الكفر بعدم الوقوع وكذلك  
في صوارز السلم بالحيوان وكذلك في رد المنكوسة بالعب وكن ذلك في قضاء شاهد وعين وكذلك في القضاء  
بشهادة النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال وكذلك في القضاء بشهادة اهل الذمة على اهل  
الاسلام وكذلك في القتل بالقتال العامة وكذلك في متعة النساء وفي تجنيس الملتقط للاسرة وشنة في اول  
الفصل السابع من كتاب ادب القاضي عن فيه قضى بجواز نكاح بغير الشهود يجوز عدة الفتاوى

الورث البقل والفرس والحمار وكل من يحرم الكل لحمه والخنثى البعير والجاموس والبعير للابل والفتن والمغن  
والنحو للكلب والذئب والشم والاسد والخروف والذرة اللطام والفاطر والقدرة للانسان والفضلات فيهما

عوار الذئب زقاة الديك بناح الكلب وهدرس زراء الاسد صهيل الفرس نهيق الحمار وشهيق  
لقية الغراب صياح الثعلب صغير النعبان بفام البعير تحوير الثور سم

العلوم الحكمة القياس لفظ الحكمة تسكن الكفا  
لكن المستعمل تحريكها بالفتح كما في لفظ الارضية حلتها مطالع  
الجاز لا يؤكل المروى قول والمحل فعل عناء

العطايا ما يخرج للمنفذ في السنة من بيت المال  
صرق او مرتين والرزق ما يخرج في كل شهر قوت

الجامع الصغير اخر مصنفات محمد فيكون القول  
المرجوع اليه ما فيه تاج الشريعة

وسم داء ظبي اي ليس له داء كالداء بالظبي  
وداء الذئب الجوع وليس له داء غيره زبور

الالف من العدد مذكرة فان انت فعل تأ ويل  
بالدراهم

وضعت امرى اباحا من بطون المعجزات  
فهي امر بنت غمر خالتي احدى بناتي

ع شط الفرات جلت يوما  
لقت ماها فبليت شوقا

اجرا من حقه قل هم هي رزق ايجون جلك الم  
تقدير حق لبادا لورا حق سوز بود رجف الم

الشيخ يوسف المغربي جمع لاسمى العشق في هذه  
الابيات وجميعها ثلاثون

علاقة وسم هيام ولوعه ولايح غرام  
وذهل وتسل ثم الحوى صباه بلايل ثم الهوى  
ومع عشق كذا ودوتبريح كذا الجنون  
مجد وولد ثم الشف شحو وشوق وياها الشف  
ووصب والوجد ثم الدف وضد وكدة والكلف

ولا يحل الاستناء بالكف ذكر المشايخ فيه  
انه عزم قال نايح اليد ملعون فان غلبته الشهوة  
ففعل ارادة تكفها به فالجاء ان لا يعاقب

بروى عن علي رضي العلو من الفتى للايمان  
والطب للايمان والهندسة للبيان والنحو  
للبيان والنجوم للزمان

وانا طفل صغير في حصون المرصعات  
وابي شيخ كبير في علو الدرجات

ولم تجر الفارين في الفرات  
الاسدى فتادت جارات

شبكة  
الألوكة  
www.alukah.net

ومن جملة مساندة الحكمة الفارابي وهو ابو نصر محمد بن محمد بن طوفان الفارابي الزكي الحكيم المشهور صاحب التصانيف  
في الحكمة والمنطق وغيرها من العلوم وهو اكثر فلاسفة المسلمين لم يكن منهم من بلغ رتبة في فنونه ومخرج  
ابن سينا مكتبه وعلومه انتفع في تصانيفه وكان رجلا تركيا تنقلت به الاسفار الى ان وصل بغداد وهو يعرف  
كثيرا من اللغات غير انه لم يتم تعلمه واتقنه وتفق في شتى فنون الحكمة فقرأ مع ابي شرمسى بن يونس الحكيم من شرح  
كتاب ارسطو في المنطق سبعين سورا وكان هو شيا لبيد له صيت عظيم يحتمون في خلقته كل يوم المليون  
من المنطقين ثم اخذ طرفا من المنطق من ابي حنا بن خضلا الحكيم الفراء في بحوثه حران ثم نقل الى بغداد  
وقراء بها علوم الفلسفة ونهذه كتب ارسطو جميعا ثمان وجد كتاب النفس لارسطو وعليه مكتوب بخط الفارابي  
التي قرأت هذا الكتاب مائة مرة ونال قرار السماع الطبيعي ارسطو اربعين مرة ومع ذلك يقول ان يحتاج الاعادة  
وكانه يقول لو ادرت ارسطو كنت اكثر تلاوته ثم سافر الى دمشق ثم الى مصر ثم عاد الى دمشق فاحس اليه  
سلطانها سيف الدولة ابن حمدان واجرى عليه كل يوم اربعة دراهم لانه كان ارشد الناس في الدنيا لا يحتفل  
بامر مكتوب ولا مسكن ولذا اقتصر على اربعة دراهم وكان منقودا بنف لابلون الا عند مجيء ما او مشجك  
برفاض ويؤلف كتبه هناك وكان اكثر تصانيفه في الرقاع ولم يصف في الكراسي الا قليلا فلذلك كانت  
الترتبات فيه فضولا وتعلقات وبعضها متورا ناقصا يكتفي ان يدخل على مجلس سيف الدولة وهو  
يزي الا تراك وكان ذلك زية دائما فتخطى رقاب الناس وكان المجلس مجتمع الفاضلاء حتى انتهى  
الى منتهى سيف الدولة وراحمته اخبره عنه فقال سيف الدولة لما ليك بلسان خاص يا ربهم  
وهذا الشيخ قد ساء الادب واني صائلا عن اشياء ان لم يعرف بها فاخرجوا به فقال له ابو نصر  
بذلك اللسان ايها الامير احده فان الامور بعواقبها فقال سيف الدولة احسن بهذا اللسان قال  
نعم بل اكثر من سبعين لسانا فظفم عنده ثم اخذ يتكلم في كل فن حتى بر جميع الحاضرين فخلاه سيف الدولة  
فقيل له هل تشرب فقال لا فقال اتسمع قال نعم فاحضر الالات فاحرك احدتها شيئا الا  
وعاب ابو نصر ثم اخرج من وسطه خريطه واخرج منها عيونا فتركها فلقب بها فضحك كل من حضر  
ثم فكها وركبها تركيا اخر وضرب بها فيكلام ثم فكها وغير تركيبها وحركها ونام كلهم حتى البواب فتم لهم  
نياما وخرج ويكفر ان الالة المسماة بالقانون من تركيبه توفي سنة تسع وثلثين وثلثمائة برمشق  
وقد ناهى ثمانين سنة وعدد مصنفاته من الكتب والرسائل سبعون كلها نافعة سيما كتابان في العلم  
الاهلي والمدني لانظيرهما احدهما المعروف بالسياسة المدنية والاخر بالسيرة الفاضلة ووصف كتابا  
شربها في احصاء العلوم والتعريف باغراضها لم يسبق اليه احد ولا ذهب احد منه ذهب ولا يتفق  
عنه احد وطلاب العلم وكذا كتابه في اغراض اخلاطون وارسطو اطلع فيه على اسرار العلوم ونماها  
على اعلی وبين كيفية التدريج من بعضها الى بعض شيئا فشيئا ثم بدأ بفلسفة اخلاطون يعرف بعض  
منها ثم اتبع ذلك بفلسفة ارسطو ووصف اغراضه في تواليه المنطقية والطبيعية فلم يعلم كتابا  
اجده مع طلب الفلسفة منه وفاراب احدی مدن الترك فيما وراء النهر مصباح 2

ومن جملة مساندة الحكمة الفارابي وهو ابو نصر محمد بن محمد بن طوفان الفارابي الزكي الحكيم المشهور صاحب التصانيف  
بن محمد سلطان الحكيم المرقين وقد وتهم في زمانه جاح علوم المتقدمين والمتأخرين ولد يوم السبت  
خاوي عشر شهر جمادى الاولى سنة سبع وتسعين وثمانمائة وتوفي آخرها الاثني عشر ثامن عشر  
ذي الحجة وقت مغيب الشمس سنة اثني عشر وتسعين وثمانمائة ودفن بالشهد الكاظمي مع  
ساكنها افضل الصلوة والسلام وكان اية في التدقيق والتحقيق وحل المواضع المشككة سيما  
لطف التحرير الذي لم يلفت اليه المتقدمون بل التفقوا جانب المفرد فقط وهو اخرج  
في التحرير سلوبا يسهل اخذ المعنى منه مع التبرز عن الفاظ كثيرة وكلمات حلقية وان لم تعد منه  
في ذلك فخلدك يتبع تصانيف الفارابي في زمانه بحيث تجد بينها فرقا في فرق ثم ان الناضل الشريف قلده

قلده في امر التور والتعريف كما يظهر لك بالنظر في تصانيفها الا انه تجاوز ما عنه كان غالباً في التشييع كما ينه عن  
المقصد السادس في التحرير وكان يحكي عنه مع ذلك امور لا يناسب رتبة في العلم حيث كان في معنى الكوزر  
للكاظمي المسمى بهلا لوك ملك الترك الطفافة وهو الذي اغاد بلاد المسلمين وحررها وانقطع بسبب سلبه  
الخلافه العنصرية في بغداد وجرى ما جرى بها اشتها اصرح وبطول شرهه وكان ما كان مما استاذن فظن  
شرا ولا تسال عن الخير الا ان الشيخ الحكيم الذي قال في اخر مشرعه للتجويد سمعت شيخ العلامة وهو  
مولانا قطيب الدين الشيرازي رحمه الله انه قال كان الناس مختلفين في ان هذا الكتاب يعني التحرير  
لخواج نصير الدين آولاف ثالكث عن ذلك ابنه خواج اصيل الدين فقال كان والدين وضعه الباب الامانة  
وتوفي ففكده ابن المطهر الحلي وكان من الشيعة وهو زينا عظيم فضع هذه الرواية يكون هو ربا  
من نقيصة التشييع الا ان المشهور عند الجمهور خلاف  
مصباح 2

يعلم ان اول من دون علم الطب بقرط الحكيم وهو حكيم مشهور في بعض علوم الفلسفة  
سيد الطبيعيين في عصره كان قبل الاسكندر بنجوما سنة ولده في الطب تصانيف شريفة وكان فاضلا  
متالها ناسكا يعالج المرضى احسا باطوافه البلاد وجوالا عليها وكان في زمن اردشير من ملوك  
الفرس وكان يسكن ضمنى من مدن الشام وكان يتوجه الى دمشق ويقوم في عيادتها للرياسة  
والتعليم والتعلم وذلك لانها موضع يوف بصفة بقرط وكان طبيا فليسا فاضلا كما لا يعلم  
ولما خاف ان يفتح الطب من العالم علم الفباء الطب وجعلهم بمنزلة اولاده وظهر بقرط سنة  
تسعين لتاريخ بخت نصر وهي سنة اربع عشر لملك بهمن وعاش في سنة تسعين سنة وله  
كتب نافعة فضرة بالعربية ثم ظهر من بعده جالينوس الحكيم الفيلسوف الطبيعي اليوناني







افاه  
لشع  
٢  
نور  
و  
٤  
ال  
٢٢  
٤  
م  
١  
١٤  
١٥

الله أكبر









رسالة في اقامة اللفظ الحكم الشرعي	اصول سنان بانت احواله	رسالة المسئلة المعلقة لولا انك سئل في اسم الله	رسالة الشهود العيني في مباحث الوضوء الزهني لطاش كبرى زاد
٢٢	٢٧	٢٥	١

رسالة على تنبيه باب الشهود لقول	رسالة على باب الحقيقة في الهداية	رسالة على تنبيه من الهداية	رسالة في باب التعميم	رسالة على تنبيه من المواقف
٢٠	٢٩	٢٧	٢٦	٢٥

رسالة على تنبيه باب البيضاوة	رسالة على تنبيه باب الجهاد	رسالة على تنبيه في صدر الشريعة	رسالة على تنبيه في شرح الوفاية
٤	٥٢	٤٩	٤٢

رسالة على تنبيه باب المقام	رسالة على تنبيه من الهداية	رسالة في قول انه اراهم ضللا	رسالة في باب من الهداية	رسالة في باب من المقام
٦٥	٥٩	٥٨	٥٦	٥٥

رسالة على تنبيه باب	رسالة على تنبيه باب	رسالة على تنبيه باب	رسالة على تنبيه باب	رسالة على تنبيه باب
٦٨	٦١	٦٧	٦٥	٦٤

رسالة على تنبيه باب	رسالة على تنبيه باب	رسالة على تنبيه باب
١٠٥	١٠٥	١٠٥

ابن الحاجب رحمه الله  
 الهوى الهوى اراق دمي في دمي ارى قدي  
 الفوى الفوى امان عني في عني امان عني



اللهم يا حنان ويا منان قدست بذاتك عن الوجود في الازهار  
 وتنزهت بصفتك عن مشابهة سكان بقعة الامكان وتعاليت باضالك  
 عن مشاركة محدثات الاكوان اللهم صل وسلم على نبيك محمد سيد افراد  
 نوع الانسان المستقل بالشرف والسود ومن سلالة عدنان  
**وبعد** فهذه رسالة الشهود العيني في مباحث الوجود الذهني لما  
 تعاركت فيها اذهان العلماء وتصارمت في مشاهد اباراء الفضلاء  
 ونحن بتوفيق الله الكريم وفضل العظيم ميزنا في القشر عن اللباب  
 وبيننا في الخطا عن الصواب وليس ذلك الا من مواهب من جعل كلم من الشجر  
 الاضطرنا را واخرج لكم من الاجاز الم انهارا وما توفيتي الا باسد  
 القريب المحيب عليه توكلت واليه ائيب والرسالة رتبة على مقدمة وسلكين  
 وخاتمة اما المقدمة فيها اربعة اصول الاصل الاول في تحقيق معنى  
 الذهن والخارج ونفس الامر اعلم ان الذهن في اللفظ الفطنة والحفظ  
 ويطلق على نفس القوة وفي عرف ارباب المصقول الاستعداد التام  
 لادراك العلوم والمعارف بالفكر السالف وقد يطلق على النفس الناطقة  
 باعتبار اتصافه بالاستعداد المذكور ثم توسعوا في ذلك فاطلقوا  
 على محل تحصل فيه المصفولات اعم من ان يكون ذلك المحل هو النفس او  
 مع الآتيا من الحواس الظاهرة والباطنة وهذا هو المشهور والابتداء  
 عند الاطلاق وقد يطلق على النفس والآتيا مع المبادئ العالية ايضا لانه في كونها  
 محلا للنوع المخصوص من الوجود اعني ما يقابل الوجود الخارج الا انهم اختاروا  
 الاطلاق الاضري في هذا البحث لان غرضهم اثبات النوع المذكور من الوجود  
 في مظهر كان حتى انهم التفتوا بشيئة في المبادئ العالية لاستلزامه شيئة في اذهاننا  
 لكون ما ثبت فيها معلوما لنا ولو بالوجه حرج بذلك الشريف العلامة  
 في موثبه على شرح التجريد في مباحث الوجود الذهني وبهذا الاستمرار

وقع ما اوروه من التسوال في مباحث النفس من حواشيه المذكورة وهو انه  
 بجوزان يكون الاكتشاف العلي بار تمام صور المعلومات في جواهره ان لا  
 في النفس فيلحظها من هناك حيث قال وهذا التسوال مدفوع بانبات الوجود  
 الذهني على الوجه الذي تحقق فيما سلف واراو بما سلف ما من الاستدلال  
 لانبات الوجود الذهني مطلقا كما توهم واختره لانه لا يمكن في ثبوت الوجود  
 الذهني اثباته في المبادئ العالية ولا يلزم في اذياننا ان الوجود الذهني  
 لا يكون من الامور الثابتة في نفس الامر وايما بل قد يكون من المحتملات  
 الذهنية فيكون اعم من الوجود في نفس الامر كما ان الوجود في نفس الامر  
 اعم من **الصدق** على الموجودات الخارجية دون الوجود  
 في الذهن فيما عاموم وخصوص من وجه لاجتماعها في الاحكام العبادية  
 ووجود الاول بدون الثاني في المحتملات الذهنية وبالعكس في الموجودات  
 الخارجية ومنهم من قال المراد منها اثبات نوع اخر من الوجود لهما هاتان الخارجية  
 فلا وجه لتقييم الوجود في الذهن للمحتملات وليس بذلك لان المراد منها  
 تقييم الوجود الي الذهني والخارجي كما نقض عليه عبارة التمهيد في فهم كليهما  
 والفرق بين الازا وبين ظاهر اذا عرفت معنى الذهن وانه متساو لهما  
 لعقوي الدراكه مطلقا فاعلم ان المراد بالخارج ههنا هو الخارج عن القوي  
 الدراكه مطلقا وانما سمي خارجا لان الحاصل في القوي الدراكه داخل بالنسبة  
 الي المدرك فبينه وبين تقابل لعدم امكان الاجتماع بين الداخر والخارج  
 واما بينه وبين نفس الامر فمفوم وخصوص مطلقا وسيجي بيان هذا على ما  
 هو المشهور من اطلاق الذهن على النفس والآتيا واما على تقدير اطلاقه  
 على النفس فقط يكون آتيا ايضا خارجا كما لا يخفى ومعنى الخارج في الخارج  
 عن نفس المدرك ثم انك قد عرفت فيما سبق ان ما في الذهن اما ان لا يتلوا  
 ما في نفس الامر وهو النحو الفرضي او يطابقه وهو النحو المقابل وينبغي  
 الوجود الذهني ويقابلها الوجود الخارجي ومنهم من اطلق الخارج عن النحو  
 الاول بحيث يشمل النحو الثاني والخارجي بالنحو المقابل لهما وقال وهذا هو

المتوهم والغرض هو الموعود  
 الشبهه بان حال الوزير

فائدة الموعود الشبهه بان  
 حال الوزير

مراد من قال له صحة الحكم مطابقة لما في الخارج ثم قال ويلزم من ذلك  
ان يكون الحصول في الخارج اعم من الحصول في الذهن لكن بالذات  
لابالصوره وايده بما ذكره الشريف العلانية في حواشيه على شرح المطالع  
من ان العلوم قد يوجد في الذهن بذواتها كما اذا تعلمت علما مخصوصا  
فان ذلك العلم حاصل بذاته في الذهن وقد يوجد فيه بصوره كما اذا  
تصورت علما مخصوصا قبل ان تعلمه ولا شك ان وجوده في الذهن  
على الوجه الاول مغاير بوجوده فيه على الوجه الثاني في هذا ما ذكره ذلك البعض  
وهو مردود بان المتبادر من الخارج هو الخارج عن طرف الذهن لانه النوع  
الحاصل فيه وما ذكره من الاطلاق لم ينقل عن احد من ارباب المعقول  
ولا شهد له استعمالهم وما استشهد به من النقل وانما هو من تعبيرات  
المباحين عن الاحكام الخارجية فقط وان صح نقل ذلك على ارباب  
المعقول فقليل مرادهم بالخارج الخارج عن طرف الذهن وتخصيه بالذات  
انما هو لاستثناء الامور التي تنسب في نفس الامر بالآخرة الى الخارج وان كان  
بوساطة واستوف تفصيلا وايضا المتبادر من الحصول في الخارج هو الحصول  
في طرف مقابل لطرف الذهن فاطلاقه على ما حصل في طرف الذهن  
خلاف المتبادر وما نقله عن الشريف العلانية فلا يجوز به فعلا لان مراده بيان  
نوع الحصول الذهني وان احدهما بالنسبة الى الآخر بمنزلة الوجود  
الاصيل بالنسبة الى الوجود الظلي لانه وجود اصيل حقيقة وقد صرح بذلك  
في ذيل الكلام المذكور حيث قال ونسب الثاني الى الاول كنسبة  
الوجود الذهني الى الوجود الخارجي والبعض المذكور حذف عند النقل تروجا  
لما ادعاه واذا عرفت معنى الذهن والخارج فاعلم ان معنى نفس الامر هو  
الشيء في حد ذاته اذا الامر هو الشيء ونفس ذاته ومعنى كون الشيء موجودا  
في حد ذاته ان وجوده وحقيقته وثبوته ليس مطلقا باعتباره وفرض فرض  
بل لو قطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان موجودا وذلك الوجود اما وجود  
اصيل او وجود ظلي فنفس الامر تناول الذهن والخارج ككثيرا اعم من

شعلة

اعم من الخارج مطلقا لان كل موجود في الخارج مطلقا موجود في نفس الامر  
بما عكس كذا لان بعض الاحكام الذهنية التي لا يجازيها شيئا في الخارج مطابقة  
لما في نفس الامر واعم من الذهن من وجه لا يمكن اعتقاد الكواذب كزوجة  
للجنة فيكون موجوده في الذهن لا في نفس الامر ومثل ذلك نبي  
ذهبا فرضيا وزوجة الاربعه موجودة فيها معا ومثلها يستي ذهبا  
حقيقا هذا بيان مفهوم نفس الامر واما تحقق حقيقته فامر صعب غير من حد  
الخارج وطريقا وعرض من سلكه من سلكه من افاضل الافاق فكل  
بعضهم نفس الامر عبارة عن الفعل الفعالي فان كل حكم مطابق له فهو مطابق  
وكل ما ليس كذلك فهو كاذب واستدلوا عليه بانه لو لم يكن ارتسام  
صور المعقولات في جوه آخر وهو قوله انه للنفس الناطقة لم يكن فرقا  
بين حاله الذهول والنسيان فان الاول زوال الصورة عن المدركة  
والثاني زوالها عن الخزانة ولما كان الفعل الفعالي واسطة في النقص  
عندهم تبين ان يكون الجوهر الآخر هو ولكن ان يجاب عنه بان الواسطة  
في النقص فاعل والخزانة لا بد وان يكون قابلا فكيف يجتمعان والاكثرون  
على نفي هذا المذهب واستدلوا عليه من وجه اما اوله فلان عبارة نفس  
الامر لا دلالة لها على الفعل الفعالي الاعلى وجه بعيد جدا وهو ان يحصل الامر  
في مقابل الخلق ويراد به عالم المحدثات واما ثانيا فلانه يتعذر حرج وصف  
الاحكام الثابتة فيه بالمطابقة لنفس الامر واما ثالثا فلانه لو كان الفعل  
الفعالي خزانة للنفس الناطقة يلزم ارتسام الكواذب فيه وحصولها  
في نفس الامر وانه بطرقتا واما رابعا فلانه يتعذر حرج وصف العلم السابق  
عليه ولو بالذات كعلم الواجب تعالى بالصدق والمطابقة لنفس الامر لا متناع  
مطابقة الشيء بما لا تحقق له بعد واما خامسا فلانه يتعذر حرج وصف العلم  
بالجزئيات بهما مثلا هذا المحسوف لا متناع ارتسامها في العقل عندهم  
واما سادسا فلان كل واحد من العقلاء يعرف مطابقة الحكم لما في نفس الامر  
مع انه لم يتصور العقل الفعالي اصلا فضلا عن اعتقاد ثبوته وارتسام صور





المكانات فيه مع انه ينكر شئ على ما هو راي المتعلمين واما ساجا فلانه  
لو كان كذلك بوجه ان لا يحكم احد بصحة حكمه لا يعلم ان ما في العقل  
الفعال والفعال على اي وجه من السلب واليجاب ومن له ذلك التوهم  
الا ان يقال ان ما في العقل الفعال موافق لما اقتضته الضرورة او البرهان  
فذلك يعلم وهذه وجه سبعة اجابوا عن كلها اما عن الاول فقال نفس  
الامر هو ما حصل في العقل الفعال من الاحكام والاطلاق على الفعل الفعال  
توسع كما ترنظيره في اطلاق الذهن واما عن الثاني فيما نقل عن ارسطو  
طاليس من ان علم المبادي العالية اجل من ان يوصف بالصدق يعني  
المطابقة للواقع وانما هو الحق يعني الواقع لا المطابق للواقع فما في نفس الامر  
مصحح وان لم يكن مطابقا لما في نفس الامر فالصحة اعم من الصدق والمطابقة  
فلا يلزم ارتكاب عموم المجاز في تعريف الصدق بالمطابقة كما توهم بالايراد  
المطابقة وما يكون عين نفس الامر ولا يلزم ايضا الفرق بين حكم وحكم  
في المطابقة كما توهم واما ما يقال في الجواب من ان المفارقة الاعتبارية كائنة  
في تحقق المطابقة بان يكون الموجود يتعمل مطابقا له بدون اعتبار الفعل ومن ان  
منها مفارقة حقيقة بان يكون صور الاحكام مطابقة لوقوع النسب منه فروع  
بان الفعل غير ممكن في المبادي العالية عند حصول الصور انما يمكن في غير  
الفعل الفعال واما فيه فمخضور الماهيات انفسها واما عن الثالث فمخضور حصول  
الكواذب في الفعل الفعال بطريق اللفظ لا بطريق التصديق والحافظ لا يلزم  
ان يكون مدخلا لما يحفظ ولا ان يكون مدركا له واما لما حصل فيه من جهة التصديق  
الصواب فقط ويرد عليه ان علم المجرادات حضوره عند انطباعه ولا حضور  
الكواذب عندهم لا تصديقا فقط بل وحفظا ايضا واما عن الرابع فبان لا يتم  
امتثال مطابقة الشئ لما هو متاخر عنه بالذات ولين سلم فاعتبار المطابقة  
انما هو في العلم للصواب ولا كذلك علم الواجب وورد عليه بان الصدق  
لا يتحقق بدون المطابقة لما عرفت ولا واسطة بين الصدق والكذب في الواقع  
العام والخاص فلا بد وان يكون علم الواجب هو الواقع لا المطابق له كما نقل عن

هذا الكلام لا يوافق لما اقتضته الضرورة او البرهان  
فذلك يعلم وهذه وجه سبعة اجابوا عن كلها  
اما عن الاول فقال نفس الامر هو ما حصل في العقل الفعال  
من الاحكام والاطلاق على الفعل الفعال توسع كما ترنظيره  
في اطلاق الذهن واما عن الثاني فيما نقل عن ارسطو طاليس  
من ان علم المبادي العالية اجل من ان يوصف بالصدق يعني  
المطابقة للواقع وانما هو الحق يعني الواقع لا المطابق  
للواقع فما في نفس الامر مصحح وان لم يكن مطابقا لما  
في نفس الامر فالصحة اعم من الصدق والمطابقة فلا يلزم  
ارتكاب عموم المجاز في تعريف الصدق بالمطابقة كما توهم  
بالايراد المطابقة وما يكون عين نفس الامر ولا يلزم  
ايضا الفرق بين حكم وحكم في المطابقة كما توهم واما  
ما يقال في الجواب من ان المفارقة الاعتبارية كائنة في  
تحقق المطابقة بان يكون الموجود يتعمل مطابقا له  
بدون اعتبار الفعل ومن ان منها مفارقة حقيقة بان يكون  
صور الاحكام مطابقة لوقوع النسب منه فروع بان الفعل  
غير ممكن في المبادي العالية عند حصول الصور انما يمكن  
في غير الفعل الفعال واما فيه فمخضور الماهيات انفسها  
واما عن الثالث فمخضور حصول الكواذب في الفعل الفعال  
بطريق اللفظ لا بطريق التصديق والحافظ لا يلزم ان يكون  
مدخلا لما يحفظ ولا ان يكون مدركا له واما لما حصل فيه  
من جهة التصديق الصواب فقط ويرد عليه ان علم المجرادات  
حضوره عند انطباعه ولا حضور الكواذب عندهم لا تصديقا  
فقط بل وحفظا ايضا واما عن الرابع فبان لا يتم امتثال  
مطابقة الشئ لما هو متاخر عنه بالذات ولين سلم فاعتبار  
المطابقة انما هو في العلم للصواب ولا كذلك علم الواجب  
وردد عليه بان الصدق لا يتحقق بدون المطابقة لما عرفت  
ولا واسطة بين الصدق والكذب في الواقع العام والخاص  
فلا بد وان يكون علم الواجب هو الواقع لا المطابق له كما  
نقل عن

كما نقل عن ارسطو فيلزم ان يكون الواجب ايضا نفس الامر وقد يجاب  
عن الرابع بان التاخر الذاتي لا بنا في تحقق اصل المطابقة وايضا علم الواجب  
تعالى حضوره عندهم فلا ضاد في سلب الصدق عنه اذ لا يلزم الكذب كونه  
عين الواقع كما نفس عليه ارسطو طاليس ويرد عليه ان المراد بالمطابقة هنا  
مطابقة الظل الذي انظره وذلك غير ممكن في علم الواجب تعالى واما ما ذكره  
ثانيا فقد انتقل من الجيب السابق واما عن الخامس فان ارتسام البرهان  
في العقل على وجه كافي في المطابقة وقد يجاب عنه بان البرهان يجوز ان  
يرتسم في النفس الناطقة وقواحا ولا ينحصر نفس الامر في العقل الفعال  
ويرد عليه ان الكلام على حصة نفس الامر كما يظهر بالنظر في مساق واما  
عن السادس فبان يكفي في ملاحظة الصدق تصور ما في الفعل الفعال وان لم  
يوفر انه فيه واما عن السابع فبان يكفي في الحكم بالمطابقة ان يعلم مطابقة للواقع  
ونفس الامر وان لم يعلم انه هو الحاصل في العقل الفعال هذه هي الكلمات  
المتشعبة من كتب القوم والحق هو ان ما في العقل الفعال من الماهيات هو  
نفس الامر لكن لا اختصاص لها بهذا المظهر فنكس الماهيات من حيث انها  
الاحكام لا بدون يعتبر في الازديان البشرية وسبب تحقيقه على وجه التفصيل  
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل فاك بعضهم نفس الامر عبارة عن الامور  
الخارجية فان جمع الماهيات الذمينة منسوبة منها والاحكام الصادقة مطابقة  
لها اما بواسطة او بواسطة وتفصيل ذلك على ما حققه صاحب التعديل بلوان  
معنى الصدق في النسبة النبوتية ان يحصل في الاعيان شئ نشأ عنه النبوة  
في الذمير وهو قد يكون بلا واسطة كما اذا كان كل من الطرفين من المعقولات  
الا قول كقولك زيد كاتب وقد يكون بواسطة كما اذا كان احد الطرفين  
او كلاهما من المعقولات النشئة عن المعقولات الاول النشئة عن الموجودات  
الخارجية كقولك الان كذا وهكذا يرد مراتب مراتب بواسطة يجب تزايد  
مراتب المعقولات من الثواني والثالث وهكذا واما معنى الصدق في النسبة  
هو ان لا يكون لغيره ناشئا عما في الاعيان كقولك اجتماع النقيضين ليس

هذا الكلام لا يوافق لما اقتضته الضرورة او البرهان

هذا الكلام لا يوافق لما اقتضته الضرورة او البرهان

هذا الكلام لا يوافق لما اقتضته الضرورة او البرهان

هذا الكلام لا يوافق لما اقتضته الضرورة او البرهان

هذا الكلام لا يوافق لما اقتضته الضرورة او البرهان

بوجود لا يرد منه ان هذه النسبة ناشئة من شيء موجود في الاعيان لان  
التقييد ليس بشئ موجودا ولا يمكن ان يقال ان عدمه موجود فان عدم  
يتمتع ان يكون موجودا بل يرد ان نقضه هو النسبة الثابتة في قولنا اجماع  
التقييد موجود لا يكون ناشئا عما في الاعيان وهذا تفصيل حسن بنفك  
في مواضع شتى الا انه لا يجدي ههنا لان بعضا من الاحكام الذميمة لا يتعد  
الى الخارج اصلا بالذات ولا بالواسطة مثلا اذا تصورت الوجود والذات  
والا وجود الذهني وحكمت بالتمايز بينهما فانه مطابق لما في نفس الامر  
مع انه غير مستند الى الخارج بالذات وذلك ظ ولا بالواسطة او لا يوفق  
العا وجود الذهني لشيء من المقولات وعدمه كون نقضه ناشئا عما في الاعيان  
ليس في شيء من الاستناد الى الخارج بل هو عدم الاستناد اليه وقال بعضهم  
نفس الامر عبارة عن الاحكام الذميمة التي ليس فيها اعتبار المعبره وفرض  
الفرض واليه ذهب الشريف العلاء وكثير من المتأخرين وهذا المذهب  
هو الصواب الا ان في التعبير عن نفس الامر بان لا يكون فيها اعتبار المعبره وفرض  
مساوية شتى كوجهها والذي يلوح بالبال في تحقيق هذا المقال هو  
انه الملك المتعال يستدعي بيانه تمهيد مقدمة وهي انه لا شك ان الله سبحانه  
وتعالى عالم في الازل بذاته وصفاته وبظواهر صفاته من الخالق للارضية  
واوصافها العارضة واتوارها الاعتبارية والالزم خلقه علمه سبحانه وتعالى  
عنه في الازل ثم علم بها فيما لا يزل نقلا عنه عن ذلك علوا كبيرا فاما  
بجب انفسها من توابع صفاته ولو ازمها ولست بمجمولة يجعل الجاعل لان  
الجواز القدرة النابعة للعلم التابع للمعلوم وهذا مع قولهم الماهيات غير  
مجمولة يجعل الجاعل وليست الماهيات في تلك المرتبة ثابتة في العيان حتى  
يلزم قدم العالم او ثبوت المعلومات في الخارج وانما الثبوت في العيان بعد  
اخراج القدرة اياها من العلم الى العيان بترجيح الارادة بثبوتها في العيان وهذا  
الترجيح سببا كون علمه تعالى علما فعليا يستدعي ثبوت معلوماته في العيان كمن  
يقدر شيئا من الامور الفاضلة ثم يجعلها مصنوعة ثم ان النفس بواسطة القوة

القوة الممتدة التي اودعها الله فيها وطبعها عليها ينتزع الماهيات الثابتة  
في العلم النقي من تلك الخالق للارضية وهذا العلم يستدعي علمنا انتفاعنا  
لقول النفس تلك الصور منها ومع الاستزاع ان الثبوت اذا حصل في  
النفس اذ الخيال احد النفس ومباها لان بغض عليها كل يناسب ذلك كخبرتي  
الحاضر في الخيال فيحصل في النفس من تلك الماهيات ما يهتد مطابقة لها  
بجزف مشخصاتها ورتبها بخلقها الى مفهوم مشترك بينها وبين خبرتها والى  
مفهوم مختص بها ورتبها ثبوتها من مفهومات عارضة مشتركة ومختصة  
فيحصل في ذهنه صور الخالق علما هي عليه مطابق للعلم القاطن صح ذلك  
وربما ينتزع من الامور الخارجية عارضة وبشيء مفهومات لا يحددها  
شيء في الخارج ينهي فيحصل في الذهن مفهومات هي من توابع الخالق  
للارضية ثم ياخذ من تلك التوابع التي يستدعي مثلها مقولات  
اول وثوان وهكذا وهذه ايضا من الامور الثابتة في العلم الفعلي وعدم  
خروجها الى العيان ككون حصولها فيه على وجه التبعية دون الاصله ثم ان النفس  
يحكم على كل من تلك الماهيات والمفومات الحاصلة في الذهن باحكام حكاية  
يشون الماهيات والمفومات احكاما مطابقة لما في العلم الفعلي ان صح رعاية  
شؤونها ومقتضياتها فيحصل في الذهن صور الخالق علما هي عليه والاحكام  
المتعلقة بها عارضة بطابق الواقع فيحصل النفس في بصور القدسية وهذه  
هي الغاية القصوى من العلم اذا اخذت جوازا علم ان المراد بالامر  
هي تلك الماهيات الثابتة في المواطن الثلثة العلم الفعلي واليهن الخارجي  
والعلم الانتفاعي والمراد بالنفس شؤونها وهو مقتضياتها والمراد بمطابقة  
الحكم لما في نفس الامر رعاية شؤون الموضوعات والمجتمعات ومقتضياتها  
عند تصور النسب بينها والحكم بوقوعها او لا وقوعها ولما لم يكن رعاية  
شؤونها ومقتضياتها عند الحكم عليها الا في الوطن الثالث جعل نفس الامر  
من حيث له مطابقة الاحكام لها عبارة عن تلك الاحكام الذميمة او لا  
لما لا يطبق احكامها للاحكام الحاصلة في العلم الفعلي الذي هو عبارة عن علم

الشيخة  
الألوكة

الواجب سبحانه وتعالى وفي حكمه علوم المبادئ العالمة عند الحكم وان كانت  
احكامنا مطابقة في انفسها بسلم الفعل ايضا واما مطابقتها لما في الخارج والاشياء  
في التصورات بواسطة الانتزاع منها فمطابقة الاحكام لا يمكن الا بالاشياء  
الماهيات ومقتضاياتها ولا يمكن الوقوف عليها الا عند حصولها في العقل وليس  
مناط المطابقة الا في الذهن واما التعبير عن تلك الشئ والمقتضايات  
بعدم اعتبار المعبر وفرض الفرض فمن قبيل اقامة الملازم مقام الملزوم  
سائرا واعلم ان تحقيق هذا المقام مما وقت لتحصيد وحققته  
وسه ليد والمهنة والفضل والطول وبه القوة والحول **الاصل الثاني**  
في تحقيق مقدمات شائعة بين المصطلحين ناضجة فيما قصدناه من البيان وهي  
ان ثبوت شئ بشئ ليشي في ثبوت المثبت له دون الثابت واعلم ان ثبوت  
شئ بشئ سواء كان في الخارج او في الذهن يستلزم وجود الطرفين في  
طرف ذلك الثبوت لان الارتباط لا يتصور الا بين شئين فالإمكان  
الارتباط في الخارج وتسمى اتصافا يلزم وجود الصفة والموصوف معا في الخارج  
كاتصاف الجسم مع البياض وان كان في الذهن وسمى جملا يلزم وجود الموضوع  
والجمل معا في الذهن في الحكم من تصور الطرفين والنسبة ولما كان الموجود  
في نفس الامر اتم من الموجود في الخارج يجوز ان لا يكون الطرفان معا  
موجودين في الخارج كقولك الامكان مقابل للامتناع اذا ما وجد شئ  
منهما في الخارج ويجوز ان يكون موجودين فيه معا فالوجود واحد وشئ  
جملا بالمواظاة كقولك زيد انسان او بوجوه من متقابلين ويسمى جملاء  
بالاشتقاق كقولك الجسم ابيض ويجوز ان يكون الموضوع موجودا  
في الخارج دون الجمل كقولك زيد اعمى فان العي مشتق عن البصيرة الى  
البصيرة بالسلب وكقولك السماء فوق الارض فان العوقب مشتق  
من بصرته الى الارض بالاجاب فاقسام القضايا بالاعتبار المذكور  
ثلاثة اعتبارا الطرفين وخارجة الطرفين وخارجة الموضوع اعتبارا  
الجمل ولا يمكن العكس اذ لا يمكن حمل الامر الخارجي على الامر الاجتباري

الاجتباري ثم ان صدق القسم الاول انما هو يكون المحمول في نفس الامر  
من مقتضيات الموضوع في نفس الامر وصدق القسم الثاني في الحمل بالمواظاة  
بمطابقة الصور بين الذاتين لامر واحد خارجي وفي الحمل بالاشتقاق بوقوع  
الاتصاف الخارجي بين الطرفين وصدق القسم الثالث يكون الموضوع في الخارج  
بجانبه للعقل نسبة الى المحمول سلبا او ايجابا وهذه الجذبة عبارة عن وجود الموضوع  
في الخارج على نحو ما يقتضيه النسبة المذكورة بلا قيام مبداء المحمول مع الموضوع في الخارج  
والامر يمكن امره مبداءه وان خلاف المفروض وبلا اشتقاق المحمول من الموضوع بدون  
اختيار النسبة المذكورة والامر ان يكون ذاتيا وانه خلاف المفروض ايضا والامر  
التفصيل وقت ان قولك زيد اعمى مثلا صادق في الخارج من غير اتصافه به في الخارج  
وكثيرا ما يشبه الصدق الخارجي بالاتصاف الخارجي عند المحققين سيما الشريف  
العلامة اذ قد اورد في كلامه تجوز اتصاف الموجودات الخارجية في الخارج  
بالامور العدمية وتبطله بانصاف زيد بالعمى في الخارج الا ان التناويل على  
ما قدناه من التحقيق ولله در العلامة الرازي حيث قال في المحاكمات في شرحه  
المطالع الامداد صادق على الموجودات الخارجية ولم يقل الموجودات الخارجية  
متصفة بالصفات العدمية في الخارج كما قاله الاكثر من ولعل من استنبط  
توهم اخصار الحمل اشتقاقا في قيام مبداء المحمول بالموضوع في الخارج وليس  
كذلك بل قد يكون نسبة الموضوع اليه شئ اخر والاتصاف الخارجي انما  
هو في الاول دون الثاني كما عرفت تحقيقه ثم اعلم ان حال ملاحظة التصديق  
في القضية يسمى حال الحكم وحال ملاحظة سوجه من الحاد الطرفين في الخارج  
اذ في نفس الامر او قيام احد هما مع الآخر في احداهما او نسبة الموضوع بالامر  
كذلك يسمى حال اعتبار الحكم ويظهر الفرق بينهما بانك اذا عرفت زيد كاتب  
عند حال الحكم ان هذا التصديق اي مقدار ما يحكم لك بالحمل على الموضوع  
كله مثلا وحال اعتبار الحكم انما هو في الغد وقت قيام وصف الكتابة في زيد  
وذلك بحسب مقتضى ثبوت المحمول للموضوع جهة الخبر ان دايم فدايم وان  
ساعة فساعة وان خارجا في رجا وان ذهنا فذهنا فتقولهم ثبوت شئ

شبكة

الألوكة

بشئ فرع ثبوت المثبت له اعم من الفرعية حال الحكم ومن الفرعية حال اعتبار  
 الحكم ولهذا جردوا بقولهم ان ذمنا فخذ منها وان خارجا جافا واما قولهم  
 دون الثابت فلا يقع بغير حال الحكم اذ لا بد في التصديق من وجود الطرفين  
 في الذهن وانما هو حال اعتبار الحكم اذ لا يلزم في اليجاب وجود  
 مبداء المحول في نفس الامر كما لا يقتضيه السلب سلب العزم في  
 كما يجوز سلب الكتابة عنه فلتخص من هذا الكلام مقدمات مشهورتان  
 عند القوم احدهما ان ثبوت شئ بشئ يستلزم ثبوت المثبت له في اليجاب  
 خاصة حال الحكم وحال اعتبار الحكم وثانيتها انه لا يستلزم ثبوت الثابت  
 حال اعتبار الحكم خاصة لانه اليجاب ولا في السلب واخره في العاقل  
 الدين الخ على المقدسة الاولى بان جميع المفهومات ثابتة في مدرك  
 الاحكام الصادقة عليها فلا يتصل حاله لا اعتبار الحكم الا يوجد فيها موضوع  
 السالبة فلا فرغ وبالجواب عنه ان بعضا من القضايا كقولك المتخ مقابل  
 للممكن واجتماع النقيضين في سائر الالامع الاول المتخ ليس بصدق عليه  
 الممكن الوجود ومع الثاني اجتماع النقيضين ليس بممكن وليس بموضوعهما  
 وجود في شئ من القوى المدركة حال اعتبار الحكم اذ قد صدقوا بان المتخ  
 وكذا اجتماع النقيضين ليس بشئ منها هو بوجه في قوة من القوى المدركة  
 واجابة عن الشريف الصلاة ايضا بان ذلك ليس لا اقتضاء السالبة بل ليدل  
 منفصل وكلامنا في الاول ثم قال نعم من هذا الجواب صحة قولهم السالبة لا يتحقق  
 وجود الموضوع ولا يلزم منه قولهم السالبة قد يكون باقتضاء الموضوع لان  
 هذا التعبير يدل على وقوع الاقتضاء المذكور وثبوت جميع المفهومات في مدرك  
 الاحكام الصادقة عليها بنقي وقوله ثم صح هذا التفسير ايضا بانه بغير التسلوب  
 الخارجية المحققة والمقدرة وان لم يصر في التسلوب المطلقة والذمينة وقوية  
 اذ لا يلزم وجه تحقيره بالتسلوب اذ قد يكون السالبة باقتضاء الموضوع  
 في التسلوب المطلقة او الذمينة ايضا كما ذكرناه في الصورتين المذكورتين  
 فالاولى في بغير التفسير الثابتة بجميع انواع التسلوب لما ذكرناه من الصورتين

الخارجية المحققة والمقدرة

من الصورتين واخرها بعض الفضلاء على المقدمة الثانية من وجوه اخرى  
 ان صدق السالبة انما هو باقتضاء المحول عن الموضوع في نفس الامر فهما متقابلان  
 ومتمايزان في نفس الامر اذ لا يصح سلب الشئ عن نفسه والتعدد والتمايز  
 صفتان ثبوتيتان ثابتتان للمحول والموضوع فيجب ان يكونا موضوعا فهما  
 ثابتا وموجودا فلا فرق بين السالبة والموجبة في اقتضاء وجود الموضوع  
 حال اعتبار الحكم وثانيتها ان اليجاب سلب المحول عن الموضوع للموضوع يستلزم  
 ثبوت الموضوع كسائر الموجبات من غير فرق بناء على ان ثبوت شئ بشئ  
 فرع ثبوت المثبت له ولا فرق في ذلك بين ثبوت مفهوم عددي ومفهوم  
 وجودي وثانيتها ان ثبوت شئ بشئ يكون نسبة بقتضى نسبتين متقابلتين  
 متمايزتين في نفس الامر وكما ان هذا الثبوت يقتضي وجود المثبت له كذلك  
 يقتضي وجود الثابت بناء على ان التعدد والتمايز صفتان ثبوتيتان ثابتتان  
 لهما فلا بد ان يكونا موضوعا ثابتهما ايضا والجواب عن هذه الالامع  
 ان مبنى النظر على عدم الفرق بين حال الحكم وحال اعتبار الحكم في قولهم  
 الاول ان التعدد والتمايز صفتان ثبوتيتان ثابتتان للموضوع والمحول  
 حال الحكم فيجب ان يكونا موضوعا ثابتا حال الحكم ولا يلزم من ذلك  
 ثبوتها حال اعتبار الحكم وفرقهم بين الموجبة والسالبة انما هو حال  
 اعتبار الحكم كما عرفت ونقول في البحث الثاني ان الظاهر ان اراد ان الموجبة  
 السالبة المحول في قوة الموجبة المحصلة في اقتضاءها وجود الموضوع حال  
 الحكم وستوف ان كونها في قوة السالبة البسيطة انما هو في عدم اقتضاءها  
 وجود الموضوع حال اعتبار الحكم والكلام ههنا في حال اعتبار الحكم لما عرفت  
 فيما سبق ونقول في البحث الثالث ان اقتضاء وجود النسبة متفادية  
 للمنتسبين حال الحكم مسلم لكن لا يجدي نفعنا لان كلامهم في عدم اقتضاء ثبوت  
 الثابت حال اعتبار الحكم واقتضاء تمايزهما حال اعتبار الحكم غير مسلم على  
 اطلاقه وبعض الفضلاء ههنا اشكالان الاشكال الاول انه ان ثبت  
 قولهم اليجاب هو الحكم بثبوت امر لامر وقولهم ثبوت شئ بشئ فرع

هو المراد على التصحيح  
 هذا الجواب ليس بصدور الدين

شبكة

الألوكة

فرع ثبوت المبتدأ يلزم في هذه القضية الصادقة وهي قولنا شريك الباري  
 منتهى وان لم يوجد ذهن ولا قوة مدركة وجود هذا الحكم بدون الاذهان  
 بحكم المقدمة الاولى وثبوت المنتهى بدون الاذهان بحكم المقدمة الثانية  
 وكلما اذعن بالاطلاق باللفظ ورد واجيب ان اولها بيان مراد هذا  
 الفاضل نفي علة الاذهان لتحقق مضمون هذه القضية مع ان موضوعها لا يكون  
 موجودا الا في قوة مدركة بالضرورة فيكون تلك القوة علة لتحقق مضمونها  
 ورد ذلك بان مراده ليس ما ذكره بل نفي طرفية الالوهة لتحقق مضمونها  
 حتى ثبت وجود مضمونها وموضوعها بدون قوة مدركة ويمكن ان يكون  
 يقال نعم مراده نفي الطرفية لكن مضمون القضية انما هو نفي العلية ولا يلزم  
 من نفي العلة عدم تحقق مضمونها وموضوعها في طرف الالوهة حتى يلزم ما ذكره  
 من اللازمين وانما نيا بيان مرادنا بالقوة المدركة ما يشمل المبادي  
 العالوية وعلى تقدير انتفاءها لا يتحقق شئ من الاشياء تنبعث من اثنى التحقيق  
 فضلا عن تحقق مضمون القضية المذكورة وموضوعها ولين سلم فلان لزوم  
 ثبوت المنتهى في البرهانه ان يوجد في قوة مدركة وتقدر عليها  
 وان كان محالاً لكن المحال جاز ان يتلزم نفيها كما في تقدير عدم الزمان  
 فانه يتلزم كما قرر في موضعنا واكتفى عليه بانه على تقدير عدم القوة  
 المدركة يتلزم ان يكون ثبوتها ضرورية واستلزام المحال لا آخرتها  
 هو فيما يكون اللزوم بينهما مطلقا واجيب عنه بانه يلزم على ما ذكره  
 بطلان القياسات الخلقية الدالة على استلزام الشئ لنفيها كما قررنا استلزام  
 عدم الزمان لوجوده هذا ما ذكره والتحقيق في المقام ان استلزام المحال  
 للمحال قد يكون بطرق اللزوم البين كما في قولك لو جاز اجتماع النقيضين  
 لجاز وجود المنتهى وقد يكون بطرق اللزوم الغير البين كما في استلزام عدم  
 الزمان لوجوده فانه في حاج اليه الواسط وهو قولنا ان عدمه اما قبله او بعد  
 وعلى كلا التقديرين يلزم وجوده وهذا مع ما هو المشهور من ان المحال  
 جاز ان يتلزم محالاً آخر وان كان منافياً له كما صرح به الشريعة العلامة

هذا الجواب للعلامة البرزنجي  
 المقترض من السيد الصدر  
 الجواب للعلامة البرزنجي

العلامة في حواشيه على شرح المطالب في بحث عدم نظرية جميع المعنومات  
 الا انه حكم في حواشيه على شرح البرهان في مباحث العلة والمعلول بعدم كونه  
 كلياً حيث قال وما اشتهر فيما بينهم من ان المحال جاز ان يتلزم المحال ليس  
 كلياً جارياً في جميع الصور بل ازان يكون احد المحالين منافياً لآخره فلما  
 مجامعة فضلاً عن ان يلزمه وفيه بحث لانه ان اراد بقوله فضلاً عن ان يلزمه  
 نفي اللزوم البين مستم عدم تحققه بين المتناقضين لكن المراد بالمشهور  
 هو ان لزوم العام ببيان وغير البين وان اراد نفي اللزوم مطلقاً وان  
 كان غير بين فلان عدم تحققه بين المتناقضين وقدم بيانه وبهذا اوفت حجة  
 ما قبل في القياسات لللفظ التي هي اثبات المطالب بابطال نقيضه من ان اللزوم  
 اللازم فيها قد يكون بين المدعي لا سيما على تقديم عدم نفي علة الشريك  
 العلامة في حواشيه على شرح البرهان في بحث حدوث الاجسام وقد يقال ان  
 في البرهان للفظ احد المحدورين او المحذورات لا بعينه ولكن اكتفى بذكر  
 واحد منها الذي هو عين المدعي مسامحة اطراف الكمال الفاضل في الملزوم  
 فلما عده بما اشتهر فيما بينهم من ان المحال جاز ان يتلزم وان كان نقيضه  
 كما ذكره وهو قاسد لا مسامحة في اثبات الملازمة بين نقيض المدعي  
 وعينه بايراد الواسط كما اوفت آنفاً والاشكال الثاني في انه لو صح  
 المقدمتان المذكورتان اذ في قولهم الايجاب هو الحكم بثبوت امر لانه قولهم  
 ثبوت امر لانه فرع ثبوت المبتدأ يلزم من صحتهما بطلان المقدمة الاولى  
 لثبوت ذلك الامر الاخر كما هو موجب المقدمة الثانية فيلزم ثبوت ثبوت  
 الامر الاخر والا لا ينفي هذا الثبوت وبانتفاؤه ينتفي ثبوت امره وانه  
 خلاف المفروض فتبين ان يكون الثبوت ثابتاً ثم ينقل الكلام الى الثبوت  
 الثاني وهكذا يتسلسل الثبوت الثاني في نفس الامر لعدم توقف ثبوتها  
 على اعتبار المعبره وفرض الفرض واجيب عنه بان قوله وبانتفاؤه ينتفي  
 ثبوت الامر بل ازان يكون الثبوت امر غير ثابت في نفسه ثابت لغيره  
 كما في المحولات الاجبارية فلان لزوم التمس ورد ذلك بان المراد بثبوت

شبكة  
 الألوكة

فتأمل كونه التفسير بانكار  
 العزيم

بشيء بثبوت ثبوت له ولا يلزم من انتفاء عنه انتفاء ذلك الشيء قطعا وقبح  
 نظرا لان كون المراد ما ذكره انما هو حال الحكم واما حال اعتبار الحكم فاما  
 بثبوت الثبوت كون الثابت بحيث يقع ان ينتج العقل منه مفهوم الثبوت  
 ولتوقف تصور مفهوم الثبوت حال الحكم على الانتزاع الذي هو من تملك  
 العقل ينقطع التسلسل بانقطاع الانتزاع انما ان الفاضل المذكور ذكر مخلصا  
 عن لزوم التسلسل حيث قال ولا مخلص الا بالثبوت بما قيل من ثبوت  
 امر لانه انما يقتضيه ثبوت المبتدئ له اذا كان ثبوتها خارجيا عن ثبوت الاصل  
 لمخالها واما الثبوت بغير الحمل فلا يقتضيه ذلك او بما قيل ان مقتضى الالجاب  
 ما صدق عليه الموضوع هو ما صدق عليه المحمول من غير ان يكون هناك  
 ثبوت امر لانه وتحققه وانما ذلك بحسب العبارة وعلى اعتبار الوجود الذي  
 انتهى كلامه قال بعض المحققين ان ثبوت شيء لا يخرج على اي وجه فرفق  
 بل انتساب التي ينسب اليه يأتي وجه كان مستلزما لثبوت ذلك الآخر فان  
 انتساب الشيء الى المدوم المطلق فيكون ما صدق عليه الموضوع محمولا لا يستلزم  
 وجوده كيف لا والمدوم المطلق ليس هو ولا يثبت بالضرورة فلا يلزم في تحق  
 شيئا من الوجهين نعم انما قال ان في كل من الوجهين التسلسل اما الفساد او هي  
 المقدمتين باستلزامهما لفساد الاصل بل فيهما تسليم لذكر الفساد فالوجه  
 ان يكون من تنتم السؤال بان يقال لا مخلص من لزوم التسلسل في الامر الغيبية  
 الا بذلك انتهى وفيه بحث لان مراده بيان المخلص عن الفساد واللازم  
 لهو المقدمتين وهو لزوم التسلسل وذلك كما يكون من لزوم كذلك يكون  
 به صرف المزوم عن ظاهره ومراده هو الثاني ولا يخفى انه لا يلزم منه تسليم  
 الفساد فلا حاجة الى جعله من تنتم السؤال واورد بعضهم هنا الجائنا احداهما  
 ان المقدمة الاولى لا تدخل لها فيها ارادة من لزوم الفساد لان الموصوف  
 من حيث انه موصوف يستلزم ثبوت الصفة له سواء كان مع الالجاب ما ذكره  
 اولها وثانيتها ان الانتفاء لزوم التسلسل انما هو حقيقة فكما المقدمتين اذ يندفع  
 التسلسل عن فساد المقدمة الثانية ايضا فلا وجه لقوله لو صححت المقدمتين المذكور

موضوعه الدواني

سما الوجود

المذكورتان لزم من صحتهما بطلان المقدمة الاولى وثانيتها ان الثبوت خارجي  
 الذي يقتضيه ثبوت المبتدئ له اعم من ثبوت الاصل لمخالها لفساد علي  
 ثبوت العمى العدمي لام خارجي ورابعها الا باه في الوجهين المذكورين  
 لا يصح مخلصا عن الباطل المذكور كيف لا وفيه التزام لفسادها في  
 واما الوجه الاول فبناؤه على توجيه المقدمة الاولى بالتحقيق وخامسها ان  
 قد عرفت ان الوجود الذهني لازم على تقدير ما ذكره ايضا فلا وجه لقوله  
 وعلى اعتبار الوجود الذهني وبطلان اما في الاول فبان لزوم الفساد  
 المذكور بغير الالجاب لا ينافي لزوم الموصوف من حيث انه موصوف  
 وتعيين الاول بتعيين البات الوجود الذهني عليه واما في الثاني فبان مخلص  
 البطلان بالمقدمة الاولى انما هو لكون صحة المقدمة الثانية مبنية على صحة المقدمة  
 الاولى لما عرفت من ان كون ثبوت شيء لشيء اخر فخرج ثبوت المبتدئ له  
 انما هو في الالجاب ولا يتوقف صحة الاولى على الثانية فيكون اسناد  
 البطلان الى المبتدئ او فخر في لزوم الفساد من حكمه واما في الثالث  
 فبانك قد عرفت ان ليس معنى ثبوت خارجي للمعنى واما في الرابع فبانك  
 قد عرفت ان مراده ببيان المخلص من المزوم به صرف المزوم عن ظاهره  
 فيس في التزام الفساد لا يجب الظ لا يجب المخلص فيكون مخلصا عن الفساد  
 واما في الخامس فلا يجرده بقوله وعلى اعتبار الوجود الذهني هو ان العبارة  
 فيها ذكره الثابتين انما هو حال الحكم وفيما ذكره نفي انما هو حال اعتبار  
 الحكم فالزق **الاصل الثالث** في تحقيق ما اجتهه المتأخرون المحققون من حقيقة  
 موجبة سلبية المحمول لعارق الموجبة المدولة للمحمل معلوما لازما لقائه  
 مفارقة ثبوتها فهو ما فلان سلب المحمول في السالبة للمحمل انما هو عن موضوع  
 القضية بعينه ثم يجر هذا السلب على الموضوع بطريق الالجاب واما مفارقة  
 لازما فلان الموجبة السالبة للمحمل في حكم السالبة البسيطة في عدم اقتضاها وجود  
 الموضوع بخلاف المدولة للمحمل وذلك لان السلب المتصور اولها في السالبة  
 المحمول عالم يقتضيه وجود الموضوع البتة في الحالة المذكورة كما مر حقيقة ثم ان

المقدمتين

وفي المدول المحمول انما هو  
 عن موضوع تام غير محال على  
 موضوع معين بطريق  
 الالجاب

البيحة

الألوكة  
 www.alukah.net

حال اعتبار الحكم لم يقتضيه الالجاب المتصور عليه  
 وجوده ايضا في تلك الحالة وانا  
 المدولة للمحمل فانها اجاب  
 اولها او ذلك  
 يقتضيه

القوم لما ادخلوا المتكلم بين القضييتين المذكورتين اعني الموجبة والسالبة المحول  
 والسالبة البسيطة بينوا ذلك بانه مع صدق سلب المحول عن شيئين صدق  
 ثبوت سلبه عليه والصدق فيقضي وهو ان الموضوع ليس ينتف عنه المحول  
 والصدق فيقضي وهو سلب انتفاء المحول عنه فلا يصدق الموجبة السالبة  
 المحول ههنا واعني عنده بان الشق الاول من هذا الكلام يعني على ان ثبوت  
 السلب لازم لسلب غير من انتفاء انتفاؤه ولكن هذا النزوم محمول  
 هو اول المسئلة وللواب عنه ان مرادهم بيان التلازم بين القضييتين صدقا  
 لا معقلا وتقريره ان ههنا شيئين نسبة المحول بطريق السلب ونسبة هذا السلب  
 بطريق الايجاب وتعلق النسبة الثانية وان توقف على ملاحظة السلب يجب  
 كونه منزها مستقلا لا يجب كونه كالنسبة لكن بعد اعتبار سلب النسبة  
 مستقلا ونسبة الى الموضوع بتلازم النسبتان في الصدق لما مر من البيان  
 وبهذا يندفع ايضا ما قيل من اعتبار السلب صفة ثابتة من تعلقات العقل لانه  
 من الامور الثابتة في نفس الامر فواجب لا يعتبره كذلك وجه الدفعية انه  
 لا كلام في امكان هذا الاعتبار وكونه اشارة للموضوع مطابقا لما في نفس الامر  
 كما عرفت بيانه سببا وفي اعتبار ايجاب سلب النسبة فائدة يتوقف بعض  
 قواعدهم عليه لكونه يقتضي المساويين مساويا وانعكاس الموجبة العكسية  
 كنعكاس العكسية كما تقرر في علم المنه ان ثم ان المحقق الطوسي انكر ايضا  
 الموجبة السالبة المحول في تقدير التنزيل بان المحول اذ كرس مع حرف  
 السلب سواء كان كلمة ليس او كلمة لا يكون المحول مفردا يكلم به اذ لو ابيته  
 سلب شيئين عن شيئين جزئي المحول عن ان يكون محولا لانه بعينه قضية واجب  
 عنه بان هذا التفصيل لا يعبر المحول قضية بل بمنزلة الاشارة الى الحكم المحقق  
 فو زيدا ليس ابوه بقايم ورده بعض المحققين بان المعبر في المدولة كون  
 حرف السلب جزءا من المحول من غير قيد زيدا فاذا كان حرف السلب  
 جزءا من المحول لزم كونه مدولة سواء كان جملا او مفصلا واعتبار عدم كون  
 حرف السلب جزءا من المحول لزم مدولة سواء كان مفصلا او جملا واعتبار عدم كون

فلما يكون السالبة سالبة  
 فتمت صدق ان الموضوع  
 منتف عنه المحول صدق  
 انتفاء المحول عنه

من انه ترحم وتخل ذلك السلب عليه وان اصطلح احد على انها لا يستعمل مدولة  
 لا اعتبار بقيد زيدا فيها فلا مسامحة في ذلك لكن مقصودهم من ذكر اثنان  
 قضية موجبة تساوي السالبة وتفاوت المدولة في عدم اقتضاء وجود  
 الموضوع وما ذكره من التفاوت بالاجمال والتفصيل لا يؤثر في ذلك التعلل  
 انما هو في الملاحظة لانه نفس المعنى ولا يقتضي صدق احد بهما حيث يكذب  
 الاخر بل نقول المقدمه القابلة بان ثبوت شيئين في ثبوت  
 المنبت له بطلان لا يثبتى النقل منها شيئا من المفهومات فاذا اوردت  
 قضية موجبة سالبة المحول وموضوعها معدوم مطلق يلزم ثبوتها وانما بط  
 لان المقضي ثبوت الموضوع هو الربط الثبوتية ولما دخل خصوصية المحول  
 في ذلك نفس عليه الشرح انتهى ما ذكره المحقق المذكور وفيه بحث لان الفرق  
 بين الموجبة السالبة المحول والموجبة المدولة المحول انما هو حال الحكم  
 والتفصيل والاجمال تفاوت في تلك الحالة كما مر بيانه فلاترجم بالبحر  
 الاصطلاح ولما صح اعتبار هذا التفصيل فيما اذا كان الموضوع معدوما  
 دون ما اذا كان موجودا اظهر الفرق بينهما حال اعتبار الحكم ايضا واقتضاء  
 الربط الثبوتية وجود الموضوع كما نقرر عن الشيخ فانما هو حال الحكم واما  
 حال الحكم فالذي يقتضي ثبوت المنبت المحول في نفسه كما تقرر فيما سبق  
 واعني من بعضهم على ما ذكره المحقق المذكور من الردم من وجوه احد ههنا  
 التفاوت بالاجمال والتفصيل يمنع الراد في علمهم فلو لم يكن التفاوت  
 المذكور في المعنى لم يكن مانعا عن الترادف ايضا وتاثيرها انهم قالوا ان مفهوم  
 كلمة من لا يصح الحكم عليه بخلاف مفهوم الترادف مع اتحادهما في المعنى فيوزان  
 لا يكون اتحاد المحولين مع مانعا عن الاختلاف في اقتضاء وجود الموضوع  
 او عدمه وتأثيرها ان التلازم من الحكم على المعدوم المطلق ايجابا لزم وجوده  
 عند الحكم والمدعى توصف الحكم الايجابيا على وجود الموضوع والاول العم من  
 الشايف فلا يلزم ورأيها انه ليس في كلام الشيخ تبرهان على ما ذكره والمصلحة  
 فبقية لا يمتد فيها النقل هذا ما ذكره والكلام في هذا اما الاول فلان الموجبة الترادف

له انما هو ثبوت



اتى والمعنى وبنائه التفصيل والاحكام ولو في الملاحظة واما افادة  
 الملاحظة التفاوت ووجب المعنى ايضا فذلك امر آخر قد اشرنا اليه واما الثاني  
 فلان المواد ههنا باحاديث الجولين اتى دهما في كونها عديتين ولا فرق بين  
 عدي وخدم في عدم اقتضاء وجود الموضوع عند المحقق المذكور واما الثاني  
 فلان صحة الحكم الاليجاني مطلقا فربما لوجود الموضوع فاللازم في الحكم الاليجاني  
 على المدوم المطلق وجوده قبله لا عنده وانه خبر المدي واما الرابع فلان  
 مراده بنقل كلام الشيخ ثابيدان ما احتج به موافق الاصطلاح القوم لانه  
 اوقف باصطلاحهم ثم ان المحقق المذكور سلك في بيان مساوات الموجبة  
 السالبة الجول لسالبة البسطة مسلما كما اخبرت فاكرو الحق عندى ان  
 المساوات بينهما يجب الواقع مسلم ولا بد من ذلك على ان يشتمل على  
 لا يستدعي وجود الموضوع بيان ذلك ان المساوات ليس في عدم اقتضاء  
 وجود الموضوع بل اقتضاءها اياه لما دل به هناك على ان جمع المفهومات  
 موجودة في نفس الامر وما من مفهوم الا وبيع ان الحكم عليه بحكم الاليجاني  
 صادق فان توقف ذلك بالاشياء والامكان بالامكان العام بناء  
 على انه لا صدق لهما على شئ من الاشياء يجب تكليهما لا يكون الاحتجاج بان  
 يقال كل ما لو وجد كان شئنا فهو بحيث لو وجد كان يمكننا فظهر ان كون  
 هذه الموجبة مساوية للسالبة بالحق الذي ذكره لانا في اقتضاء تلك الموجبة  
 بوجود الموضوع وعدم اقتضاء السالبة بالحق الذي ذكره انه لو لم يكن  
 لتلك الموضوعات وجود اصلا صدقت السالبة على هذا الفرض دون الموجبة  
 في حاجة فوقع النقوض بالاشياء من الموجبات عن الحكم بقضاء  
 وجود الموضوع اصلا مع حكم كما مر هذا ما ذكره ووجه بحث لان الكلام ههنا  
 انما هو لعدم اقتضاء الموجبة السالبة الجول وجود الموضوع فيهما ليدل على ان الحكم  
 كونها سالبة الجول لا مطلقا فذا بينا ما ذكره من لزوم وجود الموضوع ليس على المفهوم  
 فيها بل على الافراد وليس افراد كل مفهوم موجودا في نفس الامر وذلك والاكاف  
 ظ وقد يقال لو ثبت وجود جميع المفهومات في نفس الامر لزم وجود الحالات

بان الحكم

كونها سالبة الجول  
 لا مطلقا فذا بينا  
 ما ذكره من لزوم وجود  
 الموضوع

على ان الحكم  
 ليس على المفهوم  
 والاكاف  
 القضية صبيحة  
 وليس الكلام

كثير الباري واجتماع التقيين في نفس الامر وايضا لا بد في القضية الحقيقية  
 من امكان وجود الموضوع فكيف يمكن ذلك في الممتنعات واجاب عن المحقق  
 المذكور بان المنع في صورتين المذكورتين هو وجود المفهوم في الخارج في ضمن  
 فرد او عارضا له ولا وجوده في الذهن وبان اعتبار الامكان ليس عابا كغير  
 القضايا اذ الحكم على المستحيلات خارج عن ذلك الاعتبار واعتبر من بعضهم على ما  
 اورده المحقق المذكور من البيان من وجه اخر بان قوله ما من معلوم الا  
 ويرى الحكم عليه حكم لخال صادق منقوض بالمفومات التي لا استقلالها وقد حقه  
 الشرح الشريف العلامة في مواضع من كتبه ونمايتها انه يلزم ان يكون كل ما  
 في الذهن مطابقا لما في نفس الامر فيفوت عموم الموجود في الذهن بالنسبة  
 الى الموجود في نفس الامر وانه خلاف ما عليه للجمهور ونمايتها ان الموجبة السالبة  
 الجول اذ لم يستدعي وجود الموضوع في الخارج اذا اخذت خارجة يلزم  
 ان لا يستدعي وجوده ايضا اذا اخذت ذهنية اذ لا فرق بين الخارجه والذهنية  
 في اقتضاء وجود الموضوع فيما نسب اليه القضية وعدم اقتضاءه فيه فيلزم اقتضا  
 القضية المذكورة وجود الموضوع مطلقا فالقول بان ذلك لا يدل على ان  
 بعض الاليجاب لا يستدعي وجود الموضوع ناشئ عن قصور التأمل وقد التزم  
 ونمايتها ان مطلوبه بالبيان المذكور هو اثبات ان المساواة بين الموجبة السالبة  
 الجول والسالبة البسطة لا تدل على ان بعض الاليجاب لا يستدعي وجود الموضوع  
 وما ذكره انما تدل على عدم دلالة المساواة المذكورة على ذلك فيما بين الاليجاب  
 دون الخارجهين هذا ما ذكره والكلام مدفوع اما الاول فلان المفهومات  
 الغير المتقدمة في انفسها قد يلاحظ على وجه الاستقلال فيصير الحكم عليها صحيح  
 الشريف العلامة في تلك المواضع فلا بد ما ذكره من التقيان واما الثاني  
 فلانه لا يلزم من صحة الحكم مطابقة تصور موضوعه لما في نفس الامر كما في قول  
 شريك الباري ممتنع فلا يفوت العموم المذكور واما الثالث فلان حاصل كلام  
 في اثبات المساواة ان وجود عنوان الموضوع ثابت بغير منفصل عن الاليجاب  
 وهو دلالة البه على وجود جميع المفهومات في نفس الامر وان الاليجاب

سما

شبكة

الألوكة

www.alukah.net



لا بد من اقراره بوجود افراد الموضوع او عدمها سواء كانت ذهنية او خارجية  
اذما نحن متوهم الما ويصح الحكم عليه بحكم الخارج صادق فعدم اقتضاء القضية  
المذكور وجود الموضوع ليس للواجب فلا بد ان بعض اليجاب  
لا يستدعي وجود الموضوع من حيث هو ايجاب كما هو المقرر عند القوم وعلى هذا  
التقرير لا بد من الاقرار بالذات المذكور واما الخارج فلان ما ذكره من البيان  
على ما قررناه آنفا انما يدل على ان بعض اليجاب لا يستدعي وجود الموضوع  
سواء كانت افراده ذهنية او خارجية فلا بد من ذكره **الاصول الرابع** في تحقيق  
القضية للتحقق اعلم ان الحكم كما تقدر في موضع ما يمكن فرض اشتراكه  
بين الافراد سواء امكن الافراد في الخارج او امتدت فيه الالة اذ وقع  
عنوان الموضوع للقضايا لا بد وان يراد الافراد الممكنة لان افراد الموضوع  
لا بد وان يصدق عليه مفهوم المحمول والصدق لا يكون الا على الافراد الممكنة  
الوجود اشهره الا ان يعبره الصدق في المحمول الالة نادرجا وسببي بيانه  
ثم ان ابانصر الفارابي اكتفى في تقدير الوضع بما كان الانصاف في نفس الامر  
سواء وقع او لم يقع مثلا اذا قلنا كذا اسود كذا ايد في الموضوع كذا  
ما هو اسود بالفعل ويرض ايضا ما لم يكن اسود بالفعل اذ امكن ان يكون  
اسود في نفس الامر كما لا يرض مثلا ولما راي ابو علي بن سينا ان اعتبار  
امكان الانصاف مع قيام ما ينعكس في حال مخالفة لثبوت والتلفه طرقت  
الى اعتبار الانصاف بالفعل ولم يرد بذلك فعل الوجود في الاعيان فقط  
بل فعل الوجود في الفرض سواء وجد في الاعيان او لا ولا فرق بين المذمومين  
في دخول الذات الخارجية عن العنوان في الموضوع اذ امكن انصافها به وانما  
الفرق بينهما ان هذا الامكان يعتبر عند الفارابي مع قيام المانع عن الانصاف  
حالا وعند ابن سينا مع فرض رفع هذا المانع وفرض انصافها به بالفعل ثم  
ان الافراد التي يمكن انصافها بالعنوان في نفس الامر اما ان يكون موجودة  
في الذهن او في الخارج فالقضايا بهذا الاعتبار ذهنية يتناول الحكم فيها الافراد  
الذهنية فقط وخارجية يتناول الحكم فيها الافراد الخارجية فقط ثم انهم اعتبروا

اعتبروا قسما آخر وسموها حقيقية لكونها حقيقة القضية المستقلة في العلوم وجعلوا  
الحكم فيها متاولا للافراد الخارجية المحققة والمقدرة وارادوا بالافراد المقدرة  
الافراد الذهنية الممكنة الوجود في الخارج وهذا القسم اخص للثبوتية اعم من الثبوتية  
والخارجية بوجودها بدون كل منهما في الاخرى هذا ما ذهب اليه قوماً للمنطقيين  
ولما شذ عن انفسهم في اقسام اخرى وهي الذهنية الفرضية التي لا يمكن تقدير وجودها  
في الخارج كقولك كل متنج معدوم اعتذروا عن ذلك بان المقصود ضبط القضايا  
المستقلة في العلوم في الاغلب والتسم المذكور مما يتولى نادرا فلم يلتفتوا اليه  
اذ لم يكن لهم ادراجة في القواعد بسهولة ثم ان المتأخرين لما اوردوا التسم القواعد  
المنطقية انبى بها امكن اعتمدها وموضوع الحقيقة متاولا للافراد الذهنية المحققة  
ايضا ففسرها بانها التي يتناول موضوعها الافراد الذهنية الفرضية والخارجية  
المحققة والمقدرة ولهذا اكتفوا فيها بثبوت المحمول للموضوع على تقدير وجود  
اخره في نفس الامر وتقدير انصافها بالعنوان فيها وان لم يكن الوجود  
والانصاف في نفس الامر ولذا نكر قالوا في قولهم كل محمول مطلق يتنج الحكم  
عليه ان مضاه الحكم بثبوت الامتناع لما يتصفه بالمجولية المطلقة فرضا وان امتنع  
الموضوع والانصاف في نفس الامر وقالوا ايضا وانما اعتمدها هذه القضية لانها  
الكلمة حقيقة وما سواها جزئية بالنسبة اليها وقالوا ايضا يلزم من فرض وجود  
الذات وتقدير انصافها بالعنوان كذب القضية المذكورة لانا نعبرها بوصفيتها  
فيكون حاصلها ان وصف المحمول لازم لوصف الموضوع بحيث لو فرض صدق الثاني  
على شيء يصدق عليه الاول بالضرورة ولا كذب في ذلك اصلا ولما كان  
الحكم المذكور مبنيا على التقدير المذكور يتعمم بعضهم ان هذه القضية وان كانت  
حقيقية صورة لكنها شرطية معني وليس كذلك وتحقق ذلك انه لو اذ كان  
بين الموضوعين لزوم في نفس الامر فان صدق على شيء في نفس الامر فان  
اريد بيان اللزوم في الصدق اصالة وبيان لزوم وصف المحمول لوصف  
الموضوع تبعا تكون القضية شرطية كقولك ان كان الانسان كائنا كان  
متحرك الاصابه وان اريد بيان اللزوم في اصالة واللزوم الاول تبعا

المختص بيان

السبكة

الألوكة

www.alukah.net

على كس ما يمتنع كما كانت القضية حملية صورة ومعنى على ان يكون وصيغة كقولك كل  
 كاتب يتحرك الاصابع وان لم يصدق على شئ بل بنفس الامر بل يجب الفرض فقط  
 لا يراى الا البيان اللزوم الثاني فقط فيكون قضية جتيقة وصحة اذا وقت  
 هذا فاعلم ان القضية تعد من عند الوضع وقد لجر ولا يجب في الحقيقة منها  
 باعتبار تعد الوضع وجود جميع الافراد الخارجية المحققة والمقدرة والذهنية  
 كما نص عليه الشريف العلامة في حاشيته على شرح التمهيد بل يحسن ان يوجد  
 لها افراد ذهنية فقط كما في قولك كل متمتع معدوم وافراد خارجية فقط كما  
 في قولك كل جسم متحرك كما يجوز ان يوجد لها جميع الانواع المذكورة للافراد  
 كما في قولك كل مثلث كذا فان الحكم فيها على جميع تلك الانواع في المناسبات  
 مثل المثلث الذي اضلاعه اخطم من قطر فلك الافلاك خاصة ما في **الباب**  
 ان الافراد الذهنية او الخارجية اذا وقعت موضوعا للقضية الحقيقية بعينه  
 من حيث كونها من الافراد الثابتة في نفس الامر لا من حيث كونها من الافراد  
 الذهنية او الخارجية فيكون القضية الحقيقية اعم من كل من الذهنية والخارجية  
 مطلقا لوجودها بدون كل منهما في الاخرى ثم ان القضية الحقيقية وان لم يتبين  
 فيها تعد الوضع وجود الانواع المذكورة للافراد كلها او بعضها لكن قد  
 يتبين ذلك بحسب تعد الحمل وذلك لان احوال الاشياء على ثلاثة اقسام قسم  
 يتناول الافراد الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة وسمى بلوازم الماهية  
 كزوجية الاربع وقسم آخر يختص بالوجود الخارجي كالكثرة والسكون وقسم  
 يخص الوجود الذهني كالكلية والذاتية فينبغي ان يحكم الاول على جميع الافراد  
 الموضوع فيها كان او خارجا محققا ومقدرا كلفظها الهندسية والاسامية  
 وهذه يسمى قضية جتيقة وان يحكم بالثاني على الافراد الخارجية مطلقا محققا  
 او مقدرا كلفظها الطبيعية وهذه يسمى قضية خارجية وان يحكم بالثالث  
 على الافراد الذهنية خاصة كلفظها المتعمدة في المنطق وهذه يسمى قضية  
 ذهنية صرح بذلك الشريف العلامة في حاشيته على شرح التمهيد وما ينبغي  
 ان يعلم ان القضايا المذكورة هي الكلمات واما الحقيقية للخرية فهي ان

ان يحكم بالقسم الاول على الافراد الخارجية المحققة او المقدرة فقط او على  
 الافراد الذهنية فقط وان حكم على بعض الافراد الخارجية بالقسم الثاني في  
 او على بعض الافراد الذهنية بالقسم الثالث يكون خارجية جزئية وذهنية  
 جزئية وهذا هو الفرق بين الحقيقة بالاثبات وبين الخارجية والذهنية  
 الكلتين من جهة المحمول وبذلك ظهر بينهما فرق من جهة الموضوع  
 ايضا وذلك لان الموضوع في الحقيقة سواد كانت كلمة او جزئية غير مفيدة  
 يكون الافراد في الخارج او في الذهنية قال بعض المحققين معنى الحقيقة الكلية  
 للحكم على جميع ما هو فرد له بحسب نفس الامر فاذا اتصف جميع الافراد الخارجية  
 بالمحمول صدق الحكم على جميع ما هو فرد له في نفس الامر خاصة ما في **الباب** ان  
 يكون الحقيقة مساوية للخارجية نعم لو كان معناه الحكم على جميع الافراد الخارجية  
 وجميع الافراد الذهنية لكان كما ذكره لكنه ليس كذلك على انه لو كان كذلك  
 لم يصدق الحقيقة فيما ليس له فرد خارجي هذا ما ذكره ولقد اقصى على ذكر الفرق  
 بين الحقيقة والذهنية بحسب الموضوع ولو ذكر الفرق بحسب المحمول ايضا فقلنا  
 لكان اولى كما لا يخفى ثم ان بعض الفضلاء ذكره كلافها لما ذكره المحقق المذكور  
 وهو ان المفهوم من نسبة الحقيقة ليس ذلك الامر المحمل وهو الحكم على جميع ما هو  
 فرد له في نفس الامر بل الامر المنفصل وهو الحكم على جميع ما هو فرد له في نفس الامر  
 سواء كان ذلك الفرد موجودا في الخارج او لا وجب ابعثه قيد عدم وجود الافراد  
 في الخارج فينبغي ان يفرق بين الحقيقة والخارجية عند انحصار الافراد في الخارج  
 بان الحقيقة ليس لانها افراد خارجية بل لانها افراد نفسانية لانها لو لم  
 يوجد في الخارج ووجدت في مظهر آخر لنفس الامر لكان الحكم المذكور باقيا  
 على حاله وفيه بحث لانك قد عرفت ان افراد القضية الحقيقية لا يعتمد بشئ  
 من الذهنية والخارجية فيكون معناه ذلك الامر المحمل والتقييد بكونها موجودة  
 في الخارج اولا لبيان عدم اختصاصها باحد من القيدين لالبيان اختيار  
 كل من القيدين فيه ثم ان الحكم في القضية التي انحصرت في الخارج لا بد وان  
 يكون بلوازم الوجود الخارجي ان اجترت خارجية كلية وبلوازم الماهية ان

الخارجية او ذهنية وان انحصرت  
 في نفس الامر في اظهرها  
 وان الموضوع في الخارج  
 او الذهنية يتبين  
 يكون افراد  
 في الخارج

السبحة

الألوكة

انما اجتمعت بمتقنة جزئية كحاربيانه فلا يكون الحكم كذا كونه في القضية الخارجية  
 باقية على حاله ان اجتمعت الافراد بحسب نفس الامر حتى حارت القضية حقيقته كالمسك  
 الاول في نجح البسيان للوجود الذهني ولا بد قبل الشروع في المقصد من تحريم  
 محل النزاع وعلوان المراد بالوجود الذهني عدمه هو نوع من التخييل المعتمد  
 في الماهيات المتغايرة للتحقق الخارجي وذلك لان النار مثلا وجوده يظهر منها  
 احكامها ويصدر عنها آثارها من الاضافة والاحراق وغيرهما وهذا الوجود  
 يسمى وجودا جنيا وخارجيا واهيلا وهذا لان النزاع فيه وانما النزاع في ان  
 النار هل لها سوى هذا الوجود وجود آخر لا يثبت به عليها تلك الآثار  
 والاحكام سواء كان ذلك الوجود في قوتنا الداركة او في غيرنا  
 وهذا الوجود الآخر يسمى وجودا ذهنيا وطيبيا وغيره اصيل اذا عرفت هذا  
 فليشرح في ايراد الحجج على المقصد متبعا بالملك للعبود في الاول وهي ان الحكم  
 بامور بنوينة على لا وجود له في الخارج اهلا كما تمتنع واقبحام التفصيل  
 بان الاول مقابل للممكن الوجود مثلا وان الثاني محال فلا بد ان يكون  
 موضوعها ثابتا في الجملة لما تبين ان بنوت شئ بشئ افرح بنوت المشتبه  
 واذا ليس ذلك بنوت في الخارج فهو في الذهن والمراد بالامور الثبوتية  
 ما ليس السلب داخل في مفهومه احراز ان ذلك عن الموجبة السالبة الخيال  
 فانها والسالبة البسيطة متلازمان في عدم اقتضائهما وجود الموضوع  
 كحاربيانه وقد توهم استفاض هذا الدليل بصدق الحكم الثبوتية على الوجود  
 اهلا كما لعدم المطلق وهو مرفوع بما بيناه من ان الخيال سالب ان ما هل  
 ثم ان الشريف العلامة قد اورد على الدليل المذكور ثلثة اعتراضات  
 واجاب عنها اما الاعتراض الاول هو انك ان اردت بالامور الثبوتية  
 امور ثابتة في الخارج فلانم ان الحكم بها على ما لا وجود له فيه ولو سلم  
 وجب ان يكون الحكم عليه موجودا في الخارج وان اردت بها امور ثابتة  
 في الذهن فذلك مصادرة على المطلوب لان الكلام في الثبوت الذهني  
 فكيف يتبدل به عليه وجواب ان المراد بالثبوتية ما ليس السلب داخل في

في مفهومه وانما اجتمعت الثبوت بهذا المعنى احراز عن الموجبة السالبة الخيال  
 فان صدقها لا يقتضي ثبوت موضوعها لما عرفت واذا كانت الامور الخيالية  
 ثبوتية لا سلب في مفهومها كان الحكم بها ايجابا حقيقيا لا ارجا الى السلب  
 قال بعضهم قد قصه الشريف العلامة في تقرير الدليل حيث ترك قسماتنا يلزم فيه  
 المصادرة ايضا وهو الامور الثابتة في احداهما ابي الخارج او الذهن وايضا  
 قال ويسلم وجب ان يكون المحكوم عليه موجودا في الخارج والا ولى ان يقول  
 ولو ثبت اذ مدار لزوم ما ذكره على ثبوت ولا يلزم من التسليم الثبوت وتبريد  
 عليه ان ما ذكره قسماتنا ثبوتية القسمين ولو سلم وهو في صدق بيان الاحكام  
 لا استيفاء الاقسام والاستحالة فيما ذكره هي المصادرة ايضا فلا تقتصر في تقرير  
 وايضا اوده بالتسليم ما منعه سابقا وهو قوله فلانم ان الحكم بها على ما لا وجود  
 له لا تسليم وجوده في الخارج كما توهم للمعترض واما الاعتراض الثاني فهو انك  
 ان زعمت ان الحكم بان تلك الامور الثبوتية ثابتة في الخارج وان زعمت انها  
 ثابتة لها في الذهن كان ذلك في الوجود الموضوع فيه لكان مصادرة  
 ايضا وجواب اننا تدعي ان الحكم بثبوتها للموضوع في نفس الامر ولو سلم  
 ونعلم ان تلك الاحكام صادقة فيكون تلك الخيالات ثابتة للموضوع بحسب  
 نفس الامر وذلك موقوف على وجوده في نفس الامر واذا ليس في الخارج فهو  
 في الذهن يكون للتدريج المذكور محال العود فيه قلت لا يلزم من الخصارة  
 فيها ان يجب نفس واحد منهما بالارادة حتى يلزم احد المحذورين واما الاعتراض  
 الثالث فهو انك ان اردت بالوجود الخارجي ما ليس في قوتنا المدركة فلانم  
 ان الحكم على امور لا وجود لها في الخارج بل كل ما يحكم عليه فهو ثابت في المبدأ  
 العالية لشمول عليها بالمفهومات باسرها فهي موجودة في الخارج قوتنا  
 المدركة فيكون موجودة في الخارج بالمعنى المذكور وان اردت به ما ليس في قوة  
 ادراكه مطلقا التزمنا وجودها في قوة ادراكه غير قوتنا ويكون التفات  
 مدركتنا الى الموجود في تلك المدركة كافي في الحكم عليه ولم المطلق لان المتبادر  
 فيه وجود الاشياء في قوتنا المدركة وجواب اننا لانريد بالوجود الذهني الوجود

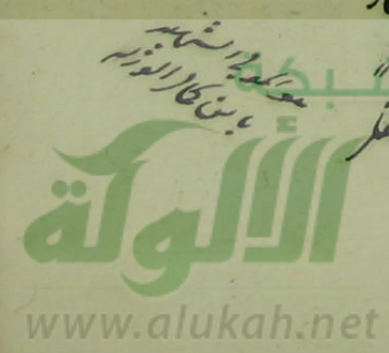
هو المعنى الثابت  
 حال التوزيع

للموضوع المذكور فهو باطل  
 خطا لان صدق مثل  
 هذا الحكم موقوف على  
 وجود الموضوع  
 في الخارج ادم

فان قلت اذ كان الثبوت في نفس  
 الامر مخصصا لوجوده في الخارج  
 والوجود في الذهن الحكم

فما فيه للوجود الاصيل وقد مر بيانه سواء كان ذلك الوجود في قوتها المدركة  
 ابروتها فخرها فوجود الاشياء في المبادي العالية كاف لنا ولا حاجة بنا الى  
 اثبات وجودها نحو تناقض فان قلت شبهة التناقض تدل على ان المتنازع فيه  
 وجود الاشياء في اذ ما تناقضت تلك الشبهة جارية في وجودها في القوة المدركة  
 مطلقا الا انهم ذكروا الذهن وارادوا القوة المدركة وايضا اذ اثبت  
 للاشياء وجودا على في الجملة في الظاهر انها موجودة في اذ ما تناقضت معلومة لنا ولو  
 بالوجه هذا ما ذكره الشريف العلامة في حواشيه على شرح البحر يد وقد قرر صاحب الحروف  
 الاخر اذ الثالث على وجه آخر واجاب عنها حيث قال لانه انما يمنع ما لا وجود  
 له في الخارج بل كل ما يتصوره فله وجود غائب عنا اما قائم بنفسه كما يتولى  
 افلاطون او غيره كما يتولى للكلمات فان الصور مرسومة في العقل الفعالي عظم  
 في الشرح بقوله فانه عند مبداء الحوادث في عالمنا هذا فلا بد ان يرسم فيه صورها  
 بالوحدة فاذا التفت النفس اليها شاهدها ثم قال وللجواب ان المرسم فيها ان  
 كانت الهويات لزم هوية المنع في الخارج وانه سفسط وان كان الصور والمسا  
 فهو المراد بالوجود الذهني اذ اخرجنا اثبات نوع من التمييز للمعتمولات  
 هو غير التمييز بالهوية الذي سمي بالوجود الخارجي سواء اختلفت في الذهن  
 او لا اختلفا مواضع اخرى واخر من على هذا التقدير بان كون صور جميع المفاهيم  
 مرسومة في العقل الفعالي انما هو لكونه عند ترازه للنفوس الناطقة  
 الا ان بيته لا يكون مبداء الحوادث في عالمنا هذا كما توهم شارح المواضع لانه  
 منطوق فيه لوجوده احد ما ان كونه مبداء الحوادث في عالمنا هذا خلاف مذاهب  
 المتكلمين من الكلام وقد صرح المحقق الطوسي في شرح الاشارة بان الكل  
 متفقون على صدور الكل من اجل جلاله وانما المراتب الباقية شروط ومقدرة  
 لا فاضلة تنال وتاثيرها ان التعديل المذكور على تقدير تمام قاهر عن اللطالان  
 موجبة ارتسام صور الحوادث في العقل الفعالي والمدعى ارتسام صور جميع  
 المفاهيم في ذاتها ان مبنى تزييع قوله فلا بد ان يرسم فيها صورها لوجوده  
 على ان صورة الصادر لا بد وان يرسم في المصدر ولا هي لانه المعنى اذ يلزم ان

ان يرسم صورة العقل الاصل في ذات الواجب تعالى عن ذلك علوا كبيرا انما ذكره  
 ويمكن ان يجاب عنه اما في الاول فلان المراد بالبيدانية مطلق التقدّم للمانع  
 المؤثر فلا ينافي في كونه شروطا مهيأة ولا يلزم عدم ارتسام صور المشروط في الشرط  
 واما عن الثاني فيجانبه اذ اجاز ارتسام صور الحوادث في العقل الفعالي  
 بجواز ارتسام صور سائر المفاهيم فيها اذ لا فارق بينهما في جهة الارتسام واما  
 عن الثالث فانه فيجانبه لا يلزم من وجوب ارتسام صور الصادرة في العقل  
 الفعالي جواز ارتسامها في ذات الواجب تعالى لان هذا الوجوب  
 مشروط بكون علم المصدر حصوليا واما اذ كان حصولها فلا واليه هذا اشار  
 الشريف في حواشيه على شرح البحر يد حيث قال ولا يخفى عليك ان شبهة  
 التناقض التي تدل على ان المتنازع فيه وجود الاشياء في اذ هاتنا انما يجزى  
 هناك اي في وجودها في القوي المدركة مطلقا اذ كان الاشياء حاصلا فيها  
 واما اذ كان حاضرا اخذنا بالحجج الثانية اي ان من المفاهيم ما هي كلي وكل  
 ما في الخارج فهو مشخص فيكون موجودا في الذهن وشارح المواضع قرره  
 بان المفاهيم ما هو متصف بالكلية التي هي صفة بثبوتها فلا بد ان يكون  
 الموصوف بها موجودا واذ ليس في الخارج فهو في الذهن ثم اخرج عن عليه  
 باننا لزم ان الكلية صفة بثبوتها بل هي عبارة عن عدم المنع من فرض المشترك  
 ولو سلم كونها صفة بثبوتها كانت داخلية في الاستدلال الاول فلا حاجة  
 الي جعلها استدلالا على حدة ثم ذكر شارح المواضع تفرقا بين تعلق الغير  
 وزيف كلامهما اما الاول فهو ان المفهوم بصفة بثبوتها انصاف بها الكلي في  
 فيكون موجودا وليس في الخارج بل في الذهن ثم قال ويرد عليه السؤال الثاني  
 واما الثاني فهو ان للحقايق الكلية كالاشياء مثلا وجودا بالضرورة وليس  
 في الاعيان بل في الازمان ثم قال ويرد عليه ان دعوى الضرورة في كون  
 للحقايق انفسها موجودة غير مسموعة نعم اذ هذه للحقايق موجودة في الخارج  
 بالضرورة هذا ما ذكره في المواضع وشرحه وقد قرر بعض الفضلاء الحجج  
 المذكورة على طريق آخر وهو ان من المفاهيم التي ليست من مخترعات العقل



ما هو كمن هو الانسان والحيوان وغير ذلك فلا بد له من توثيق وثبوت  
 في نفس الامر واذا ليس ذلك البتة في الخارج لان كل موجود في الخارج  
 متشخص متعين في حد ذاته بحيث تمتنع فرض الشبهة انه متعين بثبوت في نظر  
 آخر غير الخارج وهو الملاحظ قال صاحب هذا التفسير ولا يدعيه ما ورد على الترتيب  
 ان السالف لما الاول فلان لم يتبين كون الكلية صفة بثبوتها انما يتم على نفسه  
 واما اذا خسرت بمعنى المطابقة للافراد المتكثرة او بمعنى النسبة المتشابهة  
 الامور كثيرة بها يحل العقل حاشاها على واحد واحد من تلك الامور  
 على ما تنق في محله فلا يكون الكلية صفة كلية واما الثالث فلان كون  
 الكلية محققا في حد ذاته بدون اجتناب المعنى لا يمكن منع دعوى الضرورة  
 فيه هذا ما ذكره الفاضل المذكور وفيه بحث اما اول فلان ما ذكره من  
 التوثيق دليل للحكماء ذكره في بيان ان العلم عبارة عن الوجود  
 الذهني دون الاضافة كما صحح به صاحب المواقف في مباحث العلم  
 وما ذكره صاحب المواقف في هذا البحث انما هو لاثبات الوجود الذي  
 للماهيات ولما كان مدار الامر في ذلك كون ثبوت شيء لشيء في  
 ثبوت الماهيات له اجتناب شارح المواقف ما ذكره من التوثيق وان ورد  
 عليه ما ورد واما ثانيا فلان ما ذكره من معنى المطابقة لما كان محتملا  
 نزل شارح المواقف عن منع كونها صفة بثبوتها وانما اورد المنع اولا  
 توسعة لادارة الاعتراض فلا حيل في كلامه واما ثالثا فلان الضرورية  
 تحقق الكلا في ضمن جنس ثباته واما تحققها بدون جنس ثباته فليس ضروريا  
 حتى لا يمكن منع كجملته الثالثة هي ان قولنا الممتنع معدوم في الخارج قضية  
 صادقة وليست خارجية بل حقيقية بالمعنى اللاحق لها كما عرفت فلو لا ان  
 يكون الممتنع افراد موجودة في الذهن لم يصدق هذا الحكم الايجابى  
 في هذه القضية وبتدعيمها ان مفهوم المعدوم امر سلبى على ان هذه بالتحقق  
 راجعة الى الجمل الاول وقد يقابى لكن توثيق هذه الجمل خارج بند  
 عنها الايراد ان المذكوران وهو انه لو لا الوجود الذهني لم يكن توثيق

احد القضية للثبوت الموضوع والملازمة ظاهرة لمن عرف معنى الحقيقة واما بطلان  
 الثاني فلانهم يتعمقونها من غير تفكير ولا يحق عليك ان لم يثبت في هذه التفسير  
 للجملة المذكورة المعدوم حتى يدعيه انه امر سلبى وايضا عدم رجوعها الى الجمل  
 الاول وظننى عن البيان نعم يدعيه منع بطلان الثاني بان استعمال  
 القضية على الوجه المذكور حتى على ثبوت الوجود الذهني فحينه المصادرة  
 على المطرد يمكن دفعه بان المأخوذ حقيقة الافراد الموجودة في نفس  
 وجب الفرض فلا يلزم المصادرة قال بعضهم انهم صرحوا بان العدم  
 كالوجود من المعنويات الثابتة من عوارض الماهية بشرط الوجود الذهني  
 فيحكم ما بين المقدمتين ثبت ان المعدوم لا يصدق على شيء الا بعد وجوده  
 في الذهن وثبوت في نفس الامر فما ذكره من ان مفهوم المعدوم امر سلبى  
 لا يتحقق وجود الموضوع ليس بذاك وفيه بحث لان اقتضاء ثبوت المعدوم  
 وجود الماهية له حال اجتناب لكم كما عرفت فيما سبق انما هو حال لكم والمراد  
 عدم اقتضائه وجود الماهية له حال اجتناب لكم وبينهما فرق وقد تقرر في  
 الثالث على وجه آخر اختاره صاحب التفسير وهو انه لو لا الوجود الذهني  
 بطلت الحقيقة اي لم يتحقق هذا القسم من القضية لانه اذا حكم بلوازم  
 الماهية حكما ايجابيا على الافراد الخارجية المحققة والمقدرة يلزم ان لا تحقق  
 قضية كلية حقيقية لان الحكم بلوازم الماهية على جميع الافراد الخارجية محققة ومقدرة  
 اي للحقيقة الجزئية كما سلف تحققت ولما لم يزم من عدم اثبات الوجود الذهني  
 بطلان الحقيقة الكلية لا بطلان الحقيقة الجزئية لما عرفت وجب تقييد عبارة  
 الترتيب بالكلية وايضا لما لم يزم من ذلك بطلان الماهية دون اهلها لما عرفت  
 انها لا يتحقق وجود الموضوع وجب تقييدها بالاجاب ايضا ومن غفل  
 عن هذا التفصيل فآثر من اجتناب القيد من المذكورين لقد احاطت في اعتبار  
 قيد الاجاب لكنه خطأ في اعتبار قيد الكلية لانه على تقدير عدم تحقق الوجود  
 الذهني لا يتحقق القضية الحقيقية بالمعنى المذكور اصلا لا تحصر صدق العنوان  
 في نفس الامر على الافراد الخارجية انتهى كلام ولا يحق عليك مما قدمناه

جملة التفسير ان كان  
 الترتيب

السبحة

الألوكة

انه يمكن اعتبار الحقيقة البرهانية فلا يبطل للحقيقة مطلقا وانحصار صدق  
العنوان على الافراد الخارجية انما يرد صدق الحقيقة البرهانية لو حكم عليها  
بلوازم الوجود الخارجي دون لوازم الماهية وقد وضعت حقيقة في الاصل  
الرابع من المقدمة فذكر بعض المحققين منع عبارة التجربة بدانه لم يتحقق هذا  
القسم من القضية بمعنى انه لا يكون لا اعتبار فائدة غيره تنفع هذا القسم  
بالكيفية وبذلك لا يمكن ان لا يتحقق ح هي للحقيقة الكلية لا  
بل بان اللازم انشاء الكلية منها التي هي الفرض الاصل من اعتبارها  
لان الفرض منها اثبات قضية هي اعم موضوعا من ساير الكليات  
كما تفصيله في الاصل الرابع من المقدمة الحق البرهانية هي انما تعقل امور  
لا وجود لها في الخارج فلا بد في فهم الشيء وتعلقه وتميزه عند العقل من مطلق  
بين العارض قتل والمعتول سواء كان العلم عبارة عن حصول صورة  
الشيء في العقل او عن اضافة مخصوصة بين العاقل والمعتول او عن  
صفة ذات اضافة والتعلق بين العاقل والعدم الصريح في الضرورة  
فلا بد للمعتول من ثبوت في الجملة واذا ليس في الخارج ففي الذهن واجب  
بمعنى قوله والتعلق بين العاقل والعدم الصريح بل باطلا بان  
يقال لو صح هذه المقدمة لما امكن الاجراء عن المعلوم المطلق الى الذي  
لا يتوالت في الخارج ولا في الذهن مطابقا لموافق سواء كان ذلك  
الاجراء في صورة الجلية او في صورة الشريطة فنور ان الاجراء في  
المعروفة وهي فرع التعلق بين العالم والمعلوم ولو عدم صرف  
في مثالنا هذا وكذلك ان تبينه على المقدمة الممنونة بان السلف انما يقصود  
بين شيئين متمايزين ولا تمايز لعدم الصريح لانه في الخارج اتفاق  
ولا في الذهن على الفرض واما ذكره من ابطالها لا يكون الزام  
للمفهوم لانه يقول ان تصور المعلوم المطلق بعنوان كل فرض صدق  
عليه وتلك بدو عليه احكاما مطابقة للمواقع كما تصوره في بيان القضية  
الحقيقية في مثال المطلق الحق البرهانية في شبهة المسكرين للوجود والذ

سواله الدواني

في جوابه ان  
الذهن لا يتصور  
الاشياء الا في صورته  
وهي صورته في  
الذهن لا في الخارج  
لان صورته في  
الذهن هي صورته  
في الخارج

في جوابه ان  
الذهن لا يتصور  
الاشياء الا في صورته  
وهي صورته في  
الذهن لا في الخارج  
لان صورته في  
الذهن هي صورته  
في الخارج

المجهول

الذهن البرهانية الاولى هي انه لو كان للاشياء وجود في الذهن لزم اجتماع  
الضدين في محل واحد ذلكم عليهم بالتفاد ولزم كون الذهن حارا وباردا  
معان حصولهما فيه والثاني بطل بالضرورة اما الملازمة الاولى فلان الحكم  
بالتفاد يستدعي استحضار الضدين في الذهن دفعة واحدة واما الملازمة  
الثانية فلانه لا معنى للحار الا ما حصلت فيه الحرارة والبرودة واجيب عن هذه  
الشبهة من وجوه احدها ان تمنع الملازمة الاولى اذ يجوز ان يكون احد  
الضدين حاصلا في مظهر والاخر في مظهر آخر اذ يجوز ان يكون للذهن  
قوى متعددة ولا ينافي ذلك ما قصده من اثبات مظهر لما في نفس الامر  
غير الخارج ويلزم عليه ان الحكم بالتفاد يستدعي تصور الضدين معا واللام يمكن  
تصور نسبة التفاد بينهما ولا معده للحاصل في القوتين بحسب التفات الذهن  
اليهما دفعة وثانيهما ان تمنع الملازمة الثانية اذ يجوز ان يشترط في كون  
الشيء حارا مثلا كون المحل قابلا للحرارة لان حصول العلة الفاعلية لا يكفي  
في حصول الاثر بل لا بد معه من حصول القابلية ايضا وهي مسعة فممكن فيه  
صريح بذلك الكاتب في شرح الملخص وايضا قال الشريف العلاء في جوابه  
على شرح التجويد لحرارة والبرودة ونظايرهما انما يتحقق تفاهما في قابل  
والذهن لا يقبل ذلك فلا يلزم اجتماع يقع به الالتزام وثالثها ان تمنع  
كلتا الملازمتين اذ يجوز ان يكون الحاصل في الذهن صور الاشياء  
واشباحها لا انفسها فلا يوجب اتصاف المحل بها والقصور والاشباح  
مخالفا له الصور في كثير من المواضع واورده عليه الامام في الملخص ان  
الصورة الحاصلة في الذهن من الحرارة مثلا ان كانت ماهية الحرارة يلزم  
ان يكون الذهن حارا اذ لا معنى للحار الا ما هيته الحرارة وان كانت غيره  
يلزم ان لا يكون للاشياء وجود في الذهن لان حصول الصورة غير  
حصول ذي الصورة وما تمسكوا به ان تم دل على وجود الاشياء انفسها  
في الذهن ماهية الحرارة كغيرها موجودة بوجود ظاهري غير اصيل لا ترتب  
عليها انوارها ولا يظهر منها احكامها وكفيل محل الحرارة موصوفا بها من

لان صورته في  
الذهن هي صورته  
في الخارج  
لان صورته في  
الذهن هي صورته  
في الخارج

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

احكامها المتعلقة بوجودها البيني دون الظل وبالجملة اذا كان الموجود  
 في الذهن ما هيته لا اربعة بوجوده غير اصيل لم يلزم من ذلك الوجود الذهني  
 للوجود الخارجي الا في لوازم الماهية وما ذكرتم من انصاف الحق والنفاذ  
 ليس من لوازم الماهية من تواريع الوجود الخارجي ولو ازم واجتهد عليه  
 بعض العلماء بان هذا الجواب لا يقطع مادة الشبهة اذ لو ثبت الخصم بلوازم  
 الماهية كالزوجية والفردية مثلا او بصفات المعدومات كالامتناع  
 وامتناله وقال لو حصلت الزوجية والفردية في الذهن لزم ان يكون  
 الذهن لزم ان يكون المذهن زوجا وفردا اذ لا يمنع للزوج والفرد  
 الا ما حصل فيه الزوجية والفردية وكذا لو حصل الامتناع في الذهن  
 لزم ان يكون متمنا اذ لا يمنع للمتنع الا ما حصل فيه الامتناع لم يكن التعقيد  
 عنه لهذه الجواب اذ لا يمكن ان يقال كون محل الزوجية موصوفا بها من  
 احكامها المتعلقة بالوجود البيني وكذا اتحادها مع الفردية لانها من لوازم الماهية  
 التي لا وجود لها في الخارج ولان يقال كون محل الامتناع موصوفا من احكام  
 المتعلقة بالوجود البيني اذ لا يتصور له وجود جنسي والجواب حاسم لمادة الشبهة  
 هو الفرق بين الحصول في الذهن والقيام به فان حصول الشيء في الذهن  
 لا يوجب انصافه به كحصول الشيء في الزمان والمكان وانما الموجب لانصاف  
 الشيء بشئى هو قيامه به والامور المذكورة حاصلة في الذهن لا قائمة به فلم يوجب  
 انصاف الذهن بها هذا ما ذكره المعتبر المذكور واجاب عن التفصيل من وجوه  
 اما الاول فلانه يجوز ان يكون بشئى وجودان كلاهما ذهني لكن بحد واحد هما  
 حد والخارجي في ترتيب الاثار دون الآخر كما سبق تقريره في العلم فيجوز الابرار  
 بالخارجي ههنا الوجود وما يحد وحذوه فلا يبردهما ذكر من لوازم الماهية  
 واعتدض عليه بان ما ذكره بعيدا لفظا فقط واما معنى فلان مبناه على ان  
 يكون لمفهوم الزوج مثلا مبداء الجول في الذهن زايده على الاربعة فيه وان  
 يكون للاربعة وجود خارجي ووجودان في ههنا ان احدهما بمنزلة الاصيل  
 وان لزوم الزوجية لها يجب في الوجود والكل خلاف الواقع وارجب عنه

في جوابه

انما هو

انما هو

عنه بانه لا بعد اصلا اما لفظا فلتصريح القوم بهذا الاطلاق واما معنى فلان  
 مفهوم الزوجية مثلا انما ينزحها العقل من الاربعة مثلا لان امرها يبر عليها  
 فلها وجود في الذهن للنفس بمعنى انها صورة علمية قائمة بها ووجود ذهني  
 ايضا للاربعة بمعنى ينزح منها ونسبها العقل اليها والاول هو منشا  
 الانصاف بالعلم بالزوجية واذا ليس وجودها في الخبي فهو في الذهن  
 وهي يجب ذلك الوجود منسوبة الى الاربعة بالقيام بها والاربعة تنصفه  
 بها سواء وجدت في الخارج او في الذات من فيكون مبادرها امور حاصلة  
 بحسب نفس الامر دون الخارج وذلك لانها في كونها امور عقلية ينزحها  
 العقل منها فظهر ان منشا الانصاف هو الوجود في نفس الامر بمنزلة  
 الوجود الاصيل من انصاف الذهن بذلك العلم ولا يتعلق لهذا  
 الكلام لصف وجود الماهية وقوة كما توجه المعتبر من هذا ما ذكره بحسب  
 وان جواب صحيح الا في صدر الرسالة واما الثاني فلانه لما كان المفهوم  
 من قول الامام الرازي لا يمنع للمختر انما قام به طرارة ان قيام الصفة  
 سواء كانت موجودة بوجود ظلي او لا يستدعي انصاف محلها بها من غير  
 العلامة باننا لزم لزوم انصاف المحل بها اذا كانت موجودة بوجود ظلي  
 ولا يخفى عليك ان هذا المنع حاسم لمادة الاشكال مطلقا سواء تشبث  
 لخصم بلوازم المهية كالزوجية او صفات المعدومات كالامتناع اذ يمكن  
 منع ما ذكره باننا لزم ان الزوج والامتناع ما يقوم به الزوجية والامتناع  
 والامتناع مطلقا وما بينهما لان ذلك غير لازم في الجواب بل يكفي فيه المنع  
 المذكور وتبين الجيب كون المقتض هو الوجود البيني انما هو لا يبردهم  
 الموجودات في تقرير الشبهة للزوم في الجواب واعتدض عليه بانه ايضا يجب  
 اما لفظا فقط واما معنى فلما منع الممتنع مثلا عند المستدل هو ما حصل فيه الامتناع  
 والذهن كذلك فلا يتوجه عليه المنع واحتمال ان له معنى آخر لا يكفي  
 في السند وارجب عنه بانه لا بعد في اللفظ وذلك لا يمنع لان المنع  
 المجرى مقبول لفظا ومعنى وليس عليه ان يبين ان معنى المشتق ما علم

وانما منشا الانصاف  
 نفس الزوجية والحق  
 انه في مفهوم موجود  
 الاصلها الزوجية هو

وقد بعد العقل بوضع النسخ  
 بهذا الاطلاق من القوم كلاما ذكرناه  
 في صدر كرم

الجواب الثاني في انصاف  
 الجيب

انما هو ايضا لسيد صدر الدين

الجواب للعلامة الرواية

ما ذكره القائل من ان المقصود للاتصاف هو وجود الصفة مطلقا وما بينهما  
فغير صحيح لان الماجة لا يخرج عن الوجود المطلق قطعا واما الثالث فلان قوله  
لامع للزوج والفرد الا ما حصل فيه الزوجية والفردية غير مسلم اذ لا حظهما  
اولا بظلم بيان هذا التفصيل بل معناهما امران بجملان مسلمان بالفارسية  
بجنت وطاق ونوع المقام ان مبداء المحرك فيها ليس عين الموضوع  
ولا قابله فلا يصح التفسير المذكور بل هما امران بنته عنهما الفعول من الموضوع  
بطرف الزوجية المهمة للموضوع ولا يخفى ان مناط صدق المشتق على شيء اتحادهما  
في نفس الامر واذا اتحد له في الذهن لا يصدق المشتق عليه وان قام به  
مبدؤه وان فرض عليه بان معنى القيام هو الاختصاص الناتج فكيف لا يلزم  
من قيامها بالذهن كونه زوجا وفردا واجيب بان لا يلزم ان معنى القيام  
هو الاختصاص الناتج فان السمة قايمة بالجسم متوسط اللمة ولست  
نقله ورد ذلك بان المتبادر هو القيام بلا واسطة فالمنع والسند  
منه فان على ان صدق المشتق على شيء واتحادهما واحد في المال فكيف  
يجعل الاتحاد مناط الصدق مع ان الكلام باق في مناط الاتحاد فلا بد من  
مادة الشبهة من الفرق بين قيام السواد بالجسم وقيام الزوجية بالنفوس  
وان المتكلم للاتحاد والصدق هو الاول دون الثاني واما الرابع فلانه  
لانا نثبت كون الزوجية من لوازم المهمة في كون الذهن زوجا عند حصول  
الزوجية في بل التأثر فيها انما هو كونهما من الامور العينية الى لا حظها  
من الوجود العيني والقائل ان يقول الاحوال اما ان يكون موجودة  
في خارج كالحجارة مثلا او لا يكون موجودة فيه فاما ان يكون من احوال  
الموجود الخارجي كالعلاج او من احوال الموجود مطلقا كالزوجية او من احوال  
المعدوم كالاتحاد فهذه اربعة اقسام والاولان منها من توابع الوجود  
الخارجي ولوازمه فلا يتصف الذهن بهما عند حصولهما فيه اذ لا فرق في ذلك  
بين الثبوت الخارجي والثبوت للامر الخارجي وانما اقتصر الجيب كلام على  
القسم الاول حيث قال كونه على صورة موصوفها من احكام وجودها

العيني

العيني كونه الكلام في ذلك لا لاخصار عدم اتصاف الذهن في ذلك فظهر بذلك  
انه لا يرد على الجيب الا القسمان الا جبر ان اعني لازم الماهية وصفات  
المعدومات واما الثاني فلان قوله وانما الجيب للاتصاف بشيئ شئ  
وهو قيام به اذ ليس بين اتصاف بشيئ شئ وقيام بشيئ مغايرة ذاتية حتى  
يكون احدهما على وجه لا يخفى بل هما متحدان بالذات ومتغايران بالاشياء  
وتحقق ذلك ان العلاقة بين الصفة والموصوف هي النسبة الثبوتية  
وتلك النسبة اذا اجترت من جانب الموصوف بعينها بالاتصاف واذا  
اجترت من جانب الصفة بعينها بالقيام هذا ما ذكره والقائل ان يقول  
مراد بالاتصاف هو التعبير عن الاتصاف المعنوي بالوصف اللفظي  
والقيام على وجه لهذا التفسير واما السادس فهو ان المكان امر محقق  
موجود في الخارج عند الكمال فكذلك الحصول فيه فكان لذكره في مقام التنظيم  
وجه واما الزمان فامر وهمي عندهم فكذلك الحصول فيه فلا وجه لذكره في  
المقام المذكور واما الآن السببان الذي قالوا بوجوده فليس له امتداد  
وقبول التجزي فلا يصلح طرفا للحوادث والقائل ان يقول ان قد صدقوا بان  
معنى الوجود كذا يطلق بالاشياء او للثبوت او للحقيقة والمجاز علم معان مختلفة  
كوجود الجرم في الكل والكلمة في اللمة وكوجود الجسم في المكان او الزمان ومثل  
كونه شئ في الشيء او المرض في كونه في السعادة ولا يخفى ان السمة او وجود  
المفردات انما هو في بعض منها لان المرض مثلا امر عديم لا محالة فيندفع  
الاحتمال المذكور الشبهة الثانية ان حصول جنس بلبل والسما مع غيرها  
في ذنبا مما لا يعقل وذلك لانه لو كانت الصورة الحاصلة من الجلف للبلبل  
متساوية له في المقدار لزم حصول حال كبيرة في محل صغره حولا سيرا بنا كما هو  
فيهم في اشكاله وانه غير معقول ولو كانت مخالفة له في المقدار يلزم  
ان لا يكون الكبير مدركا وانه خلاف المفروض واجيب عن هذا الشبهة  
بان الذي يتحقق حصوله في الذهن هو هوية الجبل والسما فان ما بينهما  
موجودتا بوجود خارجي يتحقق ان يحصل في اذناننا واما ما بينهما موجودتا

سبكة

الألوكة

www.alukah.net



بوجود ظلي فليست موصوفة بصفات تلك الهويات فلا يتبع حصولها في الوجود  
 وقاصلة ان الصور الحاصلة في الذهن بين الاشخاص الخارجيه باعتبارها  
 وانما الفرق بينهما باعتبار ان وجود الصور ظلي ووجود الاشخاص اصيل  
 وقدمت ثبوت آثار الاشخاص لتلك الصور لتفقد شرطه وهو الوجود المادي  
 فيكون الصورة في الذهن جزئية لاننا نتصوره صورة جاهل مخصوص  
 وصاحب الواقف لما جعل اولها حاصل في الذهن صورة كلية اقتداء  
 بمن نقلت منه في الجواب حيث قال وما هيته الهوية ليست مساوية للهوية  
 لان الماهية كلية والهوية جزئية فتخالقان في الهوية والاحكام ثم  
 استثنونا بان الكلام فيما نحن فيه في صورة المحسوسات وانها جزئية  
 استدركه في صورة قاعدية كلية وقاك وباطلة فالصور الذهنية كانت  
 كصور العقولات او جزئية كصور المحسوسات مخالفة للخارجية في اللوازم  
 المستندة الى خصوصية احد الوجودين وان كانت مشاركة لها في لوازم  
 الماهية من حيث هي وما ذكرتم امتناعه هو حكم الخارجي لان منشاء  
 الوجود العيني ومن غفل عن قصد الاستدراك قال ان مما ذكره ثانيا  
 ليس حاصلها قدم في تقرير الجواب بل تغييره الى النهج الصواب ثم اعلم  
 ان العلماء اختلفوا في الصورة الحاصلة من الخيال قال بعض الافاضل  
 لاصل في الذهن من الجبل امور ثلثة صورة الجبل ومقداره الكبير ونسبه  
 للصورة الجبلية والجمع مطابق لما في الخارج حيث اذا وجد الجبل في الخارج  
 كان حين الجبل فيه خاتمة ما في الباب ان يكون المقدار في الذهن كيف  
 وفي الخارج كما واغرض عليه بعض المحققين من وجهين احدهما انه يلزم  
 ان لا يكون اكبر بالذات مدركا بل يكون المدرك المدرك هي الصورة  
 التي هي كيف واجاب عنه الفاضل المذكور بانه لا يجوز في كون الصورة  
 كيف ذبنا ونحنا خارجا ورد المحقق المذكور ذلك بان كلامنا في الوجود  
 الذهني والخارجي عارض للماهية والعارض لا يدل ماهية الموضوع  
 ضرورة وثانيتها انا اذا رجعنا وجدنا لم نجد الا احدا واحدا يمكن تحليله

في الوجود العيني  
 السيد السمرقندي  
 العلامة الرازي

كلية 9

تحليله المذمومة الامور الثلثة ثم كيف يحصل في الخيال صورة المقدار فيم تحلظ  
 بالتحلظ حتى يدرك بعده نسبة المجدد وايضا المقدار الحاصل في الخيال ليس  
 الامقدار مقبلا مساويا للجبل فليزم ما من المذمور وهو حصول الكبير  
 في الصيغة واجاب عنه الفاضل المذكور بانه لو كان الحاصل في اذنا  
 من هذه الامور الثلثة صورة واحدة لما حاز من الزوال العلم ببعضها  
 مع العلم ببعض آخر منها وليس كذلك وايضا كون العلم عبارة عن حصول  
 الصورة او عن الافاقه امر نظري يوجب في النظرية فكيف يحكم فيها  
 ذكره بالوجودان على انه لا يلزم من ثبوت كلية المقدار الحاصل في الخيال  
 مساواة مع مقدار الجبل ورد المحقق المذكور ذلك بانه لا يحصل صورة  
 ثلثة قبل التحليل وانما يحصل بعد التحليل لكن لا يجوز في زوال العلم  
 بحصوله بالموضوع مع العلم ببعض آخر ثم ان الوجودان المذكور صحيح على كلا  
 التقديرين ان يكون العلم بحصول الصورة او بالاضافة فلا يمنع  
 نظرية التقديرين صحة الوجودان المذكور بل يقول ان الجبل لم يذكره ليل  
 لما ذكرنا من حصول الصور الثلثة من الجبل فتعبر فيه وحوي الوجودان  
 مع انه غير صحيح الا على تقدير كون العلم بحصول الصورة فدعوى الوجودان بعد  
 فيما ذكره مما ذكرناه ثم ان المقدار الحاصل في الخيال اذا لم يكن كليا بل جزئيا  
 حقيقيا يلزم اصل المذمور وهو حصول الكبير في الصيغة انتهى ذكره الفاضل  
 والمحقق المذكوران والذي احببنا مقنعنا هو ان الصورة الحاصلة  
 في الخيال امر بسيط اجماليا لا حظ له من المقدار الكبير وانما يحل حكاية الجبل  
 وطريق ذلك انها اذا نظمت فيه تتبته الشمس بواسطتها على الموجود في الخارج  
 اخذ في الصورة مع كبره وعظم مقداره فيكون تلك الصورة آلة للمدرك  
 وانما المدرك هو نفس ما في الخارج وليس هذا قولنا بالاشج والخيال لان كراهة  
 بالصورة الماهية من حيث وجودها في الذهن وبذلك الصورة الماهية  
 من حيث وجودها في الخارج السببه الثالثة هي انه لو كان للموضوعات  
 حصول في الذهن لزم ان يكون المعدومات بل الممتنعات موجودة في الخيال

بالبعوض مع العلم ببعضها  
 ثم ان الوجودان المذكورين صحيح على  
 كلا التقديرين ان يكون العلم

واللازم بطه صورة فكذلك المعلوم اما الملازمة فلانها موجودة في الذهن  
الموجود في الخارج والموجود فيما هو موجود في شئ موجود في ذلك الشئ  
واجب عنه منع الملازمة فان الموجود في الموجود في شئ انما يكون  
موجودا في ذلك الشئ ان لو كان المظروف الذي قبله بعينه وهو عينه  
واما اذا كان موجودا فيه بظله وصورته فلا يلزم ان يكون في ذلك الشئ  
قال الشريف العلامة في الحاشية التي علقها على شرح حكمة العيان ان الملازمة  
المذكورة مبنية على توهم فاسد وهو ان الخارج طرف للوجود كالبيت  
لحفة والذهن ايضا كذلك كالحمة للدرية ومنشأ هذا التوهم لا حظا  
اللفظ واستعمال كلمة في الدالة على الظرفية واما اذا تحقق المعنى وحرف  
ان الوجود في الخارج هو الوجود الاصيل الذي هو مصدر الانوار ومظهر  
للاحكام وبالوجود الذهني هو الوجود الظلي الذي ليس كذلك فيظهر  
سقوط بالكلية اولايه في انه اذا قبل الموجود في الذهن موجود  
بوجود ظلي غير اصيل والذهن موجود بمرود اصيل لم ينظم الكلام وان  
قبل ليس الموجود الذهني قائما بالذهني الذي هو موجود في الخارج  
فيلزم ان يكون موجودا في الخارج فنقول ان اردت قيامه في العيان اي  
قيامه بحسب الوجود العيني فهو ممنوع وانما يكون كذلك ان لو كان  
موجودا في العيان وان قيامه بحسب الوجود الظلي فليس كذلك لان ان القيام  
بحسب الوجود الظلي الاصيل بما هو موجود بالوجود الاصيل يلزم ان يكون  
موجودا بوجد اصيل انتهى ما ذكره واخره من وجه اهدى اياه  
زعم ان المراد من الوجود الذهني الذي وقع في شئ المشاهدة بالوجود  
هو الوجود الظلي المقابل للوجود الاصيل وليس كذلك وان المراد منه  
على ما ثبت في المقدمة الاولي بما هو المقابل للوجود العيني سواء كان وجودا  
ظليا او وجودا اصليا وانما بينهما ان التردد الذي ذكره في قوله فنقول ان  
اردت قيامه في العيان وان اردت قيامه بحسب الوجود الظلي مناه  
على ان القيام بالشيء في الخارج بلا وصف بوجوده لا بد من الوجود فيه والذ

اردت ح

او في الذهن حتى لا يكون له قيام به في الخارج الماحجب الوجودين وليس  
كذلك فان بعض الصفات الاختيارية كالعلمي يقوم لموضوعه في الخارج  
د بلا دخل بوجوده في احد المظهرين في ذلك القيام ونالها ان الظن قوله  
الذي ليس كذلك بل هو ان لا يكون للوجود الذي منى احظ اصلا من منشا  
الانوار والاحكام وليس كذلك هذا ما ذكره والكل مرفوع اما الاول  
فلم يبناه في المقدمة الاولى ان الوجود العيني والوجود الاصيل متساويان  
واما الثاني فلما حذفت ايضا من ان الامور الاختيارية كالعلمي متساويان  
على الموجود الخارجي قائمه به واما الثالث فلان قوله ليس كذلك  
اشارة الى الانوار والاحكام الخارجية لا الاطلاق الانوار والاحكام  
والشبهة الرابعة هي انه لو كان للاشياء وجود ذهني لكانت صورها  
في الذهن اذ اضاف قائم به حتى انهم حذروا بانها من قبيل الكيفيات  
ومن المعلوم ان من جملة الاشياء الجوهرية فيلزم ان يكون صورها للجواهر  
جوهر او فاضا معا وان في ما تفرق ان المقولات كلها متباينة واجيب عن  
هذا الشبهة من وجه اما اولها فيتم خص الصور الذهني التي جعلها من  
الاوضاع بصور الاوضاع وروى ذلك بان البدئية لا تفرق ذلك  
بين صورة وصورة واما ثانيا فتمنع بطلان الثاني بناء على انه لا اتفاقا  
في ان يكون الصورة الواحدة جوهر او فاضا باعتبارين اذ الجوهر ماهية  
اذا وجدت في الخارج كانت لاه موضوع ولا ينافي ذلك كونه فاضا  
اذا وجدت في الذهن وعندهم من ادعى البدئية في بطلان الثاني  
وهك في اد المنع المذكور واما ثالثا فتمنع الملازمة بناء على ان الجواهر  
والرقيقة انما يكون باعتبار الوجود الخارجي كما يتبادر من اطلاق لفظ  
الوجود في تفسير الجوهر بانه ماهية اذا وجدت كانت لاه موضوع  
وفي تفسير الوض بانه ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع  
فقط هذا لا يكون الماهية الموجودة في الذهن جوهر او لاه فقلنا كلام

شبكة

الألوكة

www.afukah.net

المستدل على كونها عرضا كما به عليه بقوله حتى انهم جعلوا القصور من قبل الكيفيات  
واما راجعا فلان الماهيات باعتبار وجودها الظاهر ومن مقوله كيف  
وباعتبار وجودها الخارجي اما جوهرا او عرضا فلانها اصطلاحا ويرد عليه ان العرض  
لا يستلزم كونها قسما من الوجود الخارجي ولهذا جعل بعضهم عدم كون الصور  
العقلية من قبيل الكيفيات من قبيل المسامحة تشبيها للمأمور الذميمة بالامور  
العينية ويؤيد ان للمعدومات والمتمنعات صور مع امتناع وجودها في الخارج  
وسيجي تحقيق هذا المقام ان شاء الله تعالى في رسالة في بيان ان العلم  
في الذهن الماهيات انفسها ام ظاهرها واشباحها ذهب المحققون من العلماء  
الى الاول وذهب طائفة منهم الى الثاني بسنوح شبهة صعبة يحتمل حصولها  
في صحتها وهي ان لما حصل في الذهن عند العلم لانهم عرفوا بالصورة  
لما حصل من الشيء مع ان لما حصل في الذهن معلوم ايضا وان لا بد وان يكون  
جزئيا حصوله في نفس شخصه مع انه قد يكون كليا وان لا بد وان يكون  
عرضا من مقوله كيف لما هو جواربه مع انه قد يكون صورة للوجود وقد يكون  
صورة عرض من مقوله اذني ولهذا الاشكال القوي اقتصروا الى القول  
بانبات الشرح والمثال فقالوا ان العلم والجزئي والوضوح هو هذا الشرح  
والمعلوم والكلي والوجود والوضوح الذي من مقوله كيف المعلوم المتميز  
بذكر الشرح قال العلامة الرازي في رسالة تحقيق الكليات الصورة يطلق  
على عينيها الاول كيفية تحصل في العقل هي الوجود ومراه مشاهدة ذي الصورة  
والثاني هو المعلوم المتميز بواسطة تلك الصورة في الذهن ولا شك ان  
الصورة بالمعنى الاول صورة شخصية والكيفية ليست عارفة لهما بل للصورة  
بالمعنى الثاني فان الكيفية ليست تعرض لظهور الصورة للحيوان التي هي عرض  
حال في العقل بل للحيوان المتميز عند العقل بتلك الصورة وكان الصورة  
لما حصل في العقل مطابقة لأمور كثيرة كما ذكرتم كذلك الماهية المتميز بها مطابقة  
لتلك الامور من لوازم هذه المطابقة ان الصورة اذا وجدت في الخارج و

في نفس شخصه

وتشخصت بتخص فرد من افرادها كانت عينه واذ لو وجد فرد منها في الزمان  
ووجد عن شخصاتها كان عين الصورة اي الماهية وليس هذا اللازم  
ثابتا للصورة لئلا في القوة العاقلة لانهما موجودة في الخارج ووضوح  
يستحيل ان يكون عين الافراد الجوهرية ولا شك ان اختلاف اللوازم  
تدل على اختلاف الملزومات فالعقبات المذكوران للصورة مختلفان  
بالمهية هذا ما قاله وقال الشريف العلامة في حواشيه على شرح المطالع بعد  
نقل الكلام المذكور عن الرسالة المذكورة وهو من غير ان الماهية العقل  
من الاشياء ليس ماهياتها بل صورها واشباحها المتخالفة في الحقيقة لماهياتها  
كما ذهب اليه جميع وليس بشيء اذ يلزم ان لا يكون لها شياخ وجود ذهني  
الاشياء بل مجازي وهو ان النار مثلا قد قام في الذهن صورتها اي هي  
موجودة في الخارج ولها شبهة مخصوصة اياها مهية النار بها صارت تلك الصورة  
سببا لاكتشاف ماهية النار في العقل والدلائل المذكورة اذا ثبت  
دلت على ان الثابت في الذهن ماهيات الاشياء موجودة بوجودها في الخارج  
اصيل كما ذهب اليه المحققون وحي يقال في جواب هذا السؤال ان الصورة  
لما حصل في العاقلة اذا اخذت سموات عن الشخصيات العارضة بسبب حلولها  
في نفس شخصية كانت مطابقة ككثير من بحيث لو وجدت في الخارج كانت  
الاول واذا حصل الافراد في الذهن كانت عينها على الوجه الذي صورنا  
واما القول بان الصورة للحيوانية عرض فباطل لان تلك الصورة  
ماهية للحيوان فاذا وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها ولا معنى لوجودها  
ولا ينافي قيامه بشيء في وجود آخر هذا ما ذكره الشريف العلامة واعترض عليه  
من وجه اخر بان موجب دلائل الوجود الذهني وجود الاشياء في نظر  
آخر غير نظر الخارج سواء كان ذلك المنظر الذي يطلع من الانسان او غيره من  
سائر الجردات كما لمبادي العالمة فلا يلزم من ان لا يكون لها شياخ وجود  
في الذهن الا انها حقيقة ان لا يكون لها وجود ذهني اصلا لما عرفت  
من ان المراد بالذهن هنا ما يعم المبادي العالمة ونهايتها ان المتخالف لها

كمال الوجود



التأخر منه في الاول ان لا يكون وجوده من جنس في محل وجوده وادخ  
 من جنس آخر لا سيما للجنس العالي ولا اختصاص له بل الوجود الذهني باليس  
 وجوده في الاعيان كما تواتر وانما قرره في المدومات لظهوره بانه فيها  
 للاختصاص بها اذ يمكن ان يتبدل بان للوحد الموجود في الخارج معلوم  
 له تعالى اذ لا فلا بد من وجوده كذلك واذ ليس في الخارج فهو في الذهن  
 ما ذكره الفاضلان المذكوران والكلام لا يخرج بعد عن خفاء والتحقيق في المقام  
 ومن الله التوفيق والاعلام هو انك قد عرفت في الاصل الاول من المقدم  
 ان للحقايق الممكنة تحققا وثبوتها في المواطن الثلاثة الاولى تحتها وثبوتها  
 في علم الخي سبحانه وتعالى والثانية تحتها وثبوتها في الاعيان والثالثة تحتها  
 وثبوتها في الازمان والاول ثبوت علمي حضوري والثانية ثبوت عيني خارجي والثالثة  
 ثبوت ذهني ظاهري ونسبة الاول الى الثاني كسبته الارواح الى الابدان لانها هي الحقيقة  
 التي تقوم في الخارج بالذات والوجود وسائر ما يكتسبها بثبوتها في الوجود ونسبة الثاني  
 الى الثالث كسبته في الظل الى الظل لان تلك الصور العقلية متميزة من الامور  
 الخارجية ونسبة لها اذ عرفت فاعلم ان الحق في الموطن الاول ربما يتحقق بطريق  
 الاصابة فربما للثبوت الجوهري وربما يتحقق بطريق التسوية فهي للثبوت الوهنية  
 ففسر الجوهري هناك بانه ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع واما في الموطن  
 الثاني ففسر الجوهري بانه الموجود لا في موضوع والوضو المقابل له بانه الموجود  
 في موضوع وذلك لانه ليس في الموطن الاول نبي صالح لان يكون موضوعا  
 حتى يمكن الايجاب قيام الماهية معه او سلبه عنه بل ليس هذا الامكان الا في الخارج  
 ثم ان الموطن الثالث وان شارك الموطن الاول في كون الثبوت فيه علميا لان الثالث  
 فيه كونه صوراً قائمة بالنفس الانسانية يكون عرضاً قابلاً بها وان كانت تلك الماهية  
 ماهية الجوهري وذلك لان قيامها بالموضوع بحسب الوجود الظلي لا باني جوهريتها بحسب  
 الوجود الخارجي اذ يمكن عدم قيامها بالموضوع اذا وجدت في الخارج والفرض بين  
 الثابت في الموطن الاول والثابت في الموطن الثالث بان الاول ليس عرض والثاني  
 عرض فبما سلك عدم لزوم اتحاد الاحكام في الموطن المذكورة وايضا لا يلزم من حتم احتياجها

وينفس العرض المقابل له  
 بانه ماهية اذ وجدت في  
 في الخارج كانت في موضوع  
 ر

الى الموضوع في الوجود الخارجي عدم احتياجها اليه في الوجود الظلي المحتاج اليها بقوم  
 وتفصيل ذلك ان الوجود الذهني عند القائلين به قسم من الوجود المطلق المقام  
 لعدم المطلق والوضو هو الموجود القائم بالموضوع وحيث كانت الصور العقلية  
 المحصورة بالوجود الظلي قائمة بالنفس الانسانية الموجودة في الخارج كانت  
 عرضاً بالضرورة وتقييد الموجود المعينة في تعريف الوضو بكونه موجوداً بالوجود  
 الاصيل لم يسمع من احد واذا عرفت ان الصور العقلية عرض موجود بوجود  
 ظلي لم يلزم وجود صور المدومات والتمتع في الخارج بوجود اصيل بل بوجود  
 ولا يلزم من وجود صورتهما في الخارج وجود لهما في الخارج حتى يلزم امتناعها  
 ايضا في صورها المتمتع ووجودها لا وجود له في صورة المدومات الممكنة  
 بل الصورة في مثلها من جهة عات العقل وتمثلة الفهم المطابقة لما في نفس الامم  
 او لما في الخارج وبهذا البيان الشافي والتفصيل الواضح تبين كبر ما هيته  
 الجوهري عرض قائم بالنفس الناطقة بحسب وجودها الظلي كما ان ماهية الوضو  
 عرض قائم بها بحسب ذلك الوجود ثم ان النفس الناطقة لعدم قبولها القسمة  
 لا يكون الوضو القائم بها من مقولة انكم وكذلك عدم قبولها النسبة  
 لا يكون الوضو القائم بها من الاراض النسبية ففهم ان يكون من متولدة  
 وكيف لانها من قبيل الكينونات النفسانية وان كانت الماهية كغيرها بحسب الوجود  
 الذهني يلزم ان يكون كما او نسبه ايضا اذ كانت تلك الماهية ماهية انكم  
 او النسبة ولا يلزم اجتماع المتباينين بناء على ان المستولات متباينة لان كون  
 الماهية كغيرها انما هو بحسب الوجود الذهني وكونها كما او نسبه انما هو بحسب الوجود  
 الخارجي فلابد اجتماعهما في شئ واحد مطلقاً بل في ماهية واحدة باعتبارين وليس  
 ذلك في شئ من اجتماع المتباينين ومن المتعجب من اشبهه عليه هذا البيان  
 وخبر في كون الماهية كما او نسبه بحسب الخارج وكيف يجب الذهن وقال في التوم  
 الصور العقلية كغيرها انما هو على سبيل التشبيه لا على الحقيقة الا انك قد عرفت انه  
 لا اشتباه في صحة كونه كغيره حقيقة فلا ضرورة الى حمل كلام التوم للاختلاف  
 يتبادر منه هذا ثم ان لتقائم بالنفس كونه عرضاً حالاً في نفس شخصية يكون جوهرياً

هو الصلاة التوالية



لان الاوضاع تابعة في تشخيصها لشخصات حاملها ولا بنا في جزئية تلك الماهية  
 بهذا الاعتبار كليتها في نفسها بحسب مطابقتها لكثير من وايضا القائم بالنفس حيث  
 قيامها وجود ذهني ومن حيث كونه مابينة كلية او جزئية في نفس ما موجود  
 ذهني وايضا القائم بالنفس باعتبار كنهها في عند ما يكون علما وباعتبار  
 كونه مابينة كلية او جزئية يكون معلوما وبهذا التعميق يكشف لك عدة قواعد  
 منها جواز ان يكون الحاصل في الذهن الماهيات انفسها لا اطلاقا وانما  
 والتأويلون بالشج والتمثيل ان ارادوا بذلك الماهية الماخوذة بانها  
 الوجود الظلي فلا شارة في الاصطلاح وان ارادوا بذلك منع مغايرة الماهية  
 بالذات فدون اشارة خط القاط ومنها جواز كون الماهية جوهر خارجا  
 وعضوا ذنبا ومنها ان يكون الماهية كيفا لا بنا في كونها كما اوجبه  
 بحسب الخارج ولا بنا في التباين بين المقولات لما عرفت تفصيلا ومنها ان  
 الماهية الحاصلة في الذهن علم باعتبار القيام بالنفس ومعلوم بدون  
 هذا الاعتبار ومنها ان جزئية باعتبار الاول وكلية او جزئية بالاعتبار الثاني  
 الاخير ذلك من القواعد التي لا تخفى ولم يرد انها اجدي من تفاروق العضا  
 ولئن انشئت المباحث السابقة يسهل لك تفصيلها وتفصيلها

والله الموفق والمعين في اجابة ما وصلت اليه  
 في هذا المقام والعلم عند الملك العلام  
 والحمد لله الغني عن العباد  
 احكام الباطن واتمام المرام والقوة  
 والسلام على سيدنا محمد خاتم الانام  
 وعلى آله الطاهرين وصحبه الكرام  
 وعلى الذين اتبعواهم نمت

الرسالة  
 الملك الوهاب

في رسالة في لطائف العلوم  
 في بيان حقائقها

بحسب اليوم التميز ما تعاقبت العباب والابام ودارت السهور والاحرام والله اعلم

قبول ما تقدم

واما القهوه فبيبين المحارم لادوم حرمتها لانعدام شيء من موجبات الحرمة كالاسكار والضرر  
 مزاجا او بدنا او عقلا ولا يمنع شيئا من العبادات بل يقوى عليها ويسر لها نص على حرمتها ولا نظير  
 حتى تقاس عليها نعم شرها بالهوى والطلب على هيئة الفتنة فهو صرام في الوسيلة الظهري  
 انه تعالى على يد بعض اوليائه وعلماء المافرا من الصفات الشريفة كمنع النعم وازالة القهوه ونشاط  
 العبادات وترقيق العناء وهضم الطعام وتسخير البدن وتحليل الاضطرار والركون ودفعها  
 الى غير ذلك فهي صالحة واما الاكثر فليس يحيد بل فرض خصوصا بذوى الافرية الباسية  
 ونحوها فيها ايضا في المختار بااحتسابها وكذا في بعض كتب علم القاري كذلك في بعض مواضع  
 شرح ابن حجر على اللباب ما اذا صلبه طال الاختلاف في القهوه صحتها وحرمتها وطهارتها  
 ونجاستها ففي صفر طيفه بالاسكار ونجاسته ومن صفر طيفه بان شرها  
 عبادة وقرية والحق انه قد يضر بعض الافرية لمضادتها لما فيها من الرطوبة واليبوسة  
 وفضل الصحة واجب شرعا وان من امتداد لا ينفارقها كالا فبكون ثم انه لا يوجب الحرمة  
 لعدم تأثيرها في العقل والبدن فبماج انتهم والمفهوم من فتوى ابي السعود فيد الاجاب  
 عدم الحمل لتبعية الفتنة وعين بعض ايضا للسرف لاقتضاها الا ان غاى وقيل لا ضائفة  
 وقت كثيرا لطيفه لعل الحق في ذلك الا باصة الاصلية كما هو عليه جمهور العلماء والمشايخ سيما  
 عند قصد النشاط والتقوى الطاعة ثم اتقه الا لائق للورع والا واما عدم شرها بالملاحة  
 طبع ومشاهدة نفع تقوى للطاعة لان الاصيابة بالاتفاق وان الخلاف وان ظهر ضعفه  
 قالوا بعدمه مالم يخالف بمشروع ما شوروا به اعلم

اطفال المشركين لا يدرى انهم في الجنة لتبعية الفطرة الاسلامية او لعدم التكليف كما هو  
 مذهب الاشعري ام في النار لتبعية الوالدين كما هو مذهب الجمهور وعدم الدراية بها  
 مذهب الامام الاعظم وهو احد الثمانية التي تتوقف فيها قال في الاختيار توقف ابو حنيفة رحمه  
 في ثمان اسوار المحارم والبغلام الكلب متى يكون مقبلا مع الحلال الملائكة افضل ام الانبياء  
 4 اطفال المشركين في الجنة ام في النار 5 في الابل الحلاله والغنم الحلاله مع  
 6 وقت الختان 7 الخنثى المشكل ذكر ام انثى 8 تغير دهر ونقل عن توشيح  
 للسوط في اطفال المشركين ثمانية اقوال ايضا في الجنة خدام اهل الجنة في  
 بين الجنة والنار في مشية انه يمتحنون في الاخرة يصيرون ترابا في النار التوقف  
 لكن الدوامه نقل عن النعمان الصحيح انهم في الجنة ويؤتى ما روى عن محمد بن الحسن  
 اني اعلم انه اسهل يذهب بلا ذنب لعل لهذا من قال في النار بلا عذاب لعل الصحيح  
 هو التوقف لمعارض الادلة التي تمسك بها هذه المذاهب من جعلها قولا عدم علم في النار  
 حينئذ خذ بحجة رجع منها عن الاطفال الذين ماتوا في الحاحلة وقد سمعت  
 عدم العذاب بلا ذنب وقاله تقي ولا تزر وازرة وزر اخرى

www.alukah.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لك الحمد يا واجب الوجود بالذات . وبما قسم اجناس التعرض  
على اقسام الممكنات . خصص خاتم انبيائك بجواهر صلواتك  
وميزه باخص مقولات تحياتك . وسليمانك . وصل على  
عترته ذوى النفوس القدسية . لجر دين عن العواض الانسية  
مانا لحقت للوادي اليومية والامسية . **انما بعد** فيقول العبد  
المحتاج الى دبه الغنى . ابو الفتح ابن محذور الحسين . فتح الله عليه  
ابواب المعاني . هذه خلاصة ما التزمه في المقولات العشرين  
المقال مع زيادة فوائد مما قبل او يقال . ذكرها على سبيل الاستعمال  
مع شئت الخال . وتفرق البال . تذكرو لبعض الاخوات  
نفعه الله بها وسائر الخلائق والتوفيق من الله المستعان . وهو  
حسبي وعليه التكلان **اعلم** ان المعلوم اى ما شأنه ان يعلم  
منقسم عند الحكماء الى الموجود في الخارج والمعدوم في الخارج لانه  
ان كان محققا في الاعميان فهو الموجود في الخارج وان لم يكن محققا  
في الاعميان فهو المعدوم في الخارج حتى كنا قيل وفيه نظر **اما** اول  
فلان تفسير المعلوم بما من شأنه ان يعلم تكلف مستغنى عنه  
لان كل شئ معلوم بالفعل للمبادى العالمة بل للاذهان القاصرة

القاصرة ايضا ولو وجدنا صرح ضرورة استحقاق المجهول المطلق  
واما ثانيا فلات المركب من الوجود والمعدوم خارج عن المقسم  
بقيد الوحدة المعبرة في التقسيمات لا يخرج المركب من قسمين  
مع انه معدوم فلا وجه لاخر اجه عن القسمة اللهم الا ان  
يقال اننا يعتبر الوجود في المقسم اذا كان المركب من القسمين خارجا  
عن الاقسام باسرها كما في تقسيم الحيوان الى انواعه وانما اذا كان داخلا  
في بعض الاقسام فلا يعتبر بقيد الوحدة فيه **ثم** ينقسم الموجود الخارج  
عندهم الى الواجب والممكن لانه ان كان موجودا بذاته فهو الواجب  
والآفهو الممكن . وفيه ايضا نظر لان الممكن اعتم من الوجود في الخارج  
والمعدوم في الخارج وقسم الشئ لا بد ان يكون اخص منه مطلقا  
الآن يقال ان الممكن قيد القسم والقسم هو الموجود الممكن وقيد القسم  
فديكون اعتم من المقسم اعتم من وجه الآ اذ وضع قيد القسم بحسب  
الظاهر تسامحا كما في تقسيم الحيوان الى الابيض وغير الابيض **ثم**  
قسموا الممكن الى الجوهر والعرض بان كان بحيث كان لا في موضوع  
فهو الجوهر وان كان في موضوع فهو العرض والمراد من الموضوع  
هو المحل المقوم لما حل فيه احتراز عن الصيغ في تعريف الموضوع  
وعن الصو الجسمية والنوعية في تعريف العرض وادراج الهماني

مكان القسم

اذا وجد

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

في تعريف الجوهر لانهما جوهران حالات في الهبوطي لكن الهبوطي  
غير مقومة لها بل هي المقومتان لها على ما تقر عندهم كذا  
قيل وفيه ان المقوم للهبوطي عندهم هو الصورة الجسمية والنوعية  
المطلقتان واما الخاص ما فليست عندهم مقومة للهبوطي  
بل الهبوطي مقومة لها على قياس الاعراض وهي الها فيستقض  
تعريف الجوهر والعرض بهما طرف او عكسا وتعريف الموضوع  
بالهبوطي بالقياس اليهما طرف اللهم الا ان يقال المراد بتقوم الحكم  
حل فيه تقوية له شخصه ونوعه معارج يندفع النقص بالصورة الشخصية  
وبالهبوطي بالنسبة اليها لان الهبوطي ليست مقومة لها بنوعها بخلاف  
الاعراض وهي لها بالنسبة اليها وفيه تامل فتأمل ولا يخفى عليك ان  
اعتبار فرض الوجود في تعريف الجوهر وحذفه في تعريف العرض كما  
هو المشهور عندهم يدل ان على ان الجوهرية انما تكون باعتبار الوجود  
في الخارج والعرضية اعتم من ان تكون بحسب الوجود في الخارج او في الذهن  
ولهذا حكموا بان الصور الحاصلة في الذهن من الجوهر هو جوهرها عرض  
معا لكونها بحسب الوجود الخارجي لاني موضع بحسب الوجود الذهني  
في موضع هو الذهن وفيه نظر اما اول فلانه يلزم ان لا يكون المقولات  
متباينة وقد صرحوا بانها متباينة ضرورة واما ثانيا فلانه يلزم ان

ان لا يكون العرض مختصا بالوجود الخارجي بل بالممكن مع انهم عدوه من  
اقسام الوجود في الخارج كذا قيل ويمكن رفع الاول بان مرادهم من متباين المقولات متباين ص  
المقولات العرضية لا مطلق المقولات لكن مع بقده غير حكم مادة الاشكال  
على ما لا يخفى ويمكن دفع الثاني بانه لا كلام في ان الجوهر والعرض قسمين للموجود  
في الخارج الممكن والكلام في ان الوجود في الخارج انما يكون جوهر ابا اعتبار وجوده  
في الخارج فقط وقد يكون عرضا باعتبار وجوده في الذهن كقولهم الجوهر الموجود  
في الذهن فانها عين تلك الجوهر فهي موجودة في الخارج ايضا لان جوهرتها  
باعتبار وجودها الخارجي وعرضيتها باعتبار وجودها في الذهن وهذا مبني  
على ما هو التحقيق من ان الحاصلة في الذهن ذات الماهيات لا صورها وانما  
فليست امل نعم يتجمل ان لو اجتمع الجوهر والعرض في الصور الحاصلة في الذهن  
من الجوهر يلزم ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة او يكون  
لتلك الصور ما هيئات بناء على ما صرحوا به من ان المقولات العشرة  
اجناس عالية لما تحتها من الموجودات وكلا اللاديين محال عندهم  
فالمرزوم مثله ثم قسموا الجوهر الى خمسة اقسام هي الهبوطي والصورة  
والجسم والنفس والعقل بانه ان كان محلا للجواهر ارض فهو الهبوطي وان كان  
حالا فيه فهو الصورة الجسمية اي الصورة المشتركة بين جميع الاجسام  
والنوعية اي الصورة المختصة ببعض الاجسام دون بعض وان كان محلا

شبكة

الألوكة



مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن شيئا ضارما وهو مجرد فان كان  
متعلقا بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس المنقسمة الى  
النفوس الفلكية والانسانية والا فهو العقل المنقسم الى العقول  
العشرة كذا قيل وفيه نظر اما اول افلاطون حصر الجوهر في الاقسام الخمسة  
منتقضا بالمركب من الهولي والصورة النوعية فقط من غير اعتبار  
الصور الجسمية معها فان جوهر مع انه ليس بداخل في شئ  
من الاقسام بل ينتقض به تعريف الجسم ايضا اذ يصدق انه مركب  
من الهولي والصورة وكذا ينتقض الحصر بالمركب من الهولي والصورة  
والنفس لا يقال هذه الصور من قبيل اجتماع القسمين وهو خارج  
عن اللقمة بقيد الوحدة المعتبرة فيه لانا نقول لو اعتبر قيد الوحدة في المقم  
لخرج الجسم ايضا ضرورة انه مركب من القسمين الا ان يقال المراد  
بقيد الوحدة المعتبرة في المقم ان لا يكون مركبا من القسمين لا يكون  
داخلا في شئ من الاقسام فلو كان مركبا منهما داخل في شئ منها لخرج  
عن الوحدة وانت جدير بان هذا البحث متجدد سواء كان للحصر عقليا  
او لتقريبها وهو ما ابحاث اخر تجتهد على تقدير كونه عقليا كما هو  
المبتدأ وتركتها الاثرها او اما ثانيا فلان تفسير الصورة الجسمية  
والنوعية بما ذكره منتقضا بالصور الجسمية الشخصية لانها لبعض الاجسام

او العقل

مختصه

الاجسام مع انهما لا تسمى صورة نوعية بل صورة جسمية فالاولى ان  
يفسر الصورة الجسمية بما لم يكن محلا للنوع **مبدأ** لانها المختصة  
به والنوعية بما كان كذلك كذا قيل ويمكن دفعه بان المراد من اشتراك  
الصورة بين جميع الاجسام اشتراكها بنوعها ومن اختصاصها  
ببعضها بنوعها الظاهر لان التعريف لا بد ان يصدق على **مختصها**  
المعرف ولا شئ في اشخاص الصورة مشتركة بين جميع الاجسام  
ضرورية ويمكن حمل العبارة على ما جعل اولى بادنى تحمل وكان قوله  
فالاولى اشارة الى ما قلنا فلا تفعل **العرض** ينقسم عند المحققين  
الى تسعة اقسام هي المقولات السبع العرضية وهي الكم والكيف  
والاضافة والايين واليخ والوضع والملك وان يفعل وان يفعل وعند  
بعضهم الى ثلثة اقسام وهي الكم والكيف والنسبة الشاملة للسبع  
الاخيرة وعند بعضهم الى اربعة اقسام الكم والكيف والحركة والاضافة  
الشاملة لما عدل الحركة من السبع الاخيرة ويتجه على تقدير ان ينتقض  
بالنقطة والوحدة لانها داخلان في العرض خارجتان عن الاقسام  
المذكورة واجيب عنه بوجوه من احدى اقرها اقول اعتبار ايمان  
غير موجودين في الخارج والعرض قسم الموجود في الخارج فاما خارجها  
عن المقم **والثاني** ان المراد بحصر العرض في الاقسام المذكورة حصر الاجسام

مختصها

مختصها

احم

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

العالية من العرض فيها بمعنى ان العرض المذبح تحت جنس  
 عالٍ متخلف فيها غير خارج عنها والنقطة والوحدة ليست  
 منسوجة تحت جنس لبساطتها فرما خارجا عن المقسم <sup>بذلك</sup>  
 القيد **واعلم** ان الاقسام المذكورة لا يمكن تحديدها لان التحديد انما  
 يكون للركبات وهي بسائط والا كان لها جنس فلا تكون اجناسا  
 عالية بل لا يمكن لها الا الكوم الناقص ضرورة ان الرسم التام ايضا  
 يستلزم ان يكون لها جنس كذا قالوا وفيه نظر لانه انما يتم اذا كان  
 تركيب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية متغايرة وهو  
 ممنوع حتى يتم عليه دليل **واما** اذا كان تركيبها متماثلين فلا يتم  
 الاستدلال المذكور لجواز ان يكون تلك الاقسام مركبة من الامور  
 المتساوية لامن الاجناس والفصول **وح** يمكن تحديدها قطعاً  
**ودسموا** الكم بانه عرض يقبل القسمة لذاته وهو منقسم الى الكم المتصل  
 والكم المنفصل لانه ان كان بين اجزائه المفروضة حد مشترك فهو المتصل  
 والا فهو المنفصل **وعرفوا** الحد المشترك بانه ذو وضع بين مقدارين  
 يكون منتهى لاحدهما ومبدأ للآخر **واعترض** عليه بان الحد لا يحصل  
 الا بالفصل والفصل يستلزم كل قسم فنهاية قائمة به فلا يتصور ههنا  
 نهاية واحدة مشتركة بين الاجزاء **هذا** ان اريد بالوحدة الحقيقية

ان لم يتم عليه دليل

الحقيقية **واما** ان اريد بالوحدة الوضعية وهي الاتحاد في الماهية  
 الحسية فهي جارية في الكم المنفصل ايضا **التعريفان** منتقضان  
 عكسا وطردا **او** بالعكس واجيب عنهما **خيار** كل واحد من الشقين  
**اما** الاول فلان المستلزم لتعدد النهاية انما هو الفصل الفعلي **واما**  
 الفصل الفرضي **والوهي** فلا يستلزم ان تعدد النهاية بل يكفينا  
 ملاحظة نهايته واحدة فاصلة بين المنفصلين فان فرض الانفصال  
 مثلا في الخط يكفيه ملاحظة نقطة واحدة فاصلة بين قسميه وكذا  
 فرض الانفصال في السطح يكفيه ملاحظة خط واحد قائل وفرض  
 الانفصال في الجسم التعليلي يكفيه ملاحظة سطح واحد فاصل بين  
 اجزاء الكم المتصل حدود فرضية مشتركة **قطعا** والمراد من الحد المشترك  
 في التعريف اعم من ان يكون حقيقيا او فرضيا بل تعبير  
 الاجزاء بالمفروضة يدل على ان المراد هو الفرضي **واما** الثاني فلان الوحدة  
 الوضعية غير جارية في الكم المنفصل **اذلا** وضع للوحدات حتى يتصور  
 اتحادها فيه لكونها امور اعتبارية في التحقيق والوضع **تخصي**  
 بالموجودات الخارجية **على** انه لا يتصور في الكم المنفصل حد مشترك  
 ضرورة ان الوحدات المتوسطة ان اعتبرت بالقياس للماهية  
 فيه فهي داخله في غير قائمة به ونهاية الشيء لا بد ان تكون خارجية

عنه قائمة به وان اعتبرت بالقياس الى جواهرها التي هي خافية  
 عنه في غير قائمة به وقد عرفت ان فرهاية الشيء لا بد ان يكون  
 قائمة به هذا تحريما قيدا وفيما انه على هذا يكون قيد الاشتراك في  
 التعريف قيدا واقعا مستغنى عنه واكتم المتصل ان كان قارة الذات  
 اي ان كان اجزائه مجتمعة في الوجود فهو الجسم التعليبي المنقسم للجها  
 الثلث والسطح المنقسم في الجهتين والخط المنقسم في جهته واحدة  
 وان لم يكن قارة الذات فهو الزمان وهو عند المحققين مقدار  
 حركة الفلك الاعظم وعند بعضهم نفس حركة وعند بعض ذات  
 الفلك الاعظم وعند بعضهم بعد مجرده وعند المتكلمين شئ معلوم  
 يقدر به شئ مجهول والكم المنفصل هو العدد وقد استدلوا عليه في  
 محله وما عداه انما يعرضه لانفصاله بواسطة العدد كالقول والجسم  
 سطح والسطح مع خطه وهو الخلق وان ذهيب بعضهم الى ان القول كم منفصل  
 قارة الذات كما ان العدد كم منفصل قارة الذات **واعلم** ان جعل الزمان  
 قسما من الكم المتصل انما هو على سبيل السامع والتبني بنا على ما حرجوا  
 وحققوا محله من ان الزمان الممتد غير موجود منه هو الان  
 السيتال الذي يرسم في الخيال وكذا جعل العدد كما منفصلا من شئ  
 على التشبيه لما حققوا محله انه من الامور الاعتبارية **ودسما**

في الخارج بل يمتنع وجوده  
 فيه والموجود صير

ودسما الكيف بانه عرض لا يقف في القسمة واللاقسة في موضوع  
 اقتضا اوليا ولا يتوقف تصوره على تصور غيره فالثقيد بسبب  
 اقتضائه القسمة لاخراج الكم وبسبب اللاقسمة لاخراج النقطة  
 والوحدة على القول بكونها موجودتين في الخارج داخلتين في العرض  
 وتقييد الاقتضا بكونه اوليا لاخراج الكيفات التي تقتضي القسمة  
 واللاقسة بالوسطة كالعلم بالكميات فانه يقتضي القسمة بوسطة المعلوم  
 وكالعلم بالنقطة والوحدة فانه يقتضي اللاقسمة بوسطة المعلوم  
 والقييد الاخير لاخراج الاعراض النسبية التي هي السبعة الباقية كما قالوا  
 وفيه نظر اما اولها فلا ت العلم بالكميات والنقطة والوحدة انما  
 يقتضي القسمة واللاقسة بوسطة المعلوم في موضع المعلوم  
 وهو التكم والخط والواحد لكون العلم بها صورة لها فابعد لها  
 في اقتضائه القسمة واللاقسة لان موضع موضوع العلم اعني النفس  
 كما لا يخفى وح لا حاجة الى تقييد الاقتضا بالاولية لان تقييد  
 القسمة واللاقسة بقوله في موضوعه يعني عنه على ان اقتضا القسمة  
 واللاقسة بواسطة المعلوم ممنوع مطلقا سواء كان الحاصل في  
 في الذهن ذوات الماهيات او صورها واثباتها وسواء اراد  
 بالوسطة الوسطة في الشئ او الوسطة في الاثبات او الوسطة

اقتضاه

في العروض اما ثانيا فلما قيد من ان القيد الاخير يخرج الكيف  
 النظرية لان تصورها يتوقف على تصور غيرها الذي هو المبدأ  
 وهو مدفوع بان ما يصدق عليه الكيف ومفهومات النواع  
 وهي ليست بكيفيات بل هي امور اعتبارية لا وجود لها  
 في الخارج والكيف منقسم عندهم الى اربعة انواع الاول الكيفيات  
 المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة اما بالبصرة كالاشياء  
 والالوان او بالسامعة كالاصوات والحروف او بالذائفة كالطعم  
 او بالشاقة كالروائح او باللاسة كالحرارة والبرودة الثاني  
 الكيفيات النفسانية وهي اما حال ان كانت سريعة الزوال  
 كالغضب والشهوة او مملكة ان كانت بطيئة الزوال كالاخلاق  
 الحسنة والزميمة الثالث الكيفيات الاستعدادية كالمصاحبة والمرضية  
 الرابع الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء  
 والزوجة والفردية **وتسمى** الاضافة باقرها النسبة المتكررة وهي  
 النسبة لتبيين كل منهما معقول بالقياس الى الاخر باعتبار  
 نسبتها اليه ويسمى الاضافة بهذا المعنى مضافا حقيقيا  
 كالابوة والبنوة وقد يطلق الاضافة على معنى معروف حتى تلك  
 النسبة من حيث انه معروف لها ويسمى مضافا مشهورا

هو الاشياء من وهي لا تكون نظرية  
 والنظر هو مفهوم الكيف صم

كلاب والابن كذا قالوا وفيه نظر اما اول فلان التعريف المذكور  
 للنسبة المتكررة صادق على سائر النسب العادية لاحد  
 المتضايقين كإبن الاب ومثي الابن واما ثانيا فلما قيل انه  
 صادق على نسبة الاب الى الابن بالابوة ونسبة الابن الى الاب  
 بكونه ولد زوجة مع انهما ليست اضافة وهذا الاشكال مبنى  
 على ان المراد من النسبة لتبيين في التعريف النسبتان لتبيين كما  
 صرح به هذا القائل الحق متمسكا بان المتكررة هي مجموع النسبتين  
 لا احدهما ولا يخفى عليك انه يستلزم ان يكون الاضافة بمجموع  
 الابوة والبنوة لا احدهما وهذا خلاف ما هو المتعارف المشهور  
 والظاهر ان النسبة المتكررة ايضا هي كل واحدة من النسبتين  
 لا مجموعهما اذا التكرار ليس صفة للمجموع بل لكل واحدة منهما نعم  
 يتجمل الاشكال بالنسبة الثانية اعني كون الابن ولدا لوجة الاب  
 لكنه داخل في الاشكال الاول ويمكن دفعه بان ملخص التعريف نسبة  
 من النسبتين لتبيين كل واحدة من النسبتين معقولة بالقياس  
 الى النسبة الاخرى وفيه بعد لا يخفى **وتسمى** الابن بانه نسبة  
 الشيء الى المكان من حيث انه يمكن فيه مخوله وقيد  
 الحقيقية لاخراج النسبة العارضة للممكن بالقياس الى مكانه من

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

من حيثيات اخرى ككون الممكن غير مكانه فانها لا تسمى اينا  
وهو حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الحقيقي وغير حقيقي وهو  
كون الشيء في مكانه الغير الحقيقي ككون زيد في السوق وقال  
بعضهم ان الاين هو كون الشيء في مكانه وهو ليس نفس النسبة  
المذكورة بل هو يتم بها ويستلزمها في عبارة التعريف مسامحة  
وتنظر **وتسمى** التي بانه نسبة الشيء الى الزمان او طرفه اعني  
الآن بوقوعه في احدى الان المتغير ان كان تديجيا يوجد في الزمان  
وان كان فعليا يوجد في الآن والقيد الاخير لا يخرج نسبة الزمان  
الى الزمان او الآن بغير وقوعها فيه ككونها مقارنته له مثل  
نسبة الحركة للآن **وتسمى** الوضع بانه هيئة عارضة للشيء  
باعتبار نسبة بعض اجزائه الى البعض والى المود الخارجة عنه  
كالقيام والقعود وما وقع كلام بعضهم من تعريف الوضع  
بنفس النسبة المذكورة ففيه تسامح ومن البين المكشوف انه  
يكفي في كونه من الاعراض النسبية استلزامه للنسبة ولا يجب  
في ذلك كونه نفس النسبة بل ياتي عنه بقاء النسبة وان كان هذا اوفق  
بما سائر اقسام الاعراض النسبية كما لا يخفى **وتسمى** للذات بانه  
نسبة الشيء الى ما يحيط به وينتقل بانتقاله من حيث هو كذلك

فانظر ص

كذلك كالنعم والتخم وقيد المجتبه لا يخرج النسب العارضة  
للمتلك بالقياس الى ما يحيط به من حيثيات اخرى ككونه متنا  
له وقد يفسر الملك بالمهيئة التابعة للنسبة المذكورة على قياس  
الوضع **وتسمى** ان يفعل بتأثير الشيء في غيره وتأثيره غير قار الآت  
كالقطع مادام قاطعا **وان** **ينفعل** بتأثير الشيء عن غيره تأثرا  
غير قار الذات كالانقطاع مادام منقطعا والحاصل ان التأثير  
والتأثر لا يمتثلان لسانها بين المفولين لانها الزمانيتان  
ولهذا قيدوهما بالزمان حيث قالوا مادام المؤثر مؤثرا وما  
دام المتأثر متأثرا كما قالوا وفي بحث وهو ان الفرق بين الزمان  
والاين يجعل الاولين من المقولات دون الاخيرين بعيد جدا  
والا اقرب مما اختاره بعض المحققين من ان الزمانين ايضا لسان  
المقولات بل هما من الامور الاعتبارية كالاينين كالآينين وقد  
تقررت بما تقدم ان اقسام الممكن عشرة للجوهر والاقسام التسعة العرضية  
وهي المسهات عندهم بالمقولات العشر وقد ضبطها هذان البيضا  
**شعر** زيد لطويل الاصفيرين مالك في داره بالمشركان ينكح  
في يده سيف لواء فالتوى فمذه عشر مقولات سوى وقالوا  
اجناس عالية للموجودات وليس لها جنس عال غيرها

انها



وكل من الحكمين ممنوع الى ان يقوم عليه البرهان اما الاول  
 فلا يجوز ان يكون تلك المقولات عرضيات لاذنات  
 ولو سلم يجوز ان يكون انواعا او فصولا لا اجناسا وكما يجوز  
 ان تكون اجناسا متوسطة او سافلة يكون فوقها جنس واحد  
 مفردة لا يكون فوقها ولا تحتها جنس وايضا الفرق بين الجوهر  
 والعرض بان الاول ذاتي وجنس عال وليت اقسام اجناسا  
 عالية والثاني عرضي وعرض عام واصنامه اجناس عالية غير ظاهري  
 والا قرب ما اختاره بعض المحققين من ان الجوهر ليس ذاتيا  
 لما تحت من الجواهر بل عرضي كما ان العرض عرضي لما تحت من الاعراض  
 لاذني واما الثاني فلجوز ان يكون لبعض الموجودات جنس عال  
 غير تلك المقولات كالنقطة والوحدة لافراد على تقدير  
 وجودها في الخارج وبالجملة الاطلاع على حقايق الاشياء  
 والتمييز بين ذاتياتها وعرضياتها مستعسر بل متعذر كما هو  
 المشهور فيما بينهم هذا اخر ما اردنا ايراده في هذا المقام  
 من غير اطناب محمل ويجاز محمل للافهام وللحمد لله على تسهيل  
 الاختتام والصلوة والسلام على خير الانام محمد وآله البررة  
 الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام قال

قال المؤلف وقد وقع هذا التلخيص  
 والتحرير معا في العشر الاول من شهر  
 ذي الحجة سنة ١١٦٤ بمكة الحرام سنة خمس  
 وسعمائة ~~بمكة الحرام~~ بالمعسكر الهامبور  
 بلدة قروية ~~بمكة الحرام~~ وادار الاسلام واحمد بن علي التمام  
 ١١٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسولنا محمد وآله اجمعين وبعد فهذه سطور  
 في الحساب ابد منها لمن يريد الفرائض مرتبة على مقدمة ويا بين المقدمة اعلم ان العدد وهو  
 نصف مجموع طائفتيه قسما اصلي وهو ثلث مراتب احدى وعشرات ومئات فالاحاد  
 من اثنين الى تسعة بزيادة واحد والعشرات من عشرة الاتعين بزيادة عشرة  
 عشرة والمئات من مائة التسعمائة بزيادة مائة مائة وقرع وهو الف وما فوقه  
 مما لا يتناهى ثم ان كان من نوع واحد فمجرد والا فمركب **الباب الاول** في الصحاح وفيه خمسة  
 فصول **الفصل الاول** في الجمع وهو ضم عدد الاخر ترسيمها متمازيا وتحتها خطا وتزيد  
 من اليمين كل مرتبة على تمازيا فان حصل اقل من عشرة ترسم تحتها او ازيد فالزائد او  
 عشرة فقصوا في هذين تحفظ للعشرة واحدا لتزديه على ما بعد ها وترسم كجب  
 السابق ان خلا او تنقل كل مرتبة ليس في تمازيا شيئا الا سطر الجمع هكذا ٢٤٠ ٤٦  
 فان كثرت سطور الاعداد فارسمها متمازية المراتب وابداء من اليمين ٢٤٠ ٤٦  
 حافظا لكل عشرة واحدا هكذا ٢٤٠ ٤٦  
 ٢٤٠ ٤٦  
 ٢٤٠ ٤٦  
 ٢٤٠ ٤٦  
 ٢٤٠ ٤٦  
 ميزان

٢٤٠ ٤٦

التصنيف وهو تكرر عدد مرة  
 كالجمع الا انك لا تحتاج آمار رسم المثل بل تجمع من اليمين كل مرتبة الا مثلها كماهه هكذا  
 ميزان العدد ما يبقى بعد الاستطاعة تسعة  
 ٢٤٠ ٤٦  
 فان خالف ميزان المجموعتين او ضعف ميزان المضعف ميزان الحاصل فالعمل خطأ  
**الفصل الثاني** في التصنيف وهو تجزئة عدد بمساويين تضع من اليسار نصفه



حتى ان كان زرجا والصحح من نصفه ان كان فردا وصغرا ان كان واحدا وفي هذين  
 حفظ للكسر حتى لتزيدتها على نصف ما قبلها ان كان عددا وان كان واحدا وصغرا فضع  
 الخمة تحتها في الاول تحفظ للكسر حتى لتزيدها على نصف ما قبلها بخلاف الثالث  
 فان انتهت المراتب ومعك كرفضه صورة النصف هكذا  
 فان خالف ميزان النصف ضعف ميزان النصف فالعمل خطأ

**الفصل الثالث** في التوزيع وهو نقص عدد من اخر تضعها متجازيين وتنقص

من اليمين كل مرتبة من متجاذبا وتضع الباء تحت الخط فان لم يبق شيء فنصفه وان  
 تعدد النقصان منه اخذت واحدا من عشراته ونقصت منه ورسمت الباء فان اخذت  
 عشراته اخذت من مائة وهو عشرة بالنسبة الما عشرة فضع فيها من تسعة  
 واعمل بالواحد ما عرفت وتنقل ما ليس بجدا في الاسطر الباء هكذا  

$$\begin{array}{r} 270 \\ 100 \\ \hline 170 \end{array}$$

**الفصل الرابع** في الضرب وهو تكرار عدد بعدة احوال تضعها متجازيين وتحتها

خطا ثم تقرب من اليمين كل مرتبة من احداهما في كل من الاضرب على الترتيب فان حصل احد  
 الرسم تحته وان كان عشراتها فترسم الاحاد وتحفظ للعشرات احوال بعدتها لتزيد  
 على حاصل ضرب ما بعد هاهنا ان كان عددا وان صغرا رسمتها تحتها وان عشراتها دونها  
 فضع صغرا حافضا بعدتها احوال التنقل بها ما عرفت ومتى ضربت صغرا وليس معك محفوظ  
 فارسم صغرا وان محفوظا فارسم تلك المرتبة فاذا تم ضرب المراتب في المراتب فاجمع الحاصل  
 فاما ان هو المطلوب هكذا  

$$\begin{array}{r} 171 \\ 148 \\ \hline 25218 \end{array}$$

**الفصل الخامس** في القسمة وهي تجزئة عدد بمساوية بعدة احوال وترسم المقوم

عليه وتضعه وتضع ضيفه تحت ثم تضع الضيف كذلك ثم كذلك ويعبرون عنها بالبيوت  
 الاربعة ثم ترسم المقوم وتنظر الى المرتبة الاخرة منه فان امكن تقسي بيت عنها فخذ اثر  
 ما يمكن وانقص منها فان بقي شيء فضع فوقها بعد المقوم عدد البتة تحت الخط هذا والاربع  
 التي تقصت منها لا وان لم يمكن التقص فضع مرتبة وان لم يمكن فاضرب حتى امكن فان بقي شيء من المقوم  
 لا يمكن تقص المقوم عليه عنده هو مخرج المقوم عليه فالموضوعات تحت الخط هي الخارجة من القسمة  
 هكذا  

$$\begin{array}{r} 18 \\ 9719 \\ \hline 699 \end{array}$$

**الباب الثاني** في الكسور وفيه مقدمة وبقية فصول

**المقدمة** العددان متماثلان او متساويان او متساويان او متساويان

اقلها الاكثر ومتوافقان ان افناهما عدد ثالث ومتباينان

ومتباينان ان لم يفهما غير الواحد ثم الكسر اما منطوق وهو الكسور التسعة او اصح وايضا  
 عنه الا بالجزء وكل منها اما مفرد كالثلث وجزء من احد عشر او مكرر كالثلثين وجزئين من  
 احد عشر او مضاف كنصف السدس وجزء من احد عشر او مكرر من جزء من ثلثة عشر  
 او معطوف كالنصف والثلث وجزء من احد عشر وجزء من ثلثة عشر مخرج الكسر اقل عدد يصح  
 منه فخرج المفرد ظاهر وهو بقينه مخرج المكرر ومخرج المضاف مضروب كتاب مؤذات  
 بعضها في بعض واما المعطوف فاعتبر مخرجي كسري منه فان تباينا فاخر احداهما الاضرب وتوافقا  
 فوفقا احداهما في الاضرب وتوافقا فالتف بالاكثر ثم اجتمع الحاصل مع مخرج الكسور الثالث واعمل ما عرفت  
 وهكذا فالحال هو المطلوب التجنس جعل الصحيح في مخرج الكسر وتزيد عليه صورة الكسر  
 الاثنان والرابع قسمة وتجنس الستة وثلثة احوال ثلثون وتجنس الاربعة وثلث سبع  
 ضمة وثمانون والرفع جعل الكسور صحاها فاذا كان بعضا كسر عدده الثلثين مخرج  
 قسماه على مخرج فالحاصل صحيح والباء كسر من ذلك المخرج مرفوع ضمة عشر ومائة و  
 ثلثة ارباع **الفصل الاول** في جمع الكسور وتضعها تؤخذ من المخرج المشترك مجموع  
 او مضاعف ويقسم عددها عليه ان زاد عليه فالحاصل صحيح والباء كسر منه وان نقص عنه  
 نسب اليه وان ساواه فالحاصل واحد فالنصف والثلث والرابع واحد ونصف سدس  
 والثلث نصف والنصف والثلث والسدس واحد ونصف ثلثة احوال واحد وحسب

**الفصل الثاني** في تنصيف الكسور وتفرقها اما التنصيف فان كان الكسر زوحا نصفته

او فردا ضعفته المخرج ونسبت الكسر اليه وهو ظاهر واما التفرقة فنقص احداهما من الاخر  
 بعد احداهما من المخرج المشترك وتنسب الباء اليه فان نقصت الربع من الثلث بقى نصف سدس

**الفصل الثالث** في ضرب الكسور ان كان الكسر في احد الطرفين فقط مع صحيح او بدونه فاخر

المجنس او صورة الكسر الصحيح ثم اقم الحاصل على المخرج او انسه منه ففي ضرب اثنين  
 وثلثة احوال في اربعة المجنس في الصحيح اثنان وضمنه قسماه على خمسة خرج عشرة  
 وخمسة وفي ضرب ثلثة ارباع في سبعة قسماه احوال عشر على اربعة خرج خمسة  
 وربع وهو المطلوب وان كان الكسر في كلا الطرفين والصحيح معها او مع احداهما او الاخر  
 المجنس في المجنس او في صورة الكسر او الصورة في الصورة وهو الحاصل الاول ثم المخرج  
 في المخرج وهو الحاصل الثاني فاقسم الاول عليه او انسه منه فالحاصل هو المطلوب فالحاصل  
 من ضرب اثنين ونصف في ثلثة وثلثة ثمانية وثلث وثلثة اثنان وربع في  
 خمسة سدس واحد وسبعة اثمان ومن ثلثة ارباع في خمسة اثنان ونصف وربع

**الفصل الرابع** في قسمة الكسور والعمل فيها ان تقرب المقوم والمقوم عليه في المخرج

المشترك ان كان مع كل منها كسرا في المخرج الموجود ان كان احدهما فقط فالكسر  
 ثم تقسم حاصل المقوم على حاصل المقوم عليه او تنسبه منه فالخارج من قسمة خمسة  
 وربع على ثلثة واحد وثلثة ارباع وبالعكس اربعة ارباع ومن السدس على الثلث اثنان  
 مع الرسالة بمنه وكرمه



الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على جميع الانبياء والمرسلين وبعد يقول الفقير المارسة ربه القدر  
سنلازده الكدر هذه هي المواضع التي وقع فيها الفلظ والماسحة من الشارح الفاضل عبد الرحمن الجامي قدس سره  
في شرحه للكافية فاستخرجتها وكتبها في هذا الورق لينظر فيها الافاضل والطلبة ويكونوا على بصيرة في اثناء الدرس  
والمطالعة منها قوله في صدر الكتاب الوضع بحد من المعنى وذلك لكونه امرا اضافيا صلابا بين الشيبين  
لا يجوز اصلا ولهذا لم يقل احد من الشارحين غيره ومنها قوله حروف الهجاء موضوعه لغرض التركيب فانه اذا  
اعتبر فيه الوضع لذلك لا يخرج عن تعريف الكلمة قطعا لعموم المعنى كما اعترف به بل التحقيق انه لا وضع لها اصلا  
ومنها قوله في العدل الا انهم شبهوا العدل فيما عدا عمر والصواب لانهم ومنها اخراج الجملة من تعريف الخبر  
والا فادراجها فيه لئلا يحتاج الى التكلن فيما بعد ومنها قوله هذا الاختصاص بالنظر الى العم والعم  
في بحث المناهج رداعا صاحب المتوسط فانه اعتبر الاختصاص بالنظر الى المضاف والمضاف اليه  
جسما وهو الحق ومنها قوله في التحوير تبعا للشيخ الرض لا يقال انقبت زيداع ان الاتقاء لم يخرج في  
القرآن المعتددا ومنها قوله في هذه يوم الجمعة في المفعول فيه نفهم انه لا يخرج منه فاعتبر قيد  
الحاشية لا فاعلم مع عدم الاحتياج اليه ومنها قوله في نسبة الرضول الى الدلالة كسنة سائر  
الافعال اما كذا ومنها قوله في الحال بعد الانقضاء للشي لان الكلام في ذي الحال لانه الحال ومنها قوله  
بعد ذلك ان غالبها لا يشترط كون صاحبها معرفة وهو مع من رحمة الله لفساد المعنى بل قوله وصاحبها معرفة  
مبتدأه وضربا غير كالتصريح السيد الشريف وارتضاه الفاضل الهندي بقول ومنها قوله في التميز وهو ما بحث  
فانه وهم ايضا لا خلاف في نسبة الملاء والاعتقاد فلا بد من التأويل المذكور لصلح الياغلية كما يظهر بالتأمل ومنها قوله  
في الاضافة اللفظية واليحيى ان فيه غيب مصادرة اذا مصادرة في كلام المعنى كما لا يخفى اللهم الا ان يقال المصادرة في  
النسبة الامدعي الغراء ومنها قوله في غير ذلك ولقائل ان يقول اصل ضاربك ضارب ان كان لعدم الاحتياج  
الى هذا الاصل ومنها قوله بعده لكن هذا التأويل لا يتضح في جانب الغري وهو ظاهر تجاوز اطلاق الكلام  
على كل قطعة من الارض واعتبار الجانب فيه ومنها قوله في التبع في الامور العشرة ومنها قوله في البدل يقصد النسبة  
اذ لا وجه لهذا السؤال والجواب مع ظهور التبعية في الامور العشرة ومنها قوله في تعريف  
اليه بنسبة ما ثبت المتبوع فتقدر لفظ النسبة بين الجار والمجرور غلط يظهر بالتأمل ومنها قوله في تعريف  
المبنى هذا الحد ايضا المبنى يعرف ما فيه المبنى مع الاطلاق والصحى ان يقال المبنى يعرف ما فيه مبنى اصل  
لان التعريف به لا بالمطلق ومنها قوله في الموصولات والذين كالتبعية والصواب كاللاتين ومنها قوله في التثنية  
الغراء نعم القواف وتشديد الراء جيد القراءة او المتشكك وهو غلط والصواب ان الالف في جيد القراءة  
والض المتشكك ومنها قوله في الصفة المشبهة ان لا يحى صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا وهو  
غلط اذ كثير من صيغها من الثلاثة والمزيد يحى على وزن اسم الفاعل كما ذكرنا ومنها ابن هبنتة في اسم التفضيل  
لفظ الابن غلط ومنها قوله في الامر فانه اذا قيل في اقتل اه فانه تحريف ظاهر ومنها قوله فيما لم يسم فاعله  
لزارة غموض واختلاف في المبنى للفاعل والصواب في المسمى للمفعول منه ومنها لفظ اوله في قوله  
واذا تقدم الضم اول الكلام في اخر الكافية فانه ما تحريف الضم لعدم اهداها في الوجه وان كان  
امرا جزئيا وقد بيناه في الحاشية ومنها قوله بعيد فله فيكون باعتبار التقديم والحوار كلها شرعا على ترتيب  
اللف وهو تحريف ظاهرا ايضا وقد ذكرناه في الحاشية ومنها قوله في بحث اما واما بقدره بمهما يذكر  
وقد ذكرناه في الحاشية ومنها قوله في اخر بحث التنوين وحكم الالف في جميع ما ذكرنا في حرف تنوينها  
وقد ذكرناه في الحاشية ايضا فينبغي للمعلم والمتعلم التأمل في هذه المواضع واسم الله اعلم بالصواب

رسالة تحقيق الكافي كتنقيح متقدمات في كماله  
عصا على الوضعية



بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة الامام ابي منصور الماتريدي رحمة الله عليه فيما لا يجوز الوقف عليه  
وفيما لو تعهد الوقف عليه كز ولو وقف ساها فقدت صلواته وذلك في القرآن  
اثان ومحمون موضعنا قال علم الهدى ابو منصور من ام قوما ولم يعلم هذه المواضع  
لا يجوز امامته بالاجماع الاول في سورة الفاتحة لو وقف على قول من المستقيم ثم يقول  
صراط الذين يكنز باسمه ثم قيل عن بعض الشيخ اذا وقف على قوله الحمد لله ثم ابتداء بقوله  
رب العالمين يكنز ولو وقف على قوله صراط الذين وابتداء بانفخت عليهم عامد كثر  
وساها فقد صلواته والثانية في سورة البقرة لو وقف على قوله ثم فلما افاضت  
ما حوله ثم ابتداء بقوله ذهب اسم بنورهم يكنز ولو وقف على مالك سليمان وما وابتداء  
سليمان يكنز وفيما لو وقف على قوله وقالوا وابتداء بخذ الله ولدا يكنز وفي سورة آل عمران  
لو وقف على قوله واسم يعلم وانتم لا تعلمون ما وابتداء بقوله كان ابراهيم يهوديا يكنز وفيما لو وقف  
على قوله لقد سمع اسم قول الذين قالوا وابتداء بقوله ان اسم فقير يكنز وفيما لو وقف على قوله  
وابتداء بقوله خلقت هذا باطلا يكنز وفي سورة النساء لو وقف على قوله سبحانه ان يكون وابتداء  
بقوله له ولد يكنز وفي سورة المائدة لو وقف على قوله وقالت اليهود والنصارى والاشهاد  
بقوله من ابناء اسم يكنز وفيما لو وقف على قوله وقالت اليهود وابتداء بقوله يد اسم مفلون  
يكنز وفيما لو وقف على قوله ادنت قلت للناس وابتداء بقوله الحمد لله واسم الهيم من قول  
يكنز وفي سورة الانعام لو وقف على قوله بديع السموات والارض الى قوله وابتداء بقوله يكون  
ولد يكون وفيما لو وقف على قوله قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم الا وابتداء بقوله تشركوا  
يكنز وفيما لو وقف على قوله قل لا وابتداء بقوله اتولكم يكنز وفيما لو وقف على قوله



وابتداء بقوله يستوي الاعشى والبصير يكفر وفي سورة التوبة لو وقف مع قوله وقالت النصارى وابتداء  
 بقوله المسيح ابن مريم يكفر وفيها لو وقف مع قوله وقعد الذين وابتداء بقوله كذب انه يكفر وفي سورة  
 يونس لو وقف مع قوله الا ان اولياءه لا وابتداء بقوله خوف عليهم يكفر وفي سورة يوسف لو وقف  
 مع قوله ان ابانا الذي ضلالا بيننا وابتداء بقوله اقتلوا يوسف او اطرحوه ارضا نخل لكم وجه ابيكم فقد  
 صلواته وفي سورة الرعد لو وقف مع قوله نغصا ولا فراقا قل ههنا وابتداء بقوله يستوي الظلمات والنور يكفر  
 ومثل هذا كثيرة في القرآن وفي سورة ابراهيم لو وقف مع قوله قالت رسلم وابتداء بقوله اني اشدك يكفر  
 وفيها لو وقف مع قوله وما انتم بمصرحني وابتداء بقوله اني كذبت يكفر وفي سورة الحجر لو وقف مع قوله  
 وقالوا يا ايها الذي نزل عليه الذكر وابتداء بقوله انك لمجنون يكفر وفي سورة النحل لو وقف مع قوله وقال  
 انه لا اتخذوا وابتداء بقوله الهين اثنين يكفر وفيها لو وقف مع قوله فان انا وابتداء بقوله ممدى  
 من يضل يكفر وفي سورة بني اسرائيل لو وقف مع قوله اذ اصطفىكم ربكم بالبنين وابتداء بقوله واتخذ  
 من الملائكة اناثا يكفر وفي سورة الكهف لو وقف مع قوله وينذرا الذين قالوا وابتداء بقوله اتخذاه  
 ولدا يكفر وفي سورة الانبياء لو وقف مع قوله لا اله الا انا وابتداء بقوله فاعبدوه في سورة وفي سورة  
 النور لو وقف مع قوله من شجرة مباركة زنتونه لا وابتداء بقوله شرقية يكفر وفي سورة  
 الفرقان لو وقف مع قوله الحمد والبرحم قالوا وابتداء بقوله وما الرحمن يكفر وفي سورة الشعراء  
 لو وقف مع قوله قال فرعون وابتداء بقوله وما رب العالمين يكفر وفي سورة يس لو وقف  
 مع قوله من مرقدنا هذا وابتداء بقوله ما وعد الرحمن يكفر وفي سورة الصفات لو وقف  
 على قوله الا انهم من اقلهم ليقولون وابتداء بقوله ولدا انه يكفر وفي سورة ص لو وقف مع قوله  
 وعجبوا ان جاءهم منذر منهم وابتداء بقوله هذا صا صا كذاب يكفر وفي سورة الزمر  
 لو وقف مع قوله ما كان يدعوا اليه من قبل وجعل وابتداء بقوله لله اداء يكفر وفي سورة المؤمن  
 لو وقف مع قوله فرعون وهامان وقارون وابتداء بقوله صا صا كذاب يكفر وفيها لو وقف  
 مع قوله يا هامان وابتداء بقوله ابن اصرحنا لعل يكفر وفي سورة فصلت لو وقف ولكن ظننتم  
 وابتداء بقوله ان الله لا يعلم كثيرا مما تعملون يكفر وفي سورة الطور لو وقف مع قوله يتنازعون  
 فيها كما لو ابتداء بقوله لغوا بها يكفر وفي سورة الواقعة لو وقف مع قوله وظل من محموم  
 وابتداء بقوله بارد يكفر وفي سورة الحشر لو وقف مع قوله كمثل الشيطان اذ قال  
 للانسان وابتداء بقوله الكفر يكفر وفي سورة الجمعة لو وقف مع قوله وابتغوا وابتداء  
 بقوله من فضل الله يكفر وفي سورة ن لو وقف مع قوله ويقولون وابتداء بقوله ان المجنون  
 يكفر وفي سورة النازعات لو وقف مع قوله فقال وابتداء بقوله انا ربكم الاعلى  
 يكفر وفي سورة الضحى لو وقف مع قوله والليل اذا سجي ما وابتداء بقوله ودعك  
 ربك يكفر وفي سورة الكافرون لو وقف مع قوله الكافرون لا وابتداء بقوله اعد  
 ما تعبدون يكفر وفيها لو وقف مع قوله ولا وابتداء بقوله انا عابد ما عبدتم يكفر وفي سورة  
 الاخلاص لو وقف مع قوله ولم يكن وابتداء بقوله كفوا احد يكفر وانه اعلم بالصواب والبراهين  
 من الرسالة

حناس رد العجر على المصدر كجمع موازنة

قلب تشريع لزوم ملا يلزم

الفرق بين اللبس واللبس نفتح اللام وضمتها  
 ان اللبس بالضم مصدر قولك لبت التوب  
 اللبس من باب علم واللبس بالفتح مصدر  
 قولك لبت عليه الامر البسه من باب ضرب  
 اي خلطته وجعلته مشبهها عليه

زياد في تفسير  
 سورة الانعام

شبكة

الألوكة

اعلم ان النعم مع القفاء نعم الانبياء يتفكرون في خلق السموات والارض والنوم  
مع اليقين للعلماء والعباد والنعم مع الشمال نعم الملوك لهمم الطغام  
والنعم مع العوج نعم السباطين والكفرة من شرح الطريق للحجامة

اختلفوا في توجيهم الاستواء المذكور في هذه الآية بوجه الاول انه بمعنى استقروا الكلي عن ابن عباس  
ورد بان معشر التجسيم كالاتواء فيحتاج الا التاويل ايضا والثاني انه بمعنى استوى ورد بوجهين احدهما  
ان اسم ت مستول على الكونين فلا فائدة في تخصيص العرش والجوار عنه انه يجوز ان يكون العظمة العرش على سائر  
المخلوق وثانيها ان الاستيلاء وانما يكون بعد القهر والغلبة على الضد لا ضد له حتى يتصور الغلبة والثالث  
انه بمعنى صعد ورد بان منزلة عن الصعود ايضا والرابع ان على فعل من العلوي على وارتفع والعرش له استوى ورد  
بان على الية حرف لافعل ولهذا كتب بالياء لا بالالف وبانه يقتضيه ان يكون العرش مرفوعا ولم يرفع احد من  
القراء والخامس ان الكلام تم عند قوله الرحمن على العرش ثم ابتداء بقوله مستوى له ما في السموات وما في الارض  
ورد بان ينزل الآية عن نظرها ومرادها والسابع ان معنى مستوى اقبل على خلق العرش وعند المخلقة كما في قوله  
ثم مستوى الاسماء وهي دخان وورد بان لو كان كذلك لعدي بالابعد والسابع ان الاستواء المنسوب اليه  
نوع بمعنى اعتدل اي قام بالعدل اي اعطى بغيره كل شئ خلقه موزونا بحكمة البالغة وهذا هو الاوجه والاسلم  
التوقف من تفصيل التاويل على ما هو طريقة السلف  
خرشهرى على المرأة من الاصول الاصلية

واعلم ان مذهب المحققين من اصحابنا ان الايمان هو التصديق والاقرار ليس جزء وانما هو شرط اجراء الاحكام الشرعية عليه  
اذ من صدق بقلبه ولم يقرب اليه مع تمكنه منه كان مؤمنا خذنا مع غير مؤمن في احكام الدنيا اي لا يجري عليه احكام الاسلام  
في الدنيا وقال كثير من اصحابنا ومن الفقهاء ان الايمان هو مجموع التصديق والاقرار ويستدلوا عليه بطواهر النصوص من قوله  
عليه السلام بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله الحديث وقوله عليه السلام ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الا غير  
ذلك الا انهم لما تفتنوا بسقوط الاقرار مع بقاء كون الرجل مؤمنا قالوا ان التصديق ركن اصلي لا يجتمعا السقوط الصلحا حتى  
لو تبدل بغيره طوعا او كرها كان كافرا والاقرار ركن ملحق بالتصديق في كونه ركننا لكونه والا عليه وقبول السقوط بعذر الاكراه  
الملحى حتى لو تبدل بغيره بالاكراه لم يكن كافرا لان اللسان ليس معدن التصديق والاصل هو التصديق فالسان ليس معدن  
الاصل فاشتغال بغيره لا يدل على الكفر واختار رحمه الله مذهب الاكثر كما هو الظاهر في مواضع من كتابه لكن اعترض  
بعض المحققين على دليلهم بان تلك النصوص تدل على ان الايمان هو الاقرار وحده اذ ليس فيه ذكر التصديق وهو قول  
ما عليه اهل السنة ويستلزم ان يكون المنافقون مؤمنين فيكون متروكة الظاهر وضرب الواحد المتروك الظاهر وكذا  
المشهور الظاهر لا يفيد الركنية في الامور القطعية ويستدل على مذهب المحققين بان الايمان في اللغة والعرف  
هو التصديق فقط ولا يتعلق باللسان فاطلاقه على غير التصديق اخراج من معناه الحقيقي وبان الشئ لا يوجد الا مع  
ركنه وكل من آمن موصوف بالايمان على التحقيق من حين آمن لا اذ مات بل لا ابد فيكون مؤمنا بوجود الايمان  
وقبائه به حقيقة ولا وجود للاقرار حقيقة في كل لحظة بل يكفي وجوده مرة في شرفه فدل ان مؤمن مائة التصديق القائم  
بقلبه الدائم يتجدد امثاله اوليقاء الاعراض لكن استوعب اوجبا الاقرار ليكون شرطا لاجراء احكام الدنيا اولاد ووقوف للعباد  
على ما في القلب فلا بد لهم من دليل ظاهر ليحكمهم بناء الاحكام عليه والنصوص معاضدة لهذا القول ايضا كقول  
كتب في قلبه الايمان وقلبه مطمئن بالايمان وقوله عليه السلام بنيت قلبي على دينك  
خرشهرى على المرأة من الاصول

الايطاء	الاكفاء	الاقواء	السناد	التضمين	الاقعاء
اعادة	اختلاف	اختلاف	كل عيب	ان يفتقر	اختلاف
الحكمة	الروى	حركة الروى	يحدث	البيت	اعراض
التي فيها	بتقارب		قبل الروى	الى البيت	الابيات
الروى	لحروف		كالاختلاف	الذي بعده	حسب
بالمعنى الواحد			في الالات	في تمام المعنى	العلل
في تصديده			والرودف		
واحدة			والحركة		
			قبل الروى		

ذكر في الكتب الكلامية ان كتب الشيخ ابو سعيد الى ابي سفيان عليك ان لا تقعد  
عن العلوم الرسمة فان قيناها على الشكل الاول وعليه شكالات منها ان العلم بالشيء  
موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلما انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالكل واحد من افراد  
الاولى التي من جملتها الاصف فان العلم بكلية قولنا كل متغير حادث مثلا انما يتم ان علم ثبوت  
الحادث للعالم الذي هو من جملة افراد المتغير فلو استغفنا النتيجة انما حدثت العالم  
من هذه الكلية بلزم الدور فاجاب الشيخ بان الحكم يختلف باختلاف اوصاف الموضوع  
حتى يكون معلوما بحسب وصفه وجمعا لا بحسب وصفه اذ في استفاد العلم بالحكم  
باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف اخر فقولنا كل متغير حادث لا يتوقف  
الا على العلم بثبوت الحادث للعالم لان حيث خصوصه بل من حيث ان فرد  
من افراده فلا يلزم الدور فحصل ان العلم بثبوت الحادث للعالم من حيث  
خصوصه يتوقف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها يتوقف على العلم بثبوت  
الحادث للعالم من حيث هو فرد من افراد المتغير فان العلم بالحكم على العالم  
بالحادث من حيث خصوصه مفاد العلم بالحكم عليه من حيث هو فرد  
من افراد المتغير لان الامة موقوفة والثاني موقوفة عليه وجرها متغيران  
صار يعقب قرمان فلا دور اصلا

التحويل  
اختلاف  
صروف  
الابيات  
حسب  
العلل

بقره لوجه الرب  
لسمع الله الرحمن الرحيم  
الم تر انما يركب الصلوات الظن  
ولو شئت لخطبت للناس صلاتا  
الشمسي عليه واليلايم خصصناه  
البنات ايضا يسيرا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله القديم كلامه العظيم انعامه والصلوة على محمد خاتم الرسالة  
وببقيها وافصح المقالة وبعد فهذه رسالة معولة في شرح المقالة المفردة  
في تحقيق الكلام النفسي المنسوبة الى العلامة عضو الدين عبد الرحمن  
بن احمد الربيعي قال اعلم ان الله سبحانه اراد اصحاب المذاهب في المسئلة  
المذكورة وهذا شاعرة المنسوبون الى ابن الحسن علي بن اسمعيل الاشرقي  
النسب الى ابي موسى الا شعركي ولخاتبة المنتمون الى احمد بن حنبل  
ويوافقهم المشوية وهم جبرية قال محمد شمس الدين في كتاب اللل  
والنخل عند تفصيله التالين بالجبر وسنوم قارة حسنة وتارة  
جبرية والكرامية اصحاب ابي عبد الله بن كرام والمعتزلة يرسلهم  
واصل بن عطاء ومقدمهم في هذه المسئلة ابو علي الجبائي وابنه  
ابوهاثم لما راوا اجتماع النيجتين التنافيين يعني لما وقفوا على لزوم  
هذا المحذور وهو ان يجمع النيجتان التنافيتان في الصدق  
لحاصلتين من قولهم يعني ان من القياس التائل الكلام صفة الله تعالى  
وانما قال من قولهم مع الاعتزلة والكرامية له يقولون بهذا القياس الاول  
وان الله شاعرة ولخاتبة لا يقولون بالقياس الثاني على طريق التوهم  
او على سبيل التفرز وكل ما هو صفة الله تعالى فهو قديم لا تخال  
ان يكون ذاته تتماثل للموادت فالكلام قديم هذا نتيجة القياس  
فله وجه له ان تذكره لان الكلام في تحصيل ما يحصل منه تلك النتيجة

المراد من الكلام النفسي هو الكلام الذي لا يتصل به احد من المذاهب  
التي هي في الكلام النفسي وهو الكلام الذي لا يتصل به احد من المذاهب  
التي هي في الكلام النفسي وهو الكلام الذي لا يتصل به احد من المذاهب  
التي هي في الكلام النفسي وهو الكلام الذي لا يتصل به احد من المذاهب

فله وجه له ان تذكره لان الكلام في تحصيل ما يحصل منه تلك النتيجة  
فله وجه له ان تذكره لان الكلام في تحصيل ما يحصل منه تلك النتيجة  
فله وجه له ان تذكره لان الكلام في تحصيل ما يحصل منه تلك النتيجة

حقه وحق النتيجة الاخرى التي ذكرها ان تذكر عند قول الخطاع النيجتين  
التنافيين وقولهم الكلام مرتب الوجود الخارجي مقدم  
بعضها على بعض تفصيل المعنى الترتيب المذكور وكل ما ذكره في حاد  
ضرورة ان حدوث الجبرية يتلزم حدوث الكل فالكلام حادث  
فان قلت المراد من الكلام هنا الكلام اللفظي اذ له صدق للصور المذكور  
على تقدير ارادة الكلام النفسي والراد منه فيما تقدم من قوله فالكلام  
قديم انما هو الكلام النفسي اذ له صدق لصغرى القياس الاول على  
على تقدير ان دة الكلام اللفظي فله منافاة بينهما قلت بل المراد  
منه في الموضوعين ما كان الله تعالى متكاملا لمنافاة بين النيجتين  
ثابتة منع جواب لما كل طائفة من الطوائف الذاهبة الى المذاهب  
المعروفة مقدمة منها الى تلك المقدمات الاربعة كالمعتزلة كان  
حقه ان يقول فالمعتزلة لان القائم مقام التفصيل له مقام التمثيل  
لا وجه له يقال ان المعتزلة لا يمنعون تلك المقدمة وتحقق الحاد  
بيننا وبينهم يرجع الى اثبات الكلام النفسي ونفيه والافصح  
لا نقول بقدم اللفاظ والحروف وهم لا يقولون بجدد الكلام  
النفسي وقد صرح المنه هنا حيث قال في الواقع وما نقول  
من الكلام النفسي فهم ينكرون ثبوته ولو سلموه لم ينفوا قد  
فصل يحمل التراجع في المعنى واثباته لان المراد من الكلام المذكور  
على ما نبهت عليه انما ما كان الله تعالى متكاملا له الكلام النفسي  
قبيل والمعتزلة لما لم يمكنهم انكار كونه متكاملا ذهبوا الى  
انه متكلم بمعنى ايجاد الاصوات والحروف في محلا او ايجادها

اعلم ان اداب الكلام والمذاهب لا خلاف لهم في كونهم متكاملا  
وانما الخلاف في طائفة وقد وحدوا في هذا اهل الحق كلامه  
من جنس الاصوات والكتابة او الالف والواو والياء فانه يذاته  
فان والى انية فترور وباللوانية فاجنيل والعبارة فقولوا  
وقالوا الكلام النفسي غير مقبول ولا  
وان لم يكن تحقيق الخلاف راجعا  
الاشارة الكلام  
المنفرد ونفيه  
م ان المراد من القياس الثاني  
ومنعوا صوتي القياس الاول  
وهي ان الكلام صفة الالام  
حتى يكون الخلاف مستندا بينهم في قديم  
الكلام النفسي وهو قوله مستكلم  
الكلام والمذاهب لا خلاف لهم في كونهم متكاملا  
وانما الخلاف في طائفة وقد وحدوا في هذا اهل الحق كلامه  
من جنس الاصوات والكتابة او الالف والواو والياء فانه يذاته  
فان والى انية فترور وباللوانية فاجنيل والعبارة فقولوا  
وقالوا الكلام النفسي غير مقبول ولا  
وان لم يكن تحقيق الخلاف راجعا  
الاشارة الكلام  
المنفرد ونفيه  
م ان المراد من القياس الثاني  
ومنعوا صوتي القياس الاول  
وهي ان الكلام صفة الالام  
حتى يكون الخلاف مستندا بينهم في قديم  
الكلام النفسي وهو قوله مستكلم



الكتابة في اللوح المحفوظ وان لم يقرأ على اختلاف بينهم وانت خير بان  
المتحرك ثم قام به الحرف لانه اوجدها وانه لخص انصاف الباركة بالعرض  
المخوفة لانه عن ذلك علوا كبيرا ويرد عليه اللازم صحة التوضيح  
لا صحة له نصا والفرق واضح فان انتفاء الاول لعدم مساعدة  
النقل وانتفاء الثاني لعدم مساعدة النقل وقوله عن ذلك علوا  
كبيراً صحيح في انه اراد بلا تصاف معناه الحقيقي فلا مجال للصدق  
التوضيف والكمالية للتانية فهم وافقوا المعتزلة في ان كلامه تع  
حروف واصوات وسلواتها حادثة لكنهم زعموا انها قائمة بذاته  
لتجوز قيام الحوادث به فهم قالوا بصحة القياس التادوي الاول  
اذ قد قد حوا في كبراه ومن ذكر في تقرير هذا الكلام الخابله بول  
المعتزلة لم يجب لان الخابله لا يسلمون حدوث كلام الله تعالى  
ويوجب الاستدراك المذكور الا شريك بين الفريقين في المذكور  
قبله والاشاعة للتائفة لما عرفت ان المراد من الكلام ما كان الله  
تعالى به متكلماً وهو عند الاشاعة الكلام النفساني للكلام  
اللفظي الا انهم يشبثون معنى اخر للكلام  
ويقولون ان كلام الله تعالى اسم مشترك بينهما وان كونه  
متكلماً بقيام ذلك المعنى الاخر بنفسه له بالكلام اللفظي القائم  
بمحل آخر والخابله للرابطة قالت الخابله كلامه تع حروف  
واصوات تقومان بذاته تع وانه قد يبر وقد بالفوا فيه حتى قال  
بعضهم لاجهله بل عناد الجلد والفضله في قديمان فضله  
عن الصحف وانما قلنا لاجهله بل عتاد لانه بطلان ما قال

قالوا

ما قالوا ظاهر من ان يخفى فان قلت اليس الحشوية ايضا ينفون  
المقدمة الرابعة قلت نعم وانما لم يذكرهم المص لانهم من الخابله في  
الفروع كما ان اكثر الخابله منهم في الاصول قال الصفدي في شرح  
لهية العجم الغالب في الشافية الاشاعة والغالب في الحشوية المعتزلة  
والغالب في المالكية القدرية والغالب في الخابله الحشوية وهم الجبرية على  
ما صرح به محمد الشيرستاني في كتاب الملل والنحل فهم قالوا بالقياس  
الاول وسواء كبري القياس الثاني وذكروا في معرض السند على طريقة  
التنظير له على طريقة التمثيل اثر التنظير في الحروف قد لا يكون  
مرتبا لاجزاء بل قد فقيماً كالتائم بنفس الحافظ والحادث على  
الورقة من طابع فيه نقش الكلام واما لزوم الترتيب في التلفظ  
والقراءة فلم يدم مساعدة الالة وسيأتي زيادة تفصيل هذا  
الكلام وعلى هذا التقرير لا يتجه ما قيل الكلام هو المنتظم  
من الحروف المسموعة لا الصور المرسومة في الخيال والمخزونة في  
الحافظة والنقوش باسكال الكتابة واحق اراد تحقيق قول  
الشيخ الا شريك في هذه المسئلة واخجل بقوله ما اختاره محمد الشيرستاني  
في نهاية الاقدام وقال الفاضل الشريف ولا شبهة في انه اقرب  
الى الاحكام الظاهرة النسوية الا قواعد الله ان الكلام يطلق على  
معنيين يعني بالاشترائك اللفظي وما وقع في عبارة بعض المتأخرين  
من انه مجاز في اللفظ فليس معناه انه غير موضوع له بل معناه ان الكلام  
في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القائم بالنفس وتسمية اللفظ به  
وصفه بذلك مما هو باعتبار دلالة على المعنى قال الا خطل ان

يعني ان الاشاعة يتصور ان في في الزيادة  
والقدرية يتصور الحشوية في القدرية  
والغالبية المالكية والحشوية  
الخابله في الحشوية  
بعض ان الفرض في التنظير يخرج التصو  
والتفهم لا انشأت الذي يطابق  
قوله وذكرنا الى اخره  
والطابع بالفتح الحاشم والكل التوضيح في

في حقه بل حقه ان  
يذكر في زيارته المص  
والاشاعة للتائفة  
اذ كونه من كوراه في موضع  
السند على طريقة  
التنظير للاشاعة  
لا الخابله تا صل  
حرف

كان اشار الاجواب سؤال ويحتمل ان يقال لم قلتم اذا اسم  
مشترك بين الكلام المنطوق  
وبين الكلام اللفظي  
وحقيقة خبرنا  
ان بعض  
الحق  
من كلام  
مجاز  
الكلام  
اللفظي  
فانما عن  
مؤلفه وما  
وقع له

شبكة  
الألوكة  
www.alukah.net

ان الكلام لغو القواد وانما جعل الك على القواد دليلا اي جعل الواصل  
 الينا من جهة الك دليلا على الحاصل في القلب فلا نزاع لهم في الوضع  
 والتسمية على الكلام النفسي اي المعنى القائم بالنفس وعلى الكلام  
الك اي الكلام اللفظي وانما نسب الالك تبيها على اختصاصه  
 بتلك الاله وقد يقيم الاخير لا حاليين له فيشتق التكلم باعتبار كونه  
 ينسكح الحالتين على ثبته عليه بتفصيلها بقوله ما للتكلم بالفعل وما للتكلم  
بالقوة حيث اعاد لفظ التكلم ولم يقل ما له بالقوة ويتبين الكل اي  
الثلاثة المذكورة من اقسام الكلام بالصدق فان الاشياء تثبتين باضدا  
كالنبيك للاول وفي نظره ان النبيك انما يقابل الذكر دون الكلام  
 النفسي وانما يقابل الكوت والحرس الباطنيان فيكون الكلام  
 لفظي ونفسي وكذا ضده اعني الكوت والحرس لكن لا كان في الكلام  
 النفس وضده نوع حقا فلم يشتر اطلاق لفظها عند اهل الف  
 واللسان الاعلى الكلام اللفظي وضده الكوت للتارة وهو ترك الكلام  
 مع القدرة عليه وبهذا القيد الاخير يفارق الصمت فان القدرة  
 على التكلم غير معتبر فيه والحرس للتارة وهو اذ لا يتمكن  
 معها ان يعقد مواضع لا وف وهو اعتم من البكم له نظامه العارفي  
 والاصلي والبكم مخصوص بالتارة قال الرابع البكم اعتقال الك  
 واصدق من يولد اخرس ومن لم يفرك بينهما لم يحسن والمعنى  
 اي لفظ المعنى يطلق على معنيين هذا له طرا ايضا بالاشراك اللفظي  
 على المعنى الذي هو مدلول اللفظ الذي هو مدلول اللفظ باي دلالة  
 كانت وعلى المعنى الذي هو القائم بالغير والمعنى بهذا المعنى يقابل

العين

هذا الكلام اللفظي هو الذي هو مدلول اللفظ  
 هذا الكلام اللفظي هو الذي هو مدلول اللفظ  
 هذا الكلام اللفظي هو الذي هو مدلول اللفظ

العين الذي هو القائم بنفسه فالشيخ لما قال الكلام هو المعنى النفس  
 وكان التبادر الى الفهم من المعنى عند الاله طرا المعنى الاول ففهم الاضحا  
 يعني اضحا الشيخ ومع الاشاعة منه اي من كلامه ان المراد منه اي الاله  
 الشيخ من لفظ المعنى مدلول اللفظ وحده وهو القديم عنده واما  
 المبارات فانما سميت كلاما لدلالة التبا على ما هو كلام حقيقي حتى قالوا  
 بحدوث الالفاظ راعين انهم مذهب ايضا على ما افصح عنه قولهم وتيق  
الخلاف بيننا وبين المعتزلة يرجع الى اثبات الكلام النفسي ونفيه  
والا فخص لا نقول بقدم الالفاظ والحروف وهم لا يقولون بحدوث  
الكلام النفسي لو ثبت عندهم وله اي وللهي فهو من كلامه  
 الشيخ وزعموا انه المذهب لوازم كثيرة فاسدة وقاد الاثر  
 ملزوم لنفس اللزوم كعدم التكفير لمنكر كان حقه ان يقول  
 كعدم انكار من انكر قال الامام الطري في المغرب يكفر في الاصل  
الستر والكفر اسم شرعي وما اخذ من هذا واكثره دعما كما  
ومنه وله تكفر اهل قبلتك واما لا تكفروا اهل قبلتكم فليس  
ثبت رواية وان كان جائز اللفظ يعني بتشديد الفاء قال الكنت  
يخاطب اهل البيت وطائفة قد كفر وخابك وطائفة قال الراسي مذهب  
كلامية ما بين الالفين اي في المصحف افح يصح في الكلامية عنه بان يقال  
ليس النظم المنزول المعجز المفصل الى السور والوايات كلام الله تكلم الله  
علم بالضرورة ان انكار ما علم من الدين انه كلام الله تعالى وموجبه  
ان يكفر منكره ضرورة ان انكار ما علم من الدين ضرورة كفر وفيه بحث  
وهو انما علم من الدين ضرورة هو ان المكتوب بين دفتي المصاحف

بمعنى ان الكلام القديم على اللفظ والمبارات  
 جازية باب تسمية الدال باسم  
 المدلول شيخ احمد ترو

هذا الكلام اللفظي هو الذي هو مدلول اللفظ

الظاهر ما خذ

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

نظم منسوب الى الله تعالى انشاء واختراعنا منقطع النسبة عن البشر اذ لا  
 له فيه لا ايجاد اولا كبا واما ان منسوب اليه نسبة سائر صفاته القائمة  
 بذاته نعم فليس هو تعالى عن الدين ضرورة واللازم مما ذكرنا من ان  
 دون الما قول فاللازم غير فاسد بذلك لفتا غير لازم وكلاهما عدم  
 المعارضة صواب وكعدم المعارضة لان التمثيل لللازم لا لزوم والتجدي  
 بالكلام مراد بكلام الله تعالى الحقيقي له للقطع بان ذلك انما يتصور في  
 النظم المؤلف المفصل لا التور والابا اذا لا معنى لمعارضة الصفة القديمة  
 ودعوة المنكرين لا الاتيان بمنزلها الذي يجب عليه ان تلك الصفة عبارة عن المعنى  
 المتناسقة المدلوله للالفاظ المترتبة فكيف لا يتصور من البشر ترتيب  
 المعاني على وجه يبلغ مبلغ رتبها في البلاغة وان لم تكن قديمة مثلها على ان  
 ينكرون او يقدمها ويرجمونها من ترتيب البني عدم والقصود من التجدي  
 الزامهم وتبغيرهم لا طلب اتيان مثلها حقيقة بل لان من شرطها ان لا تكون  
 متقدمة على التجدي لا تقر في موضع ان لا دلالتها على صدق مدعى النبوة  
 لكونها تصديقا فعليا من الله ولا يقبل التصديق قبل الدعوى قبل  
 وكعدم كون المقرو والمحمود ظاهرا حقيقة ولا يذهب عليك ان ما ذكره  
 الى هذا الما نزلت عليه من ان المراد فيما بين الدفتين المكتوب هو اللفظ  
 وان كان الثابت هو المنقوش في المصحف بقول ما في قوله فالشيخ  
 لما قال الكلام الخ من التفرع على ما سبق من التفصيل انما هو باعتبار  
 هذا الاضراب والآله وجه لتفرع الفهم المذكور عليه فانه على تقدير  
 عدم اطلاق المعنى على المعنيين يكون فهم ما ذكر من كلام الشيخ اظهر  
 كماله يخفى المراد به يعني مراد الشيخ من المعنى في قوله الكلام هو المعنى النفس

الظواهر الفاسد بذلك  
 الفساده الخ

ببرهنة على وجه يبلغ مبلغ رتبها في البلاغة وان لم تكن قديمة مثلها على ان ينكرون او يقدمها ويرجمونها من ترتيب البني عدم والقصود من التجدي الزامهم وتبغيرهم لا طلب اتيان مثلها حقيقة بل لان من شرطها ان لا تكون متقدمة على التجدي لا تقر في موضع ان لا دلالتها على صدق مدعى النبوة لكونها تصديقا فعليا من الله ولا يقبل التصديق قبل الدعوى قبل وكعدم كون المقرو والمحمود ظاهرا حقيقة ولا يذهب عليك ان ما ذكره الى هذا الما نزلت عليه من ان المراد فيما بين الدفتين المكتوب هو اللفظ وان كان الثابت هو المنقوش في المصحف بقول ما في قوله فالشيخ لما قال الكلام الخ من التفرع على ما سبق من التفصيل انما هو باعتبار هذا الاضراب والآله وجه لتفرع الفهم المذكور عليه فانه على تقدير عدم اطلاق المعنى على المعنيين يكون فهم ما ذكر من كلام الشيخ اظهر كماله يخفى المراد به يعني مراد الشيخ من المعنى في قوله الكلام هو المعنى النفس

اولا رجه م

في الصلح وهو المقرو واللازم

الكلام

الكلام النفس بالمعنى الثاني صوابه المعنى بالمعنى الثاني لان المعنى الثاني  
 للمعنى لا للكلام انما ملأ اللفظ والمعنى المقابل له قائما بذاته تعالى وهو يديم  
 لان اللفظ القائم بالنفس ليس مرتب له جزء في نفسه لا بمعنى انه ليس  
 بين اجزائه ترتيب وضعي وهيئة تأليفية لان الحروف بدونها لا تكون كلمة  
 والكلمات بدونها لا تكون كلاما والدلالة على المعنى الوضعية والمراد الخطابية  
 لا تتم بدونها بل بمعنى انه ليس ترتيب في الوجود وتما قبله حتى يكون وجود  
 بعضها مشروطا بانقضاء بعض آخر كما في الترتيب لعدم متعلق الالفاته  
 له يمكننا ان نلتفت ببعض الحروف ما لم نخرج عن بعضها لعدم مساعدتها  
 لنا لللفظ بجميع الحروف معا بخلاف وجودها في ذات البارحة  
 فان وجود جميعها هناك معا لازم لذاته تعالى ودائم بدوامه فلا يلزم  
 حدوث شيء منها او يرتدك الامكان ما ذكر وجود الالفاظ في  
 نفس الحافظ فان جمع الحروف بهياتها التاليفية المعارضة لمزادتها  
 ومركباتها محفوظة في نفس حتمت الوجود فيها ليس وجود بعضها مشروطا  
 بانقضاء بعض وانعدام غيره والرق بان وجود الحروف على هذا  
 الوجه في ذاته هو الوجود العيني وفي نفس الحافظ بالوجود الظلي الخ لا اللفظ  
 المقصود بالادب وكلاهما يخفى على ذوي الرثا ووهذا الفصل اندفع ما  
 قيل من انه اذا لم يكن بين اجزاء اللفظ ترتيب لا يوجد فرق بين الجمع وطلع ونظائر  
 وانفرد ما قيل وهو قد تم له كما نعت الخالبة من قدم النظم المؤلف  
 للرب اجزاء فانه بعدى الاستحالة للقطع بان لا يمكن التلفظ باليس  
 من اسم الله الابد اللفظ بالباء لان منشاءه عدم الوجود على معنى الترتيب  
 المذكور والترتيب في الوجود اما ما قيل ان في الحروف

فكأنها الكلام النفس عنده انما ملأ اللفظ والمعنى جميعا قائما بذاته تعالى وهو يديم

ببرهنة على وجه يبلغ مبلغ رتبها في البلاغة وان لم تكن قديمة مثلها على ان ينكرون او يقدمها ويرجمونها من ترتيب البني عدم والقصود من التجدي الزامهم وتبغيرهم لا طلب اتيان مثلها حقيقة بل لان من شرطها ان لا تكون متقدمة على التجدي لا تقر في موضع ان لا دلالتها على صدق مدعى النبوة لكونها تصديقا فعليا من الله ولا يقبل التصديق قبل الدعوى قبل وكعدم كون المقرو والمحمود ظاهرا حقيقة ولا يذهب عليك ان ما ذكره الى هذا الما نزلت عليه من ان المراد فيما بين الدفتين المكتوب هو اللفظ وان كان الثابت هو المنقوش في المصحف بقول ما في قوله فالشيخ لما قال الكلام الخ من التفرع على ما سبق من التفصيل انما هو باعتبار هذا الاضراب والآله وجه لتفرع الفهم المذكور عليه فانه على تقدير عدم اطلاق المعنى على المعنيين يكون فهم ما ذكر من كلام الشيخ اظهر كماله يخفى المراد به يعني مراد الشيخ من المعنى في قوله الكلام هو المعنى النفس

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ببرهنة على وجه يبلغ مبلغ رتبها في البلاغة وان لم تكن قديمة مثلها على ان ينكرون او يقدمها ويرجمونها من ترتيب البني عدم والقصود من التجدي الزامهم وتبغيرهم لا طلب اتيان مثلها حقيقة بل لان من شرطها ان لا تكون متقدمة على التجدي لا تقر في موضع ان لا دلالتها على صدق مدعى النبوة لكونها تصديقا فعليا من الله ولا يقبل التصديق قبل الدعوى قبل وكعدم كون المقرو والمحمود ظاهرا حقيقة ولا يذهب عليك ان ما ذكره الى هذا الما نزلت عليه من ان المراد فيما بين الدفتين المكتوب هو اللفظ وان كان الثابت هو المنقوش في المصحف بقول ما في قوله فالشيخ لما قال الكلام الخ من التفرع على ما سبق من التفصيل انما هو باعتبار هذا الاضراب والآله وجه لتفرع الفهم المذكور عليه فانه على تقدير عدم اطلاق المعنى على المعنيين يكون فهم ما ذكر من كلام الشيخ اظهر كماله يخفى المراد به يعني مراد الشيخ من المعنى في قوله الكلام هو المعنى النفس

والصوت بذاته تعيّن بمقول وان كان غير مرتب الاجزاء كحرف واحد  
مثلا فان اريد ان كيفية قيامه به غير معقولة فلا كلام فيه فان اريد لا يجوز  
ذلك عقلا كما هو الظاهر من ساق كلامه فلان ذلك فانه لما جاز قيامه ببعض  
الموجودات فلم لا يجوز قيامه بذاته تعيّن لا بد لشيء ذكر من دليل وهو مكتوب في  
المصاحف المصاحف جمع مصحف وهو من اصحى بالضم اي جمعت فيه الصحى والصحى جمع  
صحى <sup>بواسطه لظروف</sup> قال الواو استفتت الرب الضمة في حروف فكر واسمها واصلا  
الضم وعظمتها المصحى وقد عرف ان المكتوب هو الالف والظروف والتفويض  
لان معنى الكتابة تصوير اللفظ بحروف هي لغة متروكة بالاسنة يقال قراء الفاء  
اي جمع لظروف بعضها البعض في اللفظ قال الزجاج والذي عندي في حيتنة  
هنا ان القراءة في اللغة الجمع من قولهم فراءت المارة في الطريق وقراءت  
القران لفظت به مجوعا محفوظا الصدور اراد بالصدور ما فيها من القلوب  
وهذا على اصل اهل السنة والجماعة من ان محل العلم وموضع الحفظ القلب لا  
الدماع كما زعمت الفلاسفة ويردده النصوص الظاهرة من الايات والاقايد  
الباهرة وهو غير القراءة والكتابة والحفظ الحادثة كان مقتضى التباين  
تقديم الكتابة وانما قدم القراءة لما كان قوله كما هو المشهور ان القراءة غير المقروء  
ولا شبهة في هذه المفارقة فانها اظهر من ان يخفى انما الثالث في استلزام حدوث  
الاول بحدوث الثاني فكان حقه ان يتوض بهذا ويقول كما قال غير المتوقف  
قديم والوادة حادثة وقولهم بمعنى في مقام الاستدلال على حدوث الكلام  
اللفظي انه مرتب الاجزاء بحيث لا يوجد الثاني منها عالم يتقص الاول فالمرتبة  
منها لا يكون الا حادثة قلنا لا سلم لزوم الترتيب بالوجه المذكور للكلام اللفظي  
بل المعنى الذي في النفس اذ المعنى القائم بالغير في اللفظ في النفس كما ترتب فيه  
الحاصل

هذا هو الوجه في قوله  
بأنه لا يجوز قيامه  
بذاته تعيّن لشيء  
ذكر من دليل وهو  
مكتوب في المصاحف  
جمع مصحف وهو من  
اصحى بالضم اي  
جمعت فيه الصحى  
والصحى جمع صحى  
قال الواو استفتت  
الرب الضمة في حروف  
فكر واسمها واصلا  
الضم وعظمتها  
المصحى وقد عرف ان  
المكتوب هو الالف  
والظروف والتفويض  
لان معنى الكتابة  
تصوير اللفظ بحروف  
هي لغة متروكة  
بالاسنة يقال قراء  
الفاء اي جمع  
لظروف بعضها  
البعض في اللفظ  
قال الزجاج والذي  
عندي في حيتنة  
هنا ان القراءة في  
الطريق وقراءت  
القران لفظت به  
مجوعا محفوظا  
الصدور اراد  
بالصدور ما فيها  
من القلوب وهذا  
على اصل اهل السنة  
والجماعة من ان  
محل العلم وموضع  
الحفظ القلب لا  
الدماع كما زعمت  
الفلاسفة ويردده  
النصوص الظاهرة  
من الايات والاقايد  
الباهرة وهو غير  
القراءة والكتابة  
والحفظ الحادثة  
كان مقتضى التباين  
تقديم الكتابة وانما  
قدم القراءة لما  
كان قوله كما هو  
المشهور ان القراءة  
غير المقروء ولا  
شبهة في هذه  
المفارقة فانها  
اظهر من ان يخفى  
انما الثالث في  
استلزام حدوث  
الاول بحدوث  
الثاني فكان حقه  
ان يتوض بهذا  
ويقول كما قال  
غير المتوقف  
قديم والوادة  
حادثة وقولهم  
بمعنى في مقام  
الاستدلال على  
حدوث الكلام  
اللفظي انه مرتب  
الاجزاء بحيث  
لا يوجد الثاني  
منها عالم يتقص  
الاول فالمرتبة  
منها لا يكون  
الا حادثة قلنا  
لا سلم لزوم  
الترتيب بالوجه  
المذكور للكلام  
اللفظي بل المعنى  
الذي في النفس  
اذ المعنى القائم  
بالغير في اللفظ  
في النفس كما  
ترتب فيه الحاصل

من غير  
عاه

بحسب الوجود ولا تقدم ولا تاخر تفسير وتعيين المراد من نفي الترتيب يعني لا تقدم  
ولا تاخر بين اجزائه في الوجود وان كان بينهما ترتيب في الموضع كما قال في  
الحق فظ ولا ترتب فيه وقد مر في هذا النظر من التفصيل وتقرر ما يدفع به العال  
والفعل نعم جواب سؤال لا يخفى تغيره على العطن المترتب انما يحصل من اللفظ فان اللفظ  
كلمة واخر بين ما يكون الا بتدرج في تقدم احد جزئيهما على الاخر في الوجود لعدم  
مساعدة الآلة باللفظ وهو في اللفظ حدوث اللفظ ومن سوغ الله تعالى في كلامه  
سبح غير مرتب لاجزائه اي سمع لانه يدرج وترتيب في الوجود لانه سمع لانه ترتيب  
وضعي ايضا لما عرفت انه فاسد ذهب الشيخ الاسعري الى ان الكلام القديم  
الذي هو صفة المراد لا يجوز ان يسمع ومنه لسانه ابو اسحق الاسفرائيني وهو  
اختيار الشيخ ابن منصور كما تريد فندمها معنى قوله تأخر في كلام الله تعالى سماع  
ما يدل عليه كما يقال سمع الحادثة الفلاينة ولما ايج عليه ان يقال لما كان معنى سماع  
كلام الله تعالى سماع ما يدل عليه وكل من سمع ما يدل عليه فاما معنى احتصاص موسى  
عنه بالكلمة تأخر لانه سمع صوتا والاعية كلامه تعالى محفوظ في مدخل كسب من عباده  
وان كان جهة واحدة وقيل سمع بصوت جميع لسانه واشار الامام الغزالي رح  
انه سمع كلام الازل في غير صوت ولا حرف كما مر في الاخر فانه قال لكم ولا كيف ليدم  
اجتياجه الى الآلة فان كلامه تعالى لها دلالة لان اسمها في غير اصمته ولا  
آذان وان يصير في غير حدة ولا اجزاء وان ارادته في غير قلب ولا باطن وان علمه  
في غير اضطرار ولا نظر في زمان وان حيوته في غير تجار في كون القلب حدث في غير  
عنه امتزاج الاركان وهو الذي هو حاد الفصير على السلف كما ذكره ويجعل الادلة التي  
تدل على الحدوث في هذه المسئلة التي تسكن بها المنكر من تقدم الكلام اللفظي  
من المعزلة والاشارة الفاعلين عن مع نظام الشيخ في هذا المقام على حدوثه امر على

هذا هو الوجه في قوله  
بأنه لا يجوز قيامه  
بذاته تعيّن لشيء  
ذكر من دليل وهو  
مكتوب في المصاحف  
جمع مصحف وهو من  
اصحى بالضم اي  
جمعت فيه الصحى  
والصحى جمع صحى  
قال الواو استفتت  
الرب الضمة في حروف  
فكر واسمها واصلا  
الضم وعظمتها  
المصحى وقد عرف ان  
المكتوب هو الالف  
والظروف والتفويض  
لان معنى الكتابة  
تصوير اللفظ بحروف  
هي لغة متروكة  
بالاسنة يقال قراء  
الفاء اي جمع  
لظروف بعضها  
البعض في اللفظ  
قال الزجاج والذي  
عندي في حيتنة  
هنا ان القراءة في  
الطريق وقراءت  
القران لفظت به  
مجوعا محفوظا  
الصدور اراد  
بالصدور ما فيها  
من القلوب وهذا  
على اصل اهل السنة  
والجماعة من ان  
محل العلم وموضع  
الحفظ القلب لا  
الدماع كما زعمت  
الفلاسفة ويردده  
النصوص الظاهرة  
من الايات والاقايد  
الباهرة وهو غير  
القراءة والكتابة  
والحفظ الحادثة  
كان مقتضى التباين  
تقديم الكتابة وانما  
قدم القراءة لما  
كان قوله كما هو  
المشهور ان القراءة  
غير المقروء ولا  
شبهة في هذه  
المفارقة فانها  
اظهر من ان يخفى  
انما الثالث في  
استلزام حدوث  
الاول بحدوث  
الثاني فكان حقه  
ان يتوض بهذا  
ويقول كما قال  
غير المتوقف  
قديم والوادة  
حادثة وقولهم  
بمعنى في مقام  
الاستدلال على  
حدوث الكلام  
اللفظي انه مرتب  
الاجزاء بحيث  
لا يوجد الثاني  
منها عالم يتقص  
الاول فالمرتبة  
منها لا يكون  
الا حادثة قلنا  
لا سلم لزوم  
الترتيب بالوجه  
المذكور للكلام  
اللفظي بل المعنى  
الذي في النفس  
اذ المعنى القائم  
بالغير في اللفظ  
في النفس كما  
ترتب فيه الحاصل

شبكة

الألوكة

حدوث التلفظ والمراد من حمل الادله صحتها عند لولاها الظاهر ولا يذهب عليك  
 انه هذا انما يتيسر في اولهم النفية دون الكيفية دون العقليته فانهم قد يكونون  
 بالوجهين المعقولين ايضا الاول والمراد في الازل ولا يمتد بامور والاسماع  
 سقم فكيف يتصور ثبوته لله تعالى وانما لو كان كلامه قديما لا استوربه  
 الى جميع التعلق لانهم يكون كالعالم فان تعلقه بمعلقه لانه كما ان علمه يتعلق  
 بجميع ما يتصل به كذلك كلامه يتعلق بكل ما يتصل به ولما كان الحسن والقيبح  
 بالشرع صحيح في كل فعل ان يؤمر به وان ينهى عنه فيلزم تعلق امر ونهييه بالافعال  
 كلما فيكون كل فعل تامورا به ومنهية عنه معا وهذا كما ذكره في الايام في باب غواص  
 من اجل ان الاول ان يقال كلام الله تعالى ليس معلقا بالحوادث كلها واقعة نظر الالهي  
 في ازمانه المخصوصه وارقاة المحدودة ولا نظر بالقياس الى من يرضى عليه اجزاء  
 الزمان ويجري عليه احكام تنقلب الملوان ويتفاوت عنده حال المضى المتباعد  
 واما المطلوب عنه بانه كطلب التعلم من ابن سبويه فيلسوف صواب لان وجود  
 الطلب بدون من يطلب منه شيء محال وانما الوجود قبله العزم على الطلب  
 وتجدد الجواب عن الثاني ان الشيء الصالح للامور المتعددة قد يتعلق ببعض  
 دون بعض بترتيب من الخارج كقوة القدرة العزيمة وبدونها كقوة الارادة فانت  
 تعلقها ببعض ما يتصل تعلقا بحدوث بعض لذاتها بخلاف تعلق القدرة فانه  
 يترجم من الارادة بما بين الادلته يعني ما دل على ما تقدم كلام الله تعالى وما  
 دل على حدوثه والمراد بالجمع على وجه لا محذور فيه فلا يتجه ان يقال ان قيامه  
 اليه المتأخرون من الاشاعة من قديم العنى وحدوث الالفاظ ايضا مما  
 بين الادلته لان في الجمع على هذه الوجه محذور عند اهل اللغة على ما بينه  
 بقوله وله لوازم كثيرة فاسدة وهذا البحث اراد ما ذكره بقوله لنقول

هذا الكلام هو الذي  
 في قوله تعالى  
 انما يتيسر في اولهم  
 النفية دون الكيفية  
 دون العقليته فانهم  
 قد يكونون بالوجهين  
 المعقولين ايضا الاول  
 والمراد في الازل ولا  
 يمتد بامور والاسماع  
 سقم فكيف يتصور  
 ثبوته لله تعالى وانما  
 لو كان كلامه قديما  
 لا استوربه الى جميع  
 التعلق لانهم يكون  
 كالعالم فان تعلقه  
 بمعلقه لانه كما ان  
 علمه يتعلق بجميع  
 ما يتصل به كذلك  
 كلامه يتعلق بكل  
 ما يتصل به ولما كان  
 الحسن والقيبح بالشرع  
 صحيح في كل فعل ان  
 يؤمر به وان ينهى  
 عنه فيلزم تعلق امر  
 ونهييه بالافعال  
 كلما فيكون كل فعل  
 تامورا به ومنهية  
 عنه معا وهذا كما  
 ذكره في الايام في  
 باب غواص من اجل  
 ان الاول ان يقال  
 كلام الله تعالى ليس  
 معلقا بالحوادث  
 كلها واقعة نظر  
 الالهي في ازمانه  
 المخصوصه وارقاة  
 المحدودة ولا نظر  
 بالقياس الى من  
 يرضى عليه اجزاء  
 الزمان ويجري عليه  
 احكام تنقلب  
 الملوان ويتفاوت  
 عنده حال المضى  
 المتباعد واما  
 المطلوب عنه بانه  
 كطلب التعلم من  
 ابن سبويه فيلسوف  
 صواب لان وجود  
 الطلب بدون من  
 يطلب منه شيء  
 محال وانما الوجود  
 قبله العزم على  
 الطلب وتجدد  
 الجواب عن الثاني  
 ان الشيء الصالح  
 للامور المتعددة  
 قد يتعلق ببعض  
 دون بعض بترتيب  
 من الخارج كقوة  
 القدرة العزيمة  
 وبدونها كقوة  
 الارادة فانت  
 تعلقها ببعض  
 ما يتصل تعلقا  
 بحدوث بعض  
 لذاتها بخلاف  
 تعلق القدرة  
 فانه يترجم  
 من الارادة  
 بما بين الادلته  
 يعني ما دل على  
 ما تقدم كلام  
 الله تعالى وما  
 دل على حدوثه  
 والمراد بالجمع  
 على وجه لا  
 محذور فيه  
 فلا يتجه ان  
 يقال ان قيامه  
 اليه المتأخرون  
 من الاشاعة  
 من قديم العنى  
 وحدوث الالفاظ  
 ايضا مما بين  
 الادلته لان  
 في الجمع على  
 هذه الوجه  
 محذور عند  
 اهل اللغة على  
 ما بينه بقوله  
 وله لوازم  
 كثيرة فاسدة  
 وهذا البحث  
 اراد ما ذكره  
 بقوله لنقول

المراد

المراد به الكلام النفسى وانما اطلق عليه البحث لانه حصل بالتفتيش  
 الذي هو معناه اللغوى وان كان ظاهره عبارة الظاهر لاقتاسب  
 المقام لان باطن ما ذكره ايضا خلافا ما عليه متأخره والقوم يعني الاشاعرة  
 ولهذا اسقطها الفاضل الشيرازي حيث قال عند نقل حصول هذه المقالة في  
 شرحه للموافق وهذا الذي ذكرناه وان كان مخالفا عليه متأخره واصحابه  
 وانما قال متأخره والقوم لعدم التضييق عن عقديهم بما يخالف ما ذكره بخلاف  
 متأخرهم لكن بعد التامل وامعان النظر في اللوازم وادعاء الحق اللازم  
 من قولهم حقيقته ويظهر انه الحق الحقيق بالقبول المطابق للقواعد والاصول  
 ولهذا قال والحق ان هذا المجل محل صحيح لكلام الشيخ دون المجل الذي ذكرنا  
 المتأخرون من الاصحاب والله اعلم بالصواب ولا عباد عليه استعاد الفبار  
 للشبهة التي استبرها وجه الحق نوعا من الاستناد قال الفاضل المتقارن  
 بعد نقل حاصل هذه المقالة في شرحه للعقائد وهو جدير بتعقل لفظا  
 قائما بالنفس غير متوقف من الحروف المنطوقة او المجردة المشروطة ووجود  
 بعضها بعدم البعض ولا من الاشكال المرتبة الدالة عليه ولا حتى لا يتصل  
 من قيام الكلام بنفس الحافظ الاكون صور الحروف مخزونة مرتبة مخزولة  
 بحيث اذا التفت اليها كان كلاما مؤلفا من الالفاظ مخزولة وتقوم مرتبة  
 واذا تلفظ كان كلاما مسموحا لهما كلامه ومنشأوه عدم الوقوف على  
 مراد المص من نفي الترتيب بين الاجزاء فانه اراد به نفي الترتيب في الوجود  
 على اقرانه فيما سبق وهذا الفاضل حمل على نفي الترتيب الوضوي والمرتبة  
 التاليفية فوقع فيما وقع وكلم من عاب قولنا صححا واداة من الفهم السليم ولما  
 يقال ان القرآن انما هو مخصوص الالفاظ القديمة يلزم ان يكون المنقول

هذا الكلام هو الذي في قوله تعالى انما يتيسر في اولهم النفية دون الكيفية دون العقليته فانهم قد يكونون بالوجهين المعقولين ايضا الاول والمراد في الازل ولا يمتد بامور والاسماع سقم فكيف يتصور ثبوته لله تعالى وانما لو كان كلامه قديما لا استوربه الى جميع التعلق لانهم يكون كالعالم فان تعلقه بمعلقه لانه كما ان علمه يتعلق بجميع ما يتصل به كذلك كلامه يتعلق بكل ما يتصل به ولما كان الحسن والقيبح بالشرع صحيح في كل فعل ان يؤمر به وان ينهى عنه فيلزم تعلق امر ونهييه بالافعال كلما فيكون كل فعل تامورا به ومنهية عنه معا وهذا كما ذكره في الايام في باب غواص من اجل ان الاول ان يقال كلام الله تعالى ليس معلقا بالحوادث كلها واقعة نظر الالهي في ازمانه المخصوصه وارقاة المحدودة ولا نظر بالقياس الى من يرضى عليه اجزاء الزمان ويجري عليه احكام تنقلب الملوان ويتفاوت عنده حال المضى المتباعد واما المطلوب عنه بانه كطلب التعلم من ابن سبويه فيلسوف صواب لان وجود الطلب بدون من يطلب منه شيء محال وانما الوجود قبله العزم على الطلب وتجدد الجواب عن الثاني ان الشيء الصالح للامور المتعددة قد يتعلق ببعض دون بعض بترتيب من الخارج كقوة القدرة العزيمة وبدونها كقوة الارادة فانت تعلقها ببعض ما يتصل تعلقا بحدوث بعض لذاتها بخلاف تعلق القدرة فانه يترجم من الارادة بما بين الادلته يعني ما دل على ما تقدم كلام الله تعالى وما دل على حدوثه والمراد بالجمع على وجه لا محذور فيه فلا يتجه ان يقال ان قيامه اليه المتأخرون من الاشاعة من قديم العنى وحدوث الالفاظ ايضا مما بين الادلته لان في الجمع على هذه الوجه محذور عند اهل اللغة على ما بينه بقوله وله لوازم كثيرة فاسدة وهذا البحث اراد ما ذكره بقوله لنقول

هذا الكلام هو الذي في قوله تعالى انما يتيسر في اولهم النفية دون الكيفية دون العقليته فانهم قد يكونون بالوجهين المعقولين ايضا الاول والمراد في الازل ولا يمتد بامور والاسماع سقم فكيف يتصور ثبوته لله تعالى وانما لو كان كلامه قديما لا استوربه الى جميع التعلق لانهم يكون كالعالم فان تعلقه بمعلقه لانه كما ان علمه يتعلق بجميع ما يتصل به كذلك كلامه يتعلق بكل ما يتصل به ولما كان الحسن والقيبح بالشرع صحيح في كل فعل ان يؤمر به وان ينهى عنه فيلزم تعلق امر ونهييه بالافعال كلما فيكون كل فعل تامورا به ومنهية عنه معا وهذا كما ذكره في الايام في باب غواص من اجل ان الاول ان يقال كلام الله تعالى ليس معلقا بالحوادث كلها واقعة نظر الالهي في ازمانه المخصوصه وارقاة المحدودة ولا نظر بالقياس الى من يرضى عليه اجزاء الزمان ويجري عليه احكام تنقلب الملوان ويتفاوت عنده حال المضى المتباعد واما المطلوب عنه بانه كطلب التعلم من ابن سبويه فيلسوف صواب لان وجود الطلب بدون من يطلب منه شيء محال وانما الوجود قبله العزم على الطلب وتجدد الجواب عن الثاني ان الشيء الصالح للامور المتعددة قد يتعلق ببعض دون بعض بترتيب من الخارج كقوة القدرة العزيمة وبدونها كقوة الارادة فانت تعلقها ببعض ما يتصل تعلقا بحدوث بعض لذاتها بخلاف تعلق القدرة فانه يترجم من الارادة بما بين الادلته يعني ما دل على ما تقدم كلام الله تعالى وما دل على حدوثه والمراد بالجمع على وجه لا محذور فيه فلا يتجه ان يقال ان قيامه اليه المتأخرون من الاشاعة من قديم العنى وحدوث الالفاظ ايضا مما بين الادلته لان في الجمع على هذه الوجه محذور عند اهل اللغة على ما بينه بقوله وله لوازم كثيرة فاسدة وهذا البحث اراد ما ذكره بقوله لنقول





بسم الله الرحمن الرحيم

بين دفتي المصاحف المتروية بالسنة المحفوظة الصدور نفس القرآن بل مثل  
وان صل اسم النوع يلزم صحه نفيه عن خصوصها فهو كشكال غير  
مخصوص بهذا المقال بل يدعى كل الاقوال اذ لم ينكر احد من اصحاب اللزوم  
المذكورة كونه لفظ القرآن موضوعا بازاء اللفظ المنظوم فالترديد بعائده  
بنسبة قيل في حله انه اسم للمؤلف المخصوص القائم باول سا اخره  
انه تصار فيه وما يقراءه كل احد مثله لا عينه واختار الفاضل المذكور  
انه اسم له لان حيث تعين المحل فيكون واحدا نوعيا وكل ما يقراءه قارى  
نفسه لا يشك ذلك الحكم في كل شعر وكتاب ينسب للمؤلف وما ذكر من انه  
يلزم صحه نفيه عن ذلك ان ارد صدق سلبه عن فاللابة غير متممة  
اذ لا يصح سلب النوع عن فرده وان ارد سلب كون لفظ القرآن موضوعا  
بأذنه بخصوصه او سلب كون سمي القرآن نفسه فلا يطلانه مما كان  
لفظ الانسان غير موضوع بازاء زيد وليس مستمدا اعني ما يتيه الاشياء  
نفس زيد ورسام زيادة تحقيق وفضل تدقيق في هذا المقام فيلنظر ما  
علقناه على التلويح عند تفصيل هذا الكلام في سلك المطالعة فاحفظه بعين  
لا كان ما ذكره قفا واضحا لا ضاء فيه فاحفظه فانه جدير بذكره والله  
بقول الحق والخلق يظهره وهو يدعى السيل

الخلق بفضل الجليل

بعون الله  
الوكيل  
ونوره  
الجليل

من مولانا ابن كمال بن

الحمد لله الذي كورعامة وجودنا بحكمته وشرف رؤسنا بشرف قدوم خير برية ونور قلوبنا بلوامع انوار  
مقا بعت صل الله عليه وسلم على الود ربه وبع خلفائه واحبابه وعشيرته وبعد فيقول العبد  
الفقير المفتقر الى الله الفخ الباري محمد بن يحيى البخاري عفي الله وتجا وزعنها وعن سائر المسلمين ان الغفور  
هذه رسالة شتمت على فضيلة العامة وسنتها وبيان تسويها على سبيل الاختصار والاختصار  
سروية عن الثقات الاخبار متقدمة عن الكتب المقترية من العقوى والاحاديث والاخبار رجاء  
ينال شرف ما وعلمنا سيد الورى وسند الامرار صيث قال بلطيف خلقه صل الله عليه وسلم من حيث  
سنة قد امتت بعدى فله من الاجر مثل من غلبها من غير ان ينقص من اجورم شيئا رايانا اتنا  
من لدنك رحمة وهتئ لنا من امرنا رشدا قال رسول الله صل الله عليه وسلم البشوا من ثيابكم  
البيض وكفنوا فيها موتاكم وقال عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى خلق الجنة بيضاء وان  
اصب الثياب الا الله تع البيض فقلبوا احياكم وكفوا فيها موتاكم اعلموا وفقنا الله تعالى  
واياكم انه لما كان وضع العامة ان يصير كفننا فالنت فيها ان تكون بيضاء خالصة وان كان مرويا  
عنه عليه الصلوة والسلام انه كور مرة سوداء وتكوير العامة سنة وفيه فضيلة كثيرة عن النبي  
عليه الصلوة والسلام ركعتان بعامة خير من سبعين ركعة بغير عامة وقالوا وفيه عشر من السنن  
الاوله ان تكون بيضا خالصا فتكوير الفوطه بدعة والثانية ان تكون طويلا لا عرضيا فان كل عقد  
والثالث ان تكون عظيمة يكفى فيه ويدفع الحر والبرد وذكر في ترتيب الصلوة اه العامة التي تكورها  
الصلوة والسلام في الاسبوع كانت سبعة اذرع وما تكور في الجمعة والاعياد كانت اثني عشر ذراعا والظ  
ان المراد من مد الذراع ذراع العامة وهو ست قبضات اربع وعشرون اصبعها بعدد حروف  
لا اله الا الله محمد رسول الله فما نقص من السبع لا يوردى السنة والرابع ان يكورها على الطهارة  
والخامس ان يستقبل القبلة والسابع ان يكورها قائما فان تكورها  
قا عدا يورث الفقر وفي الخبر ان من موصيات الفقير تكوير العامة حاله والثامن ان كل من يقضها  
ينقض عقدا عقدا كما كورها ولا يوقعها على الارض دفعة واحدة والتاسع ان ينظر بعد التكوير المرأة  
ويحسنها والعاشر ان يكورها مع الذنب ذكر في شرح الطيبي للشكوة ان التسويم من السنن المؤلدة  
وتح في فعله وتركه وعدا ووعيد عن النبي وعم ركعتان مع الذنب افضل من سبعين ركعة بغير ذنب  
وعنه عم ذنبا فان الشيطان لا يذنب وهذا الحديث يبنى عن الوجود لقوله عم ليس مناس  
شبه بغيرنا والزمى الصريح عن اتباع الشيطان في نص القرآن كقوله عز وجل لا تتبعوا خطوات الشيطان  
انه لكم عدو مبين وكان ابتداء سنة التسويم في غزوة بدر في السنة الثانية من الهجرة النبوية  
وفي هذه السنة فرض صوم رمضان وفي هذه الغزوة جمع اهل الاسلام ثلثة عشر وثلثمائة وعلم فضل  
الخلق رضوان الله عليهم والكفار حنون وسعاهة والرب الجليل جل جلاله وعم نواله امد اهل  
الاسلام رضي الله عنهم بنحة الالف من الملائكة راكبين افراسا البق معللين عما ثمهم بين التاضيم  
فلما شاهد رسول الله صل الله عليه وسلم هذه الحالة احراصا به رضي الله عنهم وقال تسقوا فان الملائكة  
قد سمعت وروى عن الامام علم الهدى رئيس اهل السنة والجماعة الشيخ ابو منصور المازندراني  
رحم الله تع رحمة واسعة انه قال ان الملائكة قد سمعت واعلمت تنبها على ان المؤمنين محتاجون  
الى الاعلام حتى يميزوا من الاعداء المتوغلين في الظلام وايضا في الطيبي ان رسول الله صل الله عليه وسلم  
ارسل الذنب في جميع الاصول وكيف ارسله ان يرسله من تحت القمامة قريبا بالقفا من جانب  
اليسار ولكن المذكورة اكثر كتب الغنادي ان ارسله بين الكتفين سنة وقيل تحجب وقيل ان  
ارسله القفا فيما بين الاذنين اى موضع كان سنة فيعلم من هذه الروايات ان ارسله فوق



الاذن او قدام بدنة ولم يقل احد بحواته وذكر في بعض مكتوبات محرم الاربعاء الحنفية و مخزن الجواهر  
 الانفس النفيسة صاحب الكلمات القدسية جامع الفضائل والكلمات النبوية خواص محمد باقر  
 قدس الله روحه ورزقنا الله بلطف خلقه و تقوص ان قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عني  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت في اهلها من بين يدي اخبرني ابو داود رضي الله عنه يعلم من هذا  
 الحديث ومن احاديث اخر من الروايات المستنبطة من الاحاديث الصحيحة النبوية ان العاشية  
 وروايتها ايضا سنة وارسال الذئب قد شيرا وازيد في القدام او بين الكتفين ايضا سنة  
 وكذا السلف من العلماء والكبراء قدس الله ارواحهم اختاروا ارساله في القدام والاحاديث  
 التي تدل على ارساله بين الكتفين مخصوصة بالفزاة وقت الركوب وكذلك تحت الحنك  
 وما اختاره العلماء والكبراء من مقتضى حديث من بين يديها وضورة الحكم والوقار  
 فيه اكثر وهو العمل بارشاة اعتموا تزداد احلا ورض الذئب من غير حاجة وضورة  
 ما رأوه حسنا فانه خلاف مقتضى الاحاديث وضد المقصود والتقصود ان المؤمن في صورة  
 الحكم والوقار فانها من اشرف مكارم اخلاق المؤمنين وسلف العلماء والكبراء قدس الله  
 ارواحهم اعرف واعلم منا بالاحاديث ومعانيها ولنا متابعتهم على الحقيقة متابعتهم  
 والسنة ومتابعتهم على جميع الامم فريضة قال تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا  
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم الآية ومتابعتهم العلماء والكبراء يعني متابعتهم  
 الكتاب والسنة وانه اعلم واحكم الاضمار كما في كلامه متبع الله الطالبين مما من انفس  
 النفيسة ونقل واحد عن الثقات انه كان كثيرا في صحبة خلاصة السالكين خواص ابو نصر  
 باقر ولد شيخ المذكور قدس الله ارواحهم فخر في يومنا عامة وكورها وقال وهكذا ايضا  
 سنة وايضا في شرح الطيبي ان قدر الذئب ثلثة قبضة وقبضتان وازيد منها القدر  
 الاول لضئف الايمان والثاني لتوسط الايمان والثالث لكامل الايمان كما لا ير بالمعروف  
 والنهي عن المنكر فان الانكار بالقلب لضئف الايمان وباللسان لتوسط الايمان وباليد لكامل  
 العمل وفي الخزانة والمسوط واختار الفتاوى وغيرها ان في اداء السنة قدر شبر  
 واطوسط الاوسط الظهور واعلاء المقعد وذكر في الجامع الصغير لقاضيهم بقرانه  
 ان قدر الشبر للعوام والاطوسط الظهور لطلبة العلم والمقعد للفقهي وذكر في فتاوى الحجة  
 ان التسليم على ستة انواع للقاضي قدر خمس وثلاثين اصبعاً والفقهاء سبع وعشرين اصبعاً  
 وللخطيب احدى وعشرين اصبعاً وللمعلمين سبع عشر اصبعاً والفقهاء سبع اصابع والصوفية  
 العاصي اربع اصابع وان كان معلما فله قدر العلماء وان كان متعلما فله قدر المتعلمين ومع  
 انهم قالوا الصوفية هم اوفر الناس حظا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فخط الصوفى العاصي  
 من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اقل من عاصي غير الصوفية فانه ضال حصل وذكر في وصايا  
 قطب الاقطاب خواص عبد الخالق العجود في قدس الله ارواحهم يا بني اتق من جهال  
 الصوفية فانهم لصوص طريق الدين وفي وصايا شيخ شهاب الدين السهروردي  
 رحمه الله انه قال تعلم العلم ولا تكن من جهال الصوفية وعوامهم فانهم لصوص الدين  
 وقطاع طريق المسلمين فعمل من هذه الروايات اقل المرتبة في اداء سنة التسليم  
 قدر قبضة وما هو اقل من قبضة لا يورد في السنة تحت الرسالة العمومية

**شراب شاهنرج سازج** اويوزه و كينجيد و خزانة قلايد

ايدرو و افلاطل تسكين ايدرو صغره غلبه سنه و سودا غلبه سنه  
 ايدرو و طبيعتي اسهال ايدرو و بلغي خلطه اسهال ايدرو  
 جره و سودا محرقه جره **صفت** بودر كه عارض هليلج قاي  
 درم ٣٠ هليلج كابل درم ٢٠ قره هليلج درم ٢٠ سان الكثر  
 درم ٢٠ سناك درم ٢٠ سفاج اخضر ٢٠ قاي صوبلش  
 بيان و با ٢٠ بالدرين قره ٢٠ قورس ارگ او تزدانه غناب  
 التادانه سستان التادانه دم بندن حكه دكي ليندن ارش  
 اوله درم ٣٠ تخم كشتوت درم ٣٠ كل دو كه جكي دو كلجكي و قازان طوز لن  
 بشرو درم بنفشه يدس درم نيلوفر او تزد درم ججكي نيم كوفت  
 دو كلجكي دو كلر دو كيني دو كيميل بسكل اكيوز درم شاه نرج  
 صوبي ايجنده اصله كر بركون بر كجه الذن قينده لر اوج  
 بخشندن ايكن بخشى بز بخشى قالنجه اندن سوب شربش اون  
 يدن و همون بكر من در اهدك اوله و او زرنه ما الجين ايجل  
 يعن سه كه كس وقت اوله كه خيار شنبلر صوبي قتلرو  
 و محموده و ض قتلر قوتنه كوره طبيعت نيم صلي كور  
 وقتنه و مزاجنه كوره بعض وقتنه بعض كنيه قسنتين  
 قتلرا يجه الله اعلم با كصوا



بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله الذي جعلنا من زمرة من علم ولم يجعل لنا من الذين يجر فون الكلام  
نعمل على ما نرى بالبيان والفضاحة وعصمنا عن الاتيان بما يوجب  
الفضاحة ونصلي على سيدنا محمد الذي افهمنا <sup>بانيه</sup> كل خطيب وعلى آله  
وصحبه مآلح الحام وغيره والعندليب فان اول ما يجب ان يعلم واول ما يبذل  
في الهم اقامة اللحن وصونه عن الهذيان اذ من الالف لا يستفاد  
المعاني ويرا يظهر اسرار السبع المتاني بل كل علم منقته اليها واهل كل فن  
مقول غير ما وقد شاع بين اصحابنا من السقطا ما لعدم الالتفات طويل  
النفوس الى العادات والفضله الالفه باللفظ ما هو اجدد بالقبول من اليبا  
واول ما من السر من النسيان ولو لا جدي على الاخوان وميل الى الخيان لعرب  
عن ذكره صفحا وطويت عن نشره كشي انما من التعريف الى الالف لظ السخيف  
وخذرا من التحكم بالقول الضعيفه اذ نحن في ذم من اذم فيه الانصاف  
واقبل الاعتناء وغاز العلم وفاضر وقاز الجهل وفاضر وضع فيه الرفع  
ورفع فيه عذ الفضل فيه من المعائب والعلم من المصائب والعنا وطباعا  
والدعوى مطاعا ومار وقع فيه الجبال ارتفع فيه قيم القبول والقابل  
فعلنا في خطابه وافتح واتروا وجع من شبع الاغاليط ووعظ  
التخاليط في اللسان العربي المبين مرقاة علوم الدين بين المدعيين  
في العلم شمولوا وان في يد اطول فقالوا بعد ما ذنوا ان الغلط المشهور  
افضح فقلت حجتهم عن حال في صورة الحكاكي بل هو اوضح لان الغلط الفصح

ان

ان صح انه يكون فلا اقل من ان يستعمل المولدون واما الذي يستعمل  
الجهال فيما بينهم فانما زادوا به شينهم واما احسن فاقاله صاحب القليل  
وهو اجدد بالقبول والتقليد لو كان جرى العادة باستعمال هذا  
النحو لكان له حجة صحيحة للزم ان يصح كل ما يستعمله العوام من نحو القصة العجم  
وبالجمل فاللحن كل الالكلام وديبل القصور في الهمم والافهام الا ترى  
ان ابا اسود الذي لا كيف يفتح بصحة الكلام والارتفاع عن طبقة  
العوام حيث يقول ولا اقول لقد راى القوم قد غلبت ولا اقول  
لبس الدر مفلوق او ما ترى ان عبد الملك بن مروان كيف  
يقول مخاطبا لخاله بن يزيد بن عبد الله تكلمني وقد دخل علي في  
اقام لساننا يعني انه جد يرب بالاحتقار حليق بالاستصغار  
لاجل طنة واما قول العوامي منطق رابع ويلحق احيانا وخرجه  
ما كان لنا ليس من ظن فيه لانه من ظن له اي قال له قول لا يفهمه و  
يخفى على غيره ثم اني لما رأيتهم لا يجوزون حول الرشد ويبدون  
ما هم من العناد ووجدت للطنن فيهم مجالا فقلت يراهم وارتكبا  
الى الله اشكو التابعين بحملهم فنون المعوش بالدهاوي  
الكو اذ ببحر يراسه بعد بس لمانه وغير بعين ثم رزقنا  
ثم نمرت عن ساق الاجتهاد وكلمت الناظرين بكحل اليرها  
فتنبعت شاع بينهم وذاع وقلبت كما يقبل المسلمة للكتا  
فجعت الا غلو المتداولة الا ما لم يصل الى السبع او غاب عن الحجة

السرها

شبكة

الألوكة

وقت جمع و ابي قلبى لا تحققة و يدى لا تنيفه رأيت ان لا اقدر  
 على قلبها بل ابي بالاول و ايام كلها اذا من لفظ منها الا و يخفى على بعض جليا  
 و ان كان عنه بعض قلبا و يحتاج الى حلة واحد و ان كان لاخر عنه غيبا  
 فاوردت الكل تعليما للمبتدى و تذكرة للمتمنى فحصل ما ارى على مائة  
 لفظ من السقط بعضها للمناسبة و بعضها للمعاد تخط و ذكرت مرعيا  
 ترتيب نحو و في المادى في الاول و الثاني دون الآخر الذي هو اسهل  
 اذ لو اعتبرت لزاد عدة الفصول الا يوافق هذا الكتاب و سميته <sup>الليزية</sup>  
 على غلط الجليل و البنية و انما اشعر في المرام مستعينا من الله الملك العلام  
 فنقول بما يجب ان يعلم ان ينبغي ان يكتب عن من لا يلفظ في اسم  
 حوزة بعض اهل اللسان مطلقا او حال من الاحوال قسم يجوز احد منهم  
 ولكن <sup>الكتاب</sup> بين اصل التضيف استعماله و قسم يجوز احد <sup>الاستعمال</sup>  
 الا من لا خبره بالكلام اما الاول فكما تصدق بفتح الدال و الجائزة بفتح الجيم  
 و كالمرة بفتح الهمزة و التخيير و اما الكسفة فالفصحى في كسرة الدال  
 في الصحاح و ناس يقولون بفتح الدال و انك المجلد و قال في القاموس بفتح  
 كدرهم قليل او مردود و اما الجائزة فاختيار صاحب الصحاح فيها كسرة الجيم  
 حيث يقول الجائزة و احلة الجائزة و القاعة بفتحها و جوز صاحب الصحاح  
 الفصحى حيث قال الجائزة اجميت و فصحى بالكسرة حيث و بالفتح  
 كسرة ياء و عكسها او بالكسرة ياء مع اجميت و اما حلقه بفتح اللام فكاه  
 يونس عن ابي عمرو بن العلاء و قال تغلب كلهم بحيرة و عاضف قال ابو عمرو  
 صنف

شبكة



الشبكية ليس في الكلام حلقه بالتحريك الا في قولهم حولا فوم حلقه  
 للذين يخلعون الشعر ذكر الكل في الصحاح و قال في القاموس قد تفتح لامها  
 و تكسر و اما التخيير يكون الحاء فقد قال في الصحاح هي بفتح الحاء و القاء  
 مكناها و قد جاءت في الشعر ساكنة الحاء و قال في القاموس هي كهمزة و  
 تسكن حاء و كافي الشعر و المفهوم من الكلامين ان التخيير يجوز اسكان  
 حاءها في ضرورة الشعر اما القسم الثالث فكلا لا يذو و التكفير بمعنى اللفظ  
 اذ لا يذو فقد استرعى صاحب الصحاح الى نفسه بطي ذكره حيث يقول اذ  
 يوذى اذنيا و اذاة فان التكون عن الشيء في موضع البيان نفى له  
 و صح صاحب القاموس بنفسه حيث قال بعد عدة المعان و المذكورة و  
 لا تقل اذياء و اما التكفير فلم يصح من الكفر بل من الكفارة و اما الذببة الى  
 الكفر فهي الاكفار قال في الصحاح الكفر دعاه كافر يقال لا تكفر احد من  
 اهل قبلك اى لا تشبهه الكفر و تكفير الجين فعل ما يجب بالحنث فيها  
 و الاسم الكفارة و قال في القاموس التكفير المعاصاة كالا حيا طغ الشاة  
 و الكفر دعاه كافر لكن شاع بين المضيفين هذان اللفظان بلا  
 نكير اذ اتفقوا فنقول لا تخطى الاصحاح في القسمين الاولين بل انعم  
 و انما تخطى في القسم الثالث اذ لا اصل له و لا مستند بل تنفويون  
 اما اختراعها محض او غيرها كما ستقف عليه فاعلم ان من جمل ما يلحقون  
 مما فاءه من لغة الابرار يزيدون فيه ياء فيقولون الايباء و كانهم  
 يظنون من الافعال قد نظمت في هذا ما يد لهم على الصواب و بين يابه

شبكة

الألوكة

من بين الابهو ابفقلت احو الجمل المعرف لا يربطه ان ينطق بالخطارام بالصوا  
 واقامن له عقل سليم ابي يابي اباؤ فموتب ومنها لفظ الاباق برند فيه  
 اكثر الناس تاء فيقولون الاباؤة زعماء منهم ان اللفظ من الافعال وغير  
 الاعمال كالافاؤة مثلا كمنه من التلافي والمهزة اصلية قال في الصيغ ابو العبد  
 يابن بكسر الباء وفتحها اي ضرب ومنه لفظ ابي ايوب وهو كنية <sup>لدين وليد</sup> كما  
 زيد الانصار اخبرني في العوام يقولون ايوب زعماء انه اسم له ومنه  
 قولهم بالاضمة على وزن فاعل وقول بعضهم بالاضمة بفتح الحاء وبالاضمة  
 على وزن كنية ففعلها الحان تحريف لفظ الاخرة وادخال اللام على الصحيح  
 حذف اللام كما نراه في موضع الحال تقول كاملان آخرة وبالاضمة وعمره  
 اي اخرة او حق الحال ان نكرة ومنه ام غيلان <sup>يكون</sup> في قوله يقولون مغيلان  
 فان زعموا انه صحيح بكثرة الاستعمال صار كانه من الفاظ العجمية قلنا قد  
 ان كثرة استعمال اللفظ لا يخبره عن الغلطة وان سلم فلا اقل  
 من معرفة الاصل عند من التحريف وان ادعوا ان سبب استعماله  
 خفة على اللسان قلنا فلم يقولون في المقياس ام القياس مع انه  
 اخف واصح وبالجملة لا نعذر احد العلم في هذا ام غيلان شجرة الثمرة  
 التي تكثر في بؤاكن الحجاز ومنه لفظ الكانات وهو كناية جمع الانبياء  
 في القاموس البعض بضم همزة وهو وهم صريح ومنه لفظ الا  
 هي اختراع محض لاصلاح ومنه لفظ الاوان هو كومان لفظا  
 ومعنى بعض الناس محيد همزة فقلت في هذا التكرار الحان ابنا الزمان

وهم الناس في لفظ الاوان ولو حاولت الحوا ومها اذنا اذن فناقض <sup>البعوض</sup>  
 الاوان ومنه لفظ الايون هو الاوان بكسر الهمزة والفتحة الغليظة  
 كذا في الصحيح والقاموس والناس يفتحون همزة وهو لحن اذ هو لفظ  
 عرفي كالد يون او دوواين لان اصله وان بدلت من الواو بين  
 ياء كاذكره في الصحيح ويمكن الاعتذار ان اصله بلاذنا تلتحقه هذه الكلمة  
 من ابنا العم وهو مفتوح الهمزة في سائهم ومنها في فاعل الباء  
 البنية بتشديد الراء الصخرة والجمع الباء والتخفيف الناس راء باعلا  
 اذ هي بالتخفيف فعليه من براء الله الحق اي خلفهم والجمع الكبرياء والبرياء  
 والهمزة مبنية ومنه لفظ البناق وهو مع افوها الباق و  
 البصا بالتخفيف والتشديد فطاء والمعنى معروف ومنها البناق  
 هي بالفتح بمعنى الجمال والاسم من البنية بكسر الباء ومنها لان في  
 والناس يفتحون الباء في الاسم من البشري ودها منهم وفتنا ومنها  
 البقم هو بالتشديد نفس عليه في القاموس فالتخفيف خطأ ولا ينقص  
 عجبي من هؤلاء القوم يشدون الخفف ويخففون المشد كاتهام  
 جلاء المعكوسين ومنها الباكورة هي من فخرات العوام وليت  
 من كلام العرب والصحاح البكر منصرف البكور على وزن تنوزو  
 بالتخفيف كسب طر هو معروف كذا في القاموس فكسر الباء مع  
 ضم اللام على ما هو المشهور خطأ ومنها لفظ الابن يقطعون  
 ما قبل الابن الواقع بين العليلين عنه ويكسرون باء مبتدئين بها

لكن كذا الفتح واليون حكاية القاموس  
 وكسر الابن او ابن كليون هو

شبكة

الألوكة

ويكونون اخره فيقولون الحمد لله بن محمود مثلاً وقد شاع بين البنين  
صلى كاد لا يتخاشى عنه الخواص ايضا لا يبار الا لسن والوجه الوادع لا  
لا سقط الهمة وانما ذكرت الابن في هذا الفصل لان اصله بنو اوس  
ومنها المبتدئ القبيح فيمن يقال مبتدئ على كذا مبنيا للمفعول بمعنى المبتدئ  
لان ارباب اللغة مطبقون على ان بنى الدار وابنتها جها بمعنى والبنين  
يخطون فيه فيقولون الامم مبتدئ على كذا زغا منهم انه لازم ومنها  
بنيا مبن كاسه اقبل اخو يوسف دم ولا تقل ابن يامين كذا في الفتوة  
وقد شاع بين ابن سنان يامين طن منهم انه لفظ عربي وليس كذلك  
بل هو اعجمي اما ابن يامين الذي ذكره طرفه بن العبد في معلقة حيث  
يحول عدولته او من سفيان بن يامين وهو رجل من اهل جازا وتاجر  
بالبحرين وليس من افنة دم ومعنى ابن يامين ابن رجل مستمسك بيانه  
ويا من ويا من السماء المشهور فكيف يصح ان يقال ابن يعقوب دم  
ابن يامين ونحوه في فصل النساء النومان من النقطه تبنه تو دم على  
وزن فوعل يقال تانت المرأة اذا وضعت اثنين في بطن نسى  
مستمة وذكره في القاموس التوام من جميع الحيوات المولود مع غيره  
في بطن ذكره او انثى ويقال تو دم للذكر وتو منه للأنثى فاذا جمعتها  
تومان وغلط الناس انهم يستعملون بمعنى التوام يقولون فلان تومان  
فلان بالادخافه طن منهم انه كلمة داودة كارتغر ان وانما ذكرت في  
اول الفصل مع انثانية واولاته واو زائدة وان شاء الله الهمة في الحقيقة

مكذوب

ومكذوب اذكرة اصحاب اللغة ومنه الترجمة هي بفتح الجيم مصدر  
على وزن المفعلة من ترجم يقال ترجمه وترجم عنه اي فسرهما وما شاع بين  
من ضمهم جيم خطأ وقد سمعت هذا اللفظ من بعض الامثال في بلاد النجف  
عليه فتفكره طويلا ثم ادري رايه الى انهما بوزن المفعلة كالتبصرة فاستحييت  
ووردت الى لم اسال عنها ومنها الترجمان يقولونه بفتح التاء وضم  
الجيم ولم يقل به احد من اصحاب اللغة قال في القاموس الترجمان كالعصفور  
والزعران والزبرقان المفسر بالذئب ومنها الهرة وك يستعملون استعمال  
شايها كان التارك فيقولون فلان مترك اذا ترك العلم او غيره  
ولا يجوز ان يكون مفعولا بمعنى الفاعل كقوله تعالى انه كان قائما وكقوله  
تعالى جابا مستورا لانه لا يجري فيه القياس بل هو مقصور على السماء  
على انه قال صاحب الكفيل في قوله تع ما تيا قيل ما تيا مفعول بمعنى  
والوجه ان الوعد هو اجتهادهم يا تونها وكذا في قوله تع جابا مستورا  
اقول ومنها انه جابا ليري فهو مستور ومنها يجوز ايراد جابا  
دون جابا فهو مستور بغيره ويمكن ان يستخرج للكرة وكذا وان كان  
وهو انهم نسبوا الى العلم تأوبا ثم شاع هذا الاستعمال حتى قيل  
ترك صنعة ايضا مترك واما المشغول فهو صحيح بلا نزاع لان من عكف  
على الشيء يشغل به عن غيره فيصح ان يقال فلان مشغول اي مشغول  
عن غيره قال في القاموس يقال شغلت عنك بكذا على ما لم يستعمل قط ومنها  
في فصل النساء النقل كعب عند الخفة ويستعمل البعض في هذا المعنى

شبكة

الألوكة

بسكون القاف وهو خطأ لانه اسم لتقبل قال في الصحاح النقل  
 الاثقال كحل واما منوصا التيب يزيدون في بين النقطه تاويج  
 شيبه وهو خطأ لانه وردت بحدة عن التاء بلا فلا بينهم فلهذا  
 التيب المراد فارت زوجها والرجل دخل بها اذ قال اللطيف في  
 ولد التيبين يعني انه لا يطلق على الرجل الا تليف في جبهه بين الكليه  
 يتخمن فوايد فلا بأس بذكره حقا علم انه قال الخلاف المفضل للبيهقي  
 في نحو فالضح طامث طالق مذهبان فعند التحليل انه على جانب طامث  
 كانه قال ذات جيض وطث وعند سيبويه انه متاويل بان ساويشي  
 حائض كقولهم غلام آفته او نيقه على تاويل النفس انما يكون في  
 الصفه الثابته واما الكاذبه فلا بد لها من علامه ان ثبت قولها  
 وطالقه الا ان اوغدا قول قد اوضح في الكوفه الفرق بين الصفه الثابته  
 والحادثة قوله نغ يوم تزورها تزل كل مرضعه عما ارضعت بان  
 هي التي في حاله الارضاع في حاله صغرها المرضعه هي التي في حاله الارضاع  
 ملقوتها البقي وذكره هو سبب اختيار المرضعه على المرضعه كل المراء  
 تعظم شأن الزلزله وهي اذ فلهذا علم قال المصنف المفضل في الكوفين  
 يبطل جري الضام على الناقه واجل والعشق على المرأة والرجل يعني ان  
 مذعب الكوفين هو ان تدف التاء من نحو حائض للاستغناء عنه  
 هذا الاعمراض مبدون ولكن الاعمراض باثبات التاء في اوصافه  
 بالاشبا من امره مصيبه وكلمه محربه على ما ذكره في الصحاح بسريه

لما ذكره وهو يجوز لا موجب لانهم يقولون الا تيان بالثاء في صورة الالف  
 جري على الاصل كما علم في المرأة قال في الصحاح يقال امرأه حامل وحامله  
 اذا كانت ضليعه من حامل قال هذا لغت لا يكون الا لثاء ومن قال  
 حامله ينادى على حملت فهي حامله وانشد متمحصنت النون له  
 بيوم واني لكل حامله تمام فاذا حملت المرأة شيئا على ظهرها فهي حامله  
 لان التاء انما تلحق بلفظ فما لا يكون للمذكوره لا حاجه فيه الى علامه التاء  
 فان التاء بما قام هو على الاصل هذا قول اهل الكوفه انتهى واما  
 اطنبت الكلام في هذا المقام تكتيه للفوايد ومنه في ضلال  
 جاد الاخرى هي فعلى كمنها الاله ال مرهله والهام يستعملون  
 بالبعجه المكسورة ويصفونها بالاول فيكون فرها ثلثه حرفيات  
 قلب المرهله معجمه والفتحة كسرة والثانيه تذكيره او الكذا  
 جاد الاخرى يقولون جادى اثاره بلثاء والصحاح الاخره في التاء  
 او الاخرى وبها معرفتها من اسماء الشهور فاد قال اللام في وهما  
 صحیح وكذا ربيع الاول وربيع الآخر في الشهور واما ربيع الاخر  
 فالربيع الاول باللام ومنه في فصل الحاء الحبا يستعملون  
 في النغيات التي تعلق على وجه الماء بضم الاله المرهله وهو فطاء اذ هو  
 الحجة فالصحاح فتح الحاء قال في القاموس باب الحاء كسجا فقايمه  
 التي تطفو كانها القوارير ومنه الحجة بفتح الهمزة بمعنى  
 الحب فضم الهمزة كما يفعل كسبعض فطاء ومنه كسب كسب الحاء

هذا الاعمراض مبدون ولكن الاعمراض باثبات التاء في اوصافه بالاشبا من امره مصيبه وكلمه محربه على ما ذكره في الصحاح بسريه

لان ما

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بالحاء المهملة ما مشتبه بين العوام بالمعجمة كقشرة ما يرويه من الانبا  
 وهو وهم بل بالحاء المهملة قال في القاموس كعب كعبه مشوب بالبحر الذي  
 يكتب به لانه كان صاحب كعب قال صاحب القاموس كعب البحر ويكسر ولا  
 الاخبار فلفه الاخبار فيها كلام ايضا اذ ما وصفه النفا بالبحر  
 ولا يسع كعب الاخبار الا في الروايات ومنها المستعمل هو كعب الكفا  
 بمعنى المحكم يقال كعبه فاستعمل في ما يحكمه لكن مشتبه بين كعب  
 فتح كاه وهو خطأ اذ هو لازم ومنها الحانث بكسر الحاء بمعنى  
 اكلف في اليقين وقد ضنت كعلم الشهرور بين الناس الحنث  
 وهو لمن ومنها لفظ الحنيد بالحاء المهملة من السعال  
 والحنون يستعملونه بالمعجمة لعدم زوال الكزازة عنهم بحسب  
 طرف من العلم بل ربما سمعوا الحق فلا ينتبهون لان ترك الحاء كلف  
 سعب ولا يسمون اياه بالمعجمة في الحقيقة ومنها الحنوا وهو حن  
 جنس الحن واصله بيان ذكره في القاموس فاسكان الياء فيه  
 كما يفعل العامة لمن ومنها لفظ الحنل كلف المتجر المدسوس  
 من الحيار وقد حبل من باب طرب فالحجيد زيادة الياء مما يوجب  
 الحنل وكذا الحنل على ما يستعملها البعض ومنها الحنث  
 وهو ايضا على وزن كسف وقد حنث الشيء من بكسامل  
 فالحنثان بالياء انا هو من فستوة الطبع ومنها الحنثان  
 وهو يفتح الحاء وسكون الياء وكسر الياء سحر يند وهو معروف

مكرونة

ممدود في الارض وهو معروف القناء فتعرف بعض الناس اياه وتعلم  
 فيه ضربان وهزاران تعرف على ومنها في فصل الكمال الكراب  
 بسكون الهزة العادة والفتح وقد حرك فاستعمال الناس اياه  
 بمعنى الادب فظاه مخض ومنها الكدعاوي هي كسما جمع الكدعوي وكعب  
 الواو كما يفعل البعض فظاه ومنها الكدانية هي معروف فليس بعض  
 الناس فيها بتقديم النون على الياء وتوسم دنانية من الجاهل كناية  
 وعن اللفظ دنانية ومنها الادوية والادوية على وزن الالفلة  
 من جموع الفلولة ولان تلفت الامتداد العوام ومنها في فصل  
 الكمال الاذعان الفلوطية من حيث انهم لم تعلموه بمعنى الادراك  
 فيقولون اذعنت بمعنى فهمت والطبع اذعنت له ومعناه الخفية  
 والزل والانقياد واذعان الشيء للشيء قبولها اياه وانقياد  
 له ومن ادرك المعنى في الادراك ينقاد له طبعه ويقبله حق القبول فيها  
 وقع الناس في الفلوطية ومنها الاذنان تقع في بعض حنثه القرف  
 الزاير عن الاذنان فذعموا انها اذنان على وزن افعال جمع ذنب  
 بعض الاثم وهو عيب الاذنان جمع ذنب يفتح النون لاجمع ذنب كذا  
 فان بعد ذنوب قال في القاموس الذنوب الاثم والجمع الذنوب جمع  
 الذنوبات وبالفتح كذا واه الاذنان وقد ذكر في الصفة ان فلان  
 بسكون العين لا يجمع في غير الاذنان فظاه افعال الاذنان معروفا  
 كشكل اشكال وسمع وسماع وسمع السماع وفتح واخره وخره

شبكة



في قوله انه محمول على طرفة العين فاعبارة بكلمة الكثرة مصدر من اذنب وهو اللطام  
 لئلا يجره اذ المنفوع عنه كسب الذنب لا الذنب نفسه الا يرى ان معنى  
 ينهي عن الاتيان به وعن القرب منه فعلم ان العبارة بكلمة اصابة  
 المحر وطرفة المفضل منوصلة في فصل الكراهية تبيط تقول انكس فلان  
 مرتبة هكذا على البناء المفعول للفاعل فظاهرا والصحيح المربط بكذا  
 على بناء المفعول لان ارتباط متعدي كبريط اتفقت عليه الامة اللغوية ومنها  
 المرثية ايضا اذ امكنه واعدت محاسنه وكذا اذا نظمت فيه شعره  
 فتشديد التاكس باء فالحن محض وهذا المصدر ربيضا وقارة الى  
 فاعلمها فيقال مرثية فلان الشاعرا واخرى المفعول بها فيقال  
 فلان المروم واما التصيد فمراد في بياض منوصلة الفاهية في تحفة  
 مصدر كطواعية يقال فلان في رفايته من العليش ورفايته محض  
 اي ذو سعة وحبوب ولبز والنكس يلحنون فيها بتشديد اياء  
 ومنوصلة الرق وهو بالكس مصدر بمعنى العبودية قول النكس رقية  
 فظاهرا فاشترى ونحوه فصل الزاء الزعيم هو بمعنى الكفيل قال سبانه  
 وتعاكسية ولما جاء به قل يعبر وانا به زعيم اي كفيل وفي الحديث  
 الزعيم غارم وبمعنى السيد والرئيس كما ذكر في كتاب اللغة فاستعمال  
 النكس اياه بمعنى الزعيم من الزعم الذي هو الحسب بنى على الزعم  
 الفاسد ومنها الزعامة هي بفتح الزاء بمعنى الكفالة والسبأ  
 فكس بعض النكس زاء غلط ومنوصلة المرثية هو لفظ اصرعه

في قوله انكس فلان المراد في بياض منوصلة الفاهية في تحفة

النكس

النكس واستعملوه وقالوا فلان مرثية للبلغم بمعنى الزايدة البلمغ  
 ولا اصل له في كلام العرب اصلا لانهم استعملوا الافعال من زار  
 ولا حاجة به لان زار مشتق من بين الهم والمنتعدى يقال زار الشيء  
 وزاد غيره ومنوصلة في فصل السين لفظ السابق هو مصدر من  
 باب ضرب والنكس يزيدون فيه تاء فيقولون سبقه زامن  
 مصدر سبق فهو منهم من لم يكن ان يقال يجوز ان يكون التاء  
 للمرة كاصرية مثلا يكون سقاوا هذا لكن من تتعق مواضع استعمال  
 يعرف انهم لا يقصدون بها المرة ولا يخطبوا لهم معنى المرة اصلا  
 يستعملونها بمعنى المرة فيقولون هو من قبيل سبقه اللسان  
 ولا معنى لا اعتبار المرة هناك ومنوصلة التا بقية وسببه عدم التقاء  
 الياج من افواهم كأنهم غير مؤاندين به والاكيف يخفي على الفاعل  
 مثالها وبعضهم يستعمل التا بقية بلا موصوف وهو قرين للعو  
 از يمكن جعلها الموصوف مؤنث كالحقوق مثلا ويكون ايضا جعل التا  
 لانقل لانهم جعلوها من عدال لا سيما ولكن العرب ما استعملتها بالتا  
 ولاقاتها من الوصفية الى الاسمية ومنها السحور وهو بالسفتح  
 اسم لا يحميه به كالصوح والقبوق اسمان لا يشبهان في الصبأ والشعا  
 ففتح السين كما يفعل البعض فظاهرا ومنوصلة الشكر يريدون به  
 بعض النكس الفا في صيرته من البلمغ وهو لفظ معرب بمعنى معروف  
 ومنوصلة الس على وزن كفف تقول شين شيس اي سهل و

في قوله انكس فلان المراد في بياض منوصلة الفاهية في تحفة

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ورجل شئ الى اثنين منقاد و فلان سلس البول اذا كان لا يملك مسك  
 فاسلبه زيادة البياض على ما هو المثل هو غير سلس بل هو كمن يحض في كل  
 والح بين المار بين من قبله وكذلك قولهم فلان سلس البول بفتح اللام  
 وقد عرفت انه بكسر اللام ومنه التسمية هو مصدر من شئ على وزن نفل  
 وكسر اللام ليلاء وقولهم شئ بفتح اللام وكذا التسمية بكسر اللام كمن يحض  
 لفظ مسيلة واسم كذا بفتح اللام وهو من شئ بفتح اللام وتسمى الصفة  
 الكذب منه ومنه السهل هو ضد الجبل والارض سهلة وقد شاع بين  
 سائل يقولون بموضع اذا شئ سوا كان قريب من الجبل او لا وهو سائل  
 وهو خطأ ايضا ذال سائل هو شاطئ البحر معدودة من سائل ايضا  
 ومعنى السائل المسحوق لان الماء يسجل الى لونه وقشره فهو مقلوب بالمعنى  
 ذو سائل من الماء اذا اذ تفع الى ثم جزه في فطر عليه ذكره في القاموس  
 ومنه في فصل الشين الشبابة هي لفظة مستعملة بين النساء  
 لكن لا يصح لها والصحيح الشبه بفتح الشين فتقول بينهما شبه واجمع مشابه  
 على غير قياسه واذا استعمل الفعل تقول اشبه بشبه سبها ولا يستعمل  
 الشدائي من الشبه كالاستعمل المصدر من الشبه ومنها نقيب الشراف  
 يلحن فيه البعض يحذف الالف ومنها الشكل يلحنون فيه البعض يزار  
 الالف فيقولون شاكل واظن ان هذا الالف مسروق من الشراف  
 ولو انهم نقلوا هذا الالف الى موضعه لاستراحو من اللحنين وارا  
 حوا ومنه في فصل المصدر المحرف هو بكسر الراء وفتح النون والطاء

ملان

لمن لانه ما ضيه صرف من باب ضرب ومنه الصلابة بتسديد اللام  
 اخذ عنها الصابنا واستعملوا ما كثرها من الالف المراهلة كالرقية و  
 المذكورة والمصدر هو الصلاح والصلاح ومنه في فصل النظار المظلم  
 هي بكسر اللام على وزن المحمودة مصدر ظلم قال في الصحاح ظلمه يظلمه بالضم ظلمما  
 ومظلمة والناس يفتخرون لامها فيقولون متلا منب التيم مظلمة  
 بفتح اللام اعني ظلم وهو خطأ اذ هي بفتح اللام ما تطلبه من الظلم  
 هو اسم ما اضر منك كالظلام على ان وجب القاموس لم يذكر فيها الا الكسر  
 وما يجب ان يثبت على ان المصدر الحقيقي الظلم بفتح النظار ذكره في الصحاح  
 ويغير منه ان الظلم بالضم فهو في الاصل اسم منه وان شاع استعمال  
 موضع المصدر ومنه الظلام هو كسبي اول الليل او زهاب النور  
 فتم النظار على ما يسع من البعض من ظلمة الجبل ومنه في فصل العين  
 المعجبة بين الناس المعجبة الجيم وهو خطأ قال في الصحاح المعجبة  
 وبذاته على ما لم يتسم فاعل فهو معجبة الجيم والاسم المعجبة من  
 المعدن هو بكسر الهمزة المثبت الجواهر من ذهب في حوه من معدن بالبول  
 يعدن بالكسرة اي اقام ومنه جنات عدن اي جنات اقامة قال  
 في الصحاح ومنه تسمى المعدن لان الناس يقيمون الصيف والشتاء  
 قال وم تركه كل شئ معدنه اقول الاقرب انهم نسبة اقامة الى المعدن  
 ابو اليشيرة الى الناس فقالوا المعدن الذي تركه كاسبق انفسهم  
 كل شئ معدنه وهو المتبادر من اضافة المعدن الى الذهب والفضة ويشتق

شبكة

الألوكة

يقولون معدن الذهب الفضة ويؤرب باقلت قول صاحب القاموس  
 بعد ما قال للقائمة اهل فيه ولا يأتى اياه في من المعضل هو كمثل  
 لفظ مخمر اعقل الامه مستند واستغلق ففتح الفاء على ما يسمع  
 من ان سرسج باب اللحن من الاصل اي جمع عطف بكسر العين بمعنى  
 جانب الشيء والجانبان العطفان ومنها قول الجبلي لاني بذي الادراك  
 تشبه اعطاء قضان به وقد ورد في طيبي حرور ما في القضي سببان  
 وروى سرو والناس يسبو بها جمع العطف بفتح العين بمعنى  
 الاشفاق فيقولون لا يبعد من الظامونا واعطافه ان يفعل ذلك  
 ومنها لفظ المعاف عقد المناب هذا اللفظ شاع بينهم يعافه  
 من يسمه يستعملونه بمعنى المعفو ولا يراى هذا الذي اصرحوه ام دادو  
 انباء الافعال من عفا فوفعوا ومنها قولهم علانيا هذا اللفظ شاع  
 بينهم لكن الصحيح العلانية من قولهم فلان عاى تخفيف الميم  
 منسوب اليه العاة يقال فلان عاى اي واحد من العاة من العى  
 بفتح اليم مصدر من عى من باب صدى وقد شاع بين العميان سكان  
 ميم من العيان هو بكسر العين مصدر من عاين الشيء عيانا  
 راء بعينه والناس يستعملونه بفتح العين وهو خطأ لان العياى  
 بفتح العين مصدر من عان الماء والدمع اي سال من لفظ العيون  
 هو بفتح العين الجبوة وكسر العين على كسفاق خطأ لانه اذا كسر  
 يلزم التاء كعبشة راضية من في فصل العين الغذاء هو بالذال

اليم

العجم على وزن ك وما به نما الجسم وقوامه هكذا فسه في القاموس  
 وقال في الصحاح الغذاء ما يتغذى به من طعام او شراب وقد شاع بين  
 الناس بالمدك المرهنة سما لما يؤكل فقط فقيه غلطان من غلظ  
 من الغذاء بالفتح والمد صد العشاء من بفتح طعم الغذاء كما ان العشاء  
 بالفتح والمد ايضا طعام العشاء من التفوط هو واوى و  
 المعنى معروف فالتعليق بالياء اشنع منه من غلظون من الغلظ  
 على ما هو داثرهم من جعل الهمزة بعد الالف الفاعل ياء وقد ورد من  
 الغيبة اي بكسر العين اسم من الاغتياب وهو ان يتكلم فلان ان  
 مستورا بكلام صادق ولو سمعه لغمه وان كان كذبا يسمى بهتاناً  
 فتح غيبها على كل شاع بينهم فتح لبا بالجهل اذ هو بفتح الغين من  
 بمعنى الغيبة من في فصل الفاء الفراغة هي لمن استعملوه من تزيين  
 لاصد لكن الصحيح الفراغ بلاناً قال في الصحاح القاموس فرغ منه كمنع  
 وسمع ونصرف وفاقوا واذا ذكر في الصحاح له هذا المصدرين من  
 الفراغة الا من اصون بنا من الفعل هو بالفتح مصدر فعل  
 وقا بعضهم واوينا اليهم من الجيران والفعل بالكسر الاسم لكن  
 اشتهد بين القامة كسر الفاء في المصدر ايضا فهذا الكسر  
 الكلمة وسبح لها من الاقعى هو كاعى حية فكة الكسر من  
 مع فتح اللام في التلى غريب من الفلكة هي من اللفظ التي  
 انة دعوه لا يستعملون في صيق الحيا كما منهم استعملوا من لفظ

شبكة

الألوكة

لفظ الافك فقالوا بمن فلكية وهو مظهر كل اى اصابه الفلك شدة و  
منها التقويين يلحن فيه بعض الجمل بتقدير الو او مع قولهم بانه  
من فو هن و منوز في فصل القاف القوا بل يستعملون في  
قابل وهي قابل فواعل في الصفة مع قاعلة الافو اس على ما في  
في مع فارس على ما عرف في موضع التعم الا ان يقال انها جمع  
لصفة فو كس مؤنث مثل المادة القابلة لكنه بعد ضم صاعن و  
استعمالهم يقولون هو قابل هو لاء قوا بل منوز قابل وكذا  
وبيل ايضا ما على فاعيل ابناء آدم صلوات الله على نبينا وعلينا وكذا  
يلحنون فيها بخلاف ايتا و منوز القافية هو فو كس ان الراء معونة  
والعوام يلحنون فيها بكرة الراء وتشديد اليا و منوز القواف  
هو كشد اذ باع القزو وهو الاير سم لكن شاع بين العوام  
الفرار بالغيث و منوز المقصد هو بكرة الصاد موضع القصد  
وفتح النكس صاده خطأ اذ هو من باب ضرب اما المفضل وان  
كان من باب ضرب ايضا الا انه جاء في الضخ ايضا كما اطل اللغة  
حيث قال المفضل بفتح السين ذكر المفضل الموح و منوز القضاة  
على وزن فعلة مع مختص بان قص كالعادة والعصاة فتشديد  
بعض الناقصين صاده خطأ و منوز التقاضي هو مصدر التقاض  
من قضى واكثر العوام يفتحون صاده كما يفتحون لام التسلية  
وقدمت و منوز القويج الخطاء فيه انهم يستعملون في مع الظرف

المنزل

وكذا كبل هو من معدى بعينه فخرج الثقل والرجح واما اللفظ  
فقد قال صاحب القاموس القويج وقد نكس لانه و يفتح اللام و  
يضم و منوز القنديل هو بكرة القاف معروف و وزنه فعيل للفعلة  
وفتح القاف لحن مشهور و منوز في فصل الكا اكر ابيه هي  
بالتخفيف من مصادر كرسه فتشديد اليا على ما فعله البعض  
ما يكرهه السمع ويجبه الرزوق و منوز في فصل اللام اللكنة هي ضم  
اليام عجمة في اللحن و يقال رجل الكن وقد لحن من باب طرب كما  
ذكره في اللغة وما زلت سمع من بعض العوام التحريف بهذه الكنة  
وقلب اللام را و رأى بعض الناس من جارك امثال هذه الالفاظ  
يصيرون ولا يدرون اصابتهم وتارة يخطون ولا يدرون ولا  
شعرهم لا يرجعون الى اللفظة فيما شكل عليهم فتخرجوا من ظلمة الشك  
الى نور اليقين و منوز في فصل النون المنيرة هو بكرة النون من النيرة  
بميت يجعله اهل اللغة من الموازين لكنه شاع بين العوام ميم وكذا  
ضم ميم المنارة عند البعض و مفتوحة ايمم والنيرة الرفع قال في القاموس  
نيرة الشئ رفعه ومنه المنيرة و منوز المنزل هو بضم النون ايضا  
ما يهيا للتنزيل اي الضيف والعوام يزيدون فيه او اوليس التنزيل  
الا مصدر بمعنى الهبوط والكلول نزل من العلو اي هبط ونزل بالمكان  
اي كل فيه ومنه المنزل و منوز النزالة هي كالزكام يقال به نزله و الجمع  
نزلات والهي نون يعبرون عنها بالنزالة ويجسعونها على النوازل و خطا

و منوز في فصل الهمزة بفتحها  
فبها زيادة اليا فيقولون العبيدة

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

اذا نزلت هي الشريعة من شدايد الله تنزل بالانس كما يفتح عنه كتب الله  
 ومنها المنسوب باجمع منسوبة او منسوب من غير ذوى الصول لكن شاع بين  
 الناس اطلاقها على الطائفة المنسوبة اليها الا كما به يقال فلان من منسوبات  
 فلانهم يقصدون بذلك الحاقهم بالبرهان اليها اولاد ادرى له وجه صحة  
 الابان يتكلف يقال هي من الطوائف المنسوبة اليها على هذا اجمع الطائفة المنسوبة  
 تقول هذه الطائفة المنسوبة اليها هو لاء الطوائف منسوبة اليها كذا لكن  
 يبطل قولهم زيد من منسوبات عمرو اذا لا يصح ان يقال زيد من الطوائف المنسوبة  
 اليها فلان لا يلائم ان يكون زيد طائفة اذ واحد الطوائف هي الطائفة بل  
 العياع ان يقال زيد من الطائفة المنسوبة اليها عمرو ومنها النفس هو ذلك  
 معروف وزيادة الياء على ما هو الشايع من العوام خطأ لان النقر ليس  
 الخاق ايجيب والطبيب الماهر النظار على ما ذكره في القاموس لا يجوز زيادة  
 الياء في الكداء لكن دار الجاهل ليس له رواء ومنه عرق النساء  
 بالفتح والقصر عرق وذكره في الصحاح نقلا عن الاصمعي انه قال لا تقل عرق  
 النساء قال ابن السكيت هو عرق النساء وذكره في القاموس نقلا عن  
 الكزنجي انه قال لا تقل عرق النساء بالكس لان الشيء لا يضاف اليه  
 انتهى والعدم يقولون عرق النساء بالكس والرد ولا يعرفه معناه المعنى  
 في بطن ان عرق منسوبات النكات هي بكسر النون

جمع نكته واذا ضمت النون حذف الالف  
 وكثير من الناس يسمون النون و  
**دينون الالف**  
 ١٠٤  
 م

لا يجوز اضافة الالف  
 الى الخاص فتاوى

لم

٢٥  
 وبيان  
 هذا الجيب  
 وبيان  
 ١٠

تجدد ووفيق تخرير وجود زور لاء رزول لهن بورد وعون نزل عسى نور

بمن هو زور في نار  
 ندر فكر اجمع زور بانما عسفة  
 ليرجوا وصول قدم قدم

الكتاب لامثال التي طرق ايق  
 طرايق العدل وحقايق الفضل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العظيم المنته	المالح الفضل لاهل السنة
ثم الصلوة والسلام نلتس	على نبى دينه لا يندرس
لقد اذ في خبر مشتهر	رواه كل حافظ معتبرا
بانة في راس كل مائة	يبعث ربنا لهذه الامنة
مينا عليها عالما يجدد	دين الهدى لانه مجتهد
فكان عند المائة الا و عمر	خليفة العدل باجماع و قر
والشاعى كان عند الثامنة	طاه من العلوم السارة
وابن شريح ثالث الامنة	والاشعوى عمدت من امتي
والباقلان رابع او سهل	او الاسوان خلف قد حل
والخمس الجبر وهو الغزالي	وعده مائة من جدالي
والسادس الفخر الامام الرازي	والرافعي مثله يوازي
والسابع الراجي الى المرات	ابن دقيق العيد باقفاي
والثامن الجبر وهو البلقيني	او الحافظ الامام زين الديني
وتاسع الشين جاست العود	لا يخلف البارى فيها ما وعد
وقدر حوت اننى المجدد	فيها بفضل الله ليس امجد
واخر الشين فيها ياتي	عيسى بنى الله ذى الايات

فاتي باب غير  
 وباني بلا صوة

مناي راست  
 د شدك ايا عنه لطفاي  
 كلك ك قبوك بوز سهو اسي

١٠

شبكة  
**الألوكة**  
 www.alukah.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِتَقِي

الحمد لله العلي الكبير القدم العليم الجبار البصير منسحق كل شئ ومبيد ومبدئ كل شئ  
ومبيد ومبدئ كل مكان وموجد ومحدث كل زمان ومفسد فلا تجرؤ الامكنة والاقطار  
والايهية الازمنة والادوار ولا يدرك العيون والابصار ولا يغيره الليل والنهار حدة  
على ما اتاناها عن حزبل نعمانه ونسأله ان يصلي على محمد واصحابه **اما** بعد فان اصح ما  
نطق به لسان واعرب عنه بيان وانطوى عليه كتاب وانتهى اليه خطاب ما زادني قبح  
البصيرة وعاد بفضي السيرة وطرق طرائق العدل وبين حقائق الفضل فصار يدركه للجناب  
ومن حق لاسر آراء واما ما للعلمان يرجع اليه السيرة ويبنى عليه السياسة وينظم به الاسباب  
ويجتمتع فيه الآداب فان الادب اذ بان ادب شرعي وادب سبكي فالادب الشرعي  
ما وقع الزماني والادب السياسة ما عر الارضي وكلاهما يرجع الى العدل الذي به سلامة  
السلطان وعارة البلد ان وصلح الرعية وكما المرية وان من ترك الفضل ظلم  
ومن جرب الارضي ظلم غيره **قال افلاطون** بالعدل نبات الاشياء وبالجزور والها  
لان المعتدل هو الذي لا يزول **قال** بعضهم لداكسندرا اصل نفسك لنفسك يكن الناس  
بتعالك **وقال بقراط** من رضي عن نفسه كثر سخط الناس **وقال ارسطو** وان من  
خاف سر كاضد امرك **وقال** من خاف اسامك اعتقد مسامك وقد هجرت  
من انت اكلك ثماني في ذلك الفاظ وجزءة وفضولا قصبوة وارجي نيا ما جرى الامان  
وجعلنا بامثلا للولاء والعمال وقصدنا فيما الفناء وجه الافتقار وكنه الاختصار ليقل  
لعه ويسهل حفظه وجعلته فضولا في ثمانية ابواب **الباب الاول**

واعلم انما التعدية ان  
اعاد صحة السورة

في الاستعانة على فضيلة العلم والعدل **الباب الثاني** فيما يستعان به على  
الزهد والعبادة **الباب الثالث** فيما يستعان به على ادب اللسان **الباب**  
**الرابع** فيما يستعان به على ادب النفس **الباب الخامس** في الاستعانة على مكارم الاخلاق  
**الباب السادس** في الاستعانة على حسن السير **الباب السابع** في الاستعانة  
على حسن السيرة **الباب الثامن** في الاستعانة على حسن البلاء **الباب**

**الاول** في الاستعانة على فضيلة العلم والعدل العلم افضل وافضل جليلة والعقل  
افضل فيه العلم افضل خلف والعمل به اشر <sup>يلد</sup> من ركبها ذل ومن صجرها فضل حسن  
الادب يستريح النسب من اعجب الحمد مطية تصعب عقله الادب مال واستعماله  
منع الكرم خير من بذل اللينم بما اقبلت على الجاهل بالاتفاق وادبرت عن العاقل مع  
الاسحة ما نها سهم مع جهل او فانك منها فعنه مع عقل فلا يمكنك ذلك على الرغمة والزهد  
في العقل فدوله الجاهل من الممكنات ودوله العاقل من اللدويس من امكنة سئى من ذاته  
كن استوجب بالآه واداة فدوله الجاهل الذي كمن الى العقلة ودوله العاقل كالشعب  
الذي كمن الى الوصلة خير العقل وسر المصائب الجهل من كان ذاعلم حصل خاتم الملك  
في يده ومن كان سعي بومه لغدة من صاحب العلاء وقر من صاحب السهأ حقد  
**الباب الثاني** في الاستعانة على الزهد والعبادة من قنع باليسر من  
الرزق استغنى عن الخلق من قنع باليسر رضي بالمقدور من رضي اصبر على البلاء  
من حاشبه سلم ومن حفظ دينه غم السكس الفوق والطبع يذل الامير من طال املة

والجمالة اقرب تلف صح

ترفع تكب و  
المال اصلا والقياس عليه

خير المنصب

اصطبر من الضيق



ساعة من اتقى الله وقاه ومن اعتم به نجاه القناعة غر المعسر والصدقة كبر الموصى  
من صبر نال المنى ومن شكر حصن النفي قوة الدين من صدق اليقين نال النقص <sup>انقضت</sup>  
ساعة من دبرك لا يقطع من عرك الرضا بالكفاف يؤدي الى العفاف من عاد  
الى ذنبه فقد اجترأ على ربه من رجع الى التوبة برأى عن العقوبة من سالم الناس سلم ومن  
قل من اجر غم يرم ينفع خير من دينار بفض الدنيا حلم والاعتراف بالسيء من اعتبر  
بامته من جمع الغيرة ونزل عن غف اعلم ان الرب لا يموت وان القضاء لا يفوت فقل  
ما شئت فانك ملائمة وافعل ما هويت فانك مجازية من طول املك في قصر املك <sup>اوله قصر</sup>  
ولا يغرنك من النفس هذه البر قليلة وسلامة المرء اسجد من رضى بما اتاه الله من جزاه  
لم ينعم ما راه في غيره من نفر اذى لم يقدر ومن ماله لم ينصر من لم ينطق الموت ولده لم يعظ  
بقول احد من ارضى سلطانا جابرا اسخط ربا قادرا من استغنى بالله عن الناس امن  
عن الافلاس **الباب الثالث** فما يستعان على ادب النساء وفي عيني  
حليما الزم الصمت تعد في نفسك عاقلا وفي جملتك قاضلا وفي قدرتك حكما  
وفي جرك عيما واياك وفضول الكلام فانها نظير من عيوبك ما بطن ويجرك من  
عدوك ما سكن كلام المرء بان عقله وترجمان فضله فاصره على اجمل وافقر منه  
على العليل واياك وما يستخط سلطانك ويوحش احوالك في اسخط سلطان تعرض  
للينة ومن اوحش احواله برأى من الحربة كل يعرف بقوله ويوصف بفعله فقل  
سديا وان فعل عهد الزم الصمت فانه يلبسك صنوف المحنة ويؤمنك سوء المصيبة

وانت فصح

انقضت

اوله قصر

خذله

م

من استخف باخوانه خذل ومن اجترأ على سلطنة قتل كثره المقال على السمع  
وكثرة السؤال توجب المنع فاد اجامت فلا تقصر واذا لاجت فلا تكثر من كثر  
كلامه كثر اثمه وزالت هيبة وطالت عيبه اعقل لسائك الاعن غطت مس  
تكثر لها اجراما وتجل بمنها تزيها واماك وما سقم من الكلام فانه ينفر عنك الكلام  
ويجبر عليك اللبام الحمر خير من الهذر لا تلاح من يبسط عليك يده ولا يبر اذ من يجمع  
فك موله وان صحتك اولى لك ما بعد المحزون وانصغرها ما يردوه السموف لا تخاف  
من يدهلك خوفه ويملكك سيفه فرب حجة تأتي على مهجة وقرعة تورد الى غصه واياك  
والبجاج فانه يوغر القلوب ويهيج الحروب اسندل بقول الرجل على عقله وعلى اصله  
بنعله فما الحش كريمة ولا اوحش <sup>الشيء</sup> الا ليم اذ استبكت عن الجامل فتد او سعة جوابا  
دارجته عذابا **الباب الرابع** في الاسعاه على ادب النفس استخفن  
بشريف ولا تيسلن الى سخي ولا تقولن بجا ولا تتعانن نكرا من استخف سلطانا  
دل على جنونه ومن استخف بشريف دل لوم اصله ومن مال الى سخي فلبال عن  
صنف عقله ومن قال مجرا يضع قدره ومن فعل نكرا اربع درج وكل امر  
يعرف بضده ويرغب عن مثله لم تفك على فح مقاتك ولوام افعا لك قبل ان  
يلوهمك صدق بناصح او عدو وكاشح لا يستبدل بتدبيرك ولا تخفن بايرك  
فمن استبد بتدبيره ضل ومن استخف باميره ذل اذا حضرت مجالس الملوك فعض  
عيبك وضم شفتيك ولا تغل بغيرهم مالا تقوله بخبرتهم ولا تاتاهن من ان يكون لهم عليك

قال

الألوكة

www.alukah.net

عيون ترفع اليهم اجسادك و يورد عليهم اسرارك فاذا اجلست على مواضع الملوك  
 ففهم عن الكلام ولا تستمع على الطعام واذا احذتك الملك فاستمع اليه واقبل بوجهك  
 عليه ولا تعرض عن قوله ولا تقارض بشدة واذا اجفك الامير خاصته او اهتك لمعا  
 فلا يومن على دعوة فلا تثمت على عطسه ولا تأس له عن حاله ولا تلمه بالسلام ولا  
 تغاضب بالكلام فاذا لاعب فاستغل حسن الادب واستوف حسن اللقب وسأوه  
 في المداعسة وجاهه في المطالبة واياك والقدح في الملوك وان مضى زمانهم  
 وانقض سلطانهم واذا اهتك الملك لاخصاصه واناره وجعلك في طبقة  
 ساءه فلا تحسد به باديا ولا تعده حده تانيا ولا تعرض عنه اذا اجرو ولا تكن عليه  
 اذا استجبره ويكن العاطف شمه لا تمل ومعانك محيجه لا تخجل واذا اجالست الملك  
 فاستغل الوقت واخفظ الاسرار ولا يجلتك بمسلطتهم لك وفي لظمت اياك على  
 ازالة الحسد واصفاء الحرمة فاذا زاله الحسد يوجب الغضب والدمار **الباب**  
**الخامس** في الاسعانة على مكارم الاخلاق خيرا لا امور على شرف خيرا وخيرا لا اعمال  
 ما استحق شكرا ابعد اللهم اربها من الكلام وصفا اللوازم من افضل المكارم شكر  
 الصنایع من اقوى الزرايع من بطيدة بالانعام صارت نعمته على الدوام من اما  
 شهوة احياء وروية من وجه رغبته اليك اوجب معونته عليك من لم يقبل التوبة  
 عظمت خطيئته ولم يحسن الى التائب فبجساسة من انعم تقضي حق السيادة ومن  
 شكر استحق الزيادة احسن حسن الك وابق اليك رهن العضايل اصطنع الاصل

قضاء

داس

ع

وراس الزد اهل اصطناع الاراذل من اعظم الفجائع اضاء الصنایع من تعدي على  
 جارة استعدي على لوم خارة حسن اللقا بولد حسن اللحن المطل شمة المعين واياك  
 احد النجسين شكر الاله بطول الشاوشنكر الولاه بصدق الولاء اجل النوال ما وصل  
 قبل السؤال من حسن صفاوة ووجب اصطفاه من زال احسانه استحالة المنجس  
 منع العطا منع الشا ومن منع الاحل سلب الامكان من عفا عن العينة كف عن  
 الربية من عال حسن الشيم منه عامله حسن الحكم عنه احسن رعاية اجهات واقبل  
 على اهل المروءات فان رعاية الحرمة تدل على كرم الشمة والاقبال على ذوى المروءة  
 عجز عن سرف الهمة اذا اشرف الخلق لطف النطق اذا اكرمت السجدة الطوية من اذل  
 فلسه اعزفت احسن الى من له قدمه في الاصل وسابغه في العصل ولا يزهدهك فيسوء  
 الخدعة وادبار الدولة عنه فانك لا تخلوا في اصطناعك له واحسانك اليه  
 من نعمه يملك رزقا ومكرمه حسنة توفى جهتها **الباب السادس**  
 في الاسعانة على حسن السيرورة بالراعي نفع الرعية وتملك البرية من عدل في  
 سلطنة استغنى عن اعوانه الظلم سببه النعم والبغى بجلبه هو النعم اقرب الاشياء  
 صرعة الظلوم واتخذ السهام دعوة المظالم من طال غم ابدال سلطنة من صغر  
 كان حفته من رزع العدو ان حصده الخسران من بصر الحق ظهر الحق اعتبر بمن مضى  
 بملك ولا يكثر عبرة لمن بعدك استغن بالصبر على اعمالك وبالزجر على اعمالك  
 تباع مرادك **الباب السابع** في الاسعانة على حسن السيرورة

محمد



آفة الملوك سوء السيرة وآفة الوزراء بخت السيرة وآفة الجند مخالفة العادة  
وآفة الرعية مفارقة الطاعة آفة المنعم فتح وآفة المذنب حسن الظن آفة العلماء  
الحرم والجمع وآفة الفتن الكبر والحق وآفة الزيادة الرغبة في الدنيا آفة الحزم  
الاراء الغفلة آفة الاسراء من قعد عن جبينه اقامة الشدايد ومن نام عن  
عدوه ايقظ المكائد علم ان السجاية نار وقوتها عار والعلم بهاد نارة  
والثقة بها عباوه لان الذي يحمل الساع على سعابته قلبه ورجع او شتم طمع اولوم  
طبع او طلب نفع فاعرض عن السعاة وعدهم في جملة العداة لانهم يسيرون  
ذمتك ويزيلون نعتك وينقضون عهدك ويتكلمون بخون جنك وريعتك  
اربعه للخ منها جاهل قول بلا معنى وفضل ملاجدوى وخصومة بلا طائل ومناظرة  
بلا حاصل اربعة تولد الجحيم استرو بئذ البر وقصد الوفاق وترك النفاق  
اربعه يعرفون بارج الكاتب بكاتبه والعالم بجوابه والحكيم بانعاده والحليم  
باحتماله **الباب الثامن** في الاستعانة على السيرة  
من وثق يافته اغناه ومن توكل عليه كفاه ومن حافظت خافته ومن  
عرفت تمت معرفته الصدق راس الدين والزهد اساس اليقين والتقوى  
خير زاد والدين اقوى عاذا حق اقوى ظهير والباطل اضعف نصير من زلت البخل  
زالت عنه العقل من حسن حاله احسن محالة رب عطبت قلبك طلب  
وميتت تحت امينة كل محنة الى زوال وكل نعمة الى انتقال من اعظم الذنوب

هذه رتبة الظالم  
وتحذرون وان تخلص  
من عدل فتهت

من اعظم الذنوب  
التي توجب  
القتل  
الذي لا  
يغفر  
الله له  
ان يترك  
الظلم  
والظلم  
الذي لا  
يغفر  
الله له  
ان يترك  
الظلم  
والظلم  
الذي لا  
يغفر  
الله له

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيئنة على المديني واليمين على من انكر  
امر بهند الحديث اكان بين الصالحين وما اذا كان بين الصالح والظالم  
فاليمين على الصالح وان كان المديني لان الطالح لا يخاف من الله تعالى ولا يعرف  
حرمة اليمين واذا جاء الصالح والطالح عند القاضي بالمخامة ولا بينة بينهما  
فاليمين على الصالح بالوجهين اى حالة الاكراه لان اليمين متعلق بالدين  
والنفس ولا يجوز لمن اتلف نفسه او دينه لقوله تعالى ولا تلقوا بايمانكم  
الى التهلكة لان الطالح لا يبالي هلاك دينه بل يهلك الكفر لقوله صلى الله  
عليه وسلم الجاهل عدو الله وعدو نفسه كيف يكون صادقا غيره  
ولا يجوز للقاضي ان يحلف الطالح والفاجر والقاسق لانهم لا يخافون  
من الله تعالى وان حلف القاضي يكفر بغيره بالله التميع العليم لانه  
اهان كلام الله تعالى لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة ليمانكم والعرضة  
المشتقة الوجه واليدين والمعقد من هذه الاية لا تجعلون الله  
على الكذب والطالح والفاجر والقاسق كلام كذب لقوله تعالى ومن  
لم يكلم بما اتى الله فاولئك هم الكافرون نقل من تفسير

من اعظم الذنوب  
التي توجب  
القتل  
الذي لا  
يغفر  
الله له  
ان يترك  
الظلم  
والظلم  
الذي لا  
يغفر  
الله له  
ان يترك  
الظلم  
والظلم  
الذي لا  
يغفر  
الله له

واذن في الناس الجاهلون حالما مشاة جمع راجل كهاجم وقام وقرى يضم الراء المحفوف  
وعلى كل صامر اي وكنائما على كل نعم من زول انعمه بجد الكفر فله ياتين صفة لصاحبه  
على معناه وقرى ياتون صفة للرجال وهو الركاكة كمن  
وما تولى مستانف انصاء لا حوران يكون صفة لرجال الرجال  
لان صدهما منصوب الا حوران ولو قلت راسه ريدا وورس  
وكذا الرخصة رجال وورس يكون صفة للرجال والركبان وهو ردا وما ذكرنا لسائر العادل





بيانية لا يكون مخالفة للقيام الا في قوله وضعت له صيغ المصدر ما عرفت انها حقيقة في ان اثره الاثر  
 وان اراد طرف النسبة اعني الحد الذي اوجده الفاعل فان تأثيره بنسبة بين وبين ذلك الحد على ان  
 يكون الاضافة لامية لزوم مخالفة في مسج المصدر ايضا واما تفسيره الحاصل بالمصدر بالهيئة التي عني  
 بها المصدر المبني للفاعل والمنفعل فغير مخالفة للمحققين ايضا لانها تحصل بالحد الذي فسره السيد الحاصل  
 بالمصدر به فيها متغيران بالذات فان العالمية مثلا انما تحصل بسبب العلم لان معناه كونه بحيث  
 قام به العلم ولا شك في كونه غير العلم لا يقال لم لا يجوز ان يكون مراد السيد بالحد تلك الهيئة فان الحد  
 هو المعنى القائم بالغير وهي كذلك لاننا نقول قد صرح المحقق الرضي ان المنفعل المطلق الذي هو عبارة  
 عنه ما اوجده فاعل الفعل والاجل قيامه به صار فاعلا وهي ليست كذلك فان ضاربه زيد في ضرب زيد بالاجل  
 صدور الضرب منه وقيامه به وكونه ضاربا بغيره العقل بعد صدور الضرب منه وقيل به صيرورة  
 فاعلا ثم انكاره ما هو المشهور بين المحققين من ان بناء المصدر تارة للفاعل وتارة للمنفعل وحمله  
 على التامح ليس بسيد ايضا لان علامة الحقيقة تباين اللفظ من اللفظ من غير حاجة الى الترتيب  
 وهي موجودة هنا كما في الالفاظ المشتركة وقوله ولا قابل به ان اراد به عدم النقل عن المتقدمين فالنقل  
 غير لازم وان اراد نقل عدم الاشتراك فليات بما يحصل به الفكاك وما ذكره مولانا عصام الدين في شرحه  
 على الكافية مما يدل على ان المصدر المبني للمنفعل من قوله اذ لو كان لم يكن الفعل المبني للمنفعل على طريقة  
 الوقوع بل يكون كالمعروف على طريقة القيام الا ان المعروف طريق قيام المبني للفاعل والمجهول طريق قيام  
 المصدر المبني للمنفعل فالمصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل والفعل المورف وضع نسبة القيام بالفاعل  
 والمجهول نسبة الوقوع على المنفعل وانما نشأ القول بالمصدر المبني للمنفعل من عدم الفرق بين اللفظ  
 المصدر الحاصل بالحق الباء المصدرى ووضع اللفظ للمعنى المصدرى والاول عام كالضاربية و  
 المضربية بلا شبهة بخلاف الثاني انتهى فغيره بحث اذا ملازمة في قوله لو كان آه ثم جواز بنا المصدر  
 للمنفعل من غير حرج منه من الفعل وعدمها لا يستلزم عدمه اخصار فائدة بناءه فيها على ان المحقق  
 الرضي فسر طريقة القيام بان لا يغير صيغة الفعل فيقول كيف يكون المجهول على تقدير حرجه من المبني  
 للمنفعل منه على طريقة القيام وقد غيرت اليد غير ان يقول تفسيره مبني على كون المجهول موضوعا لنسبة وقوع  
 ما هو صفة للفاعل على المنفعل لان النسبة قيام المبني للمنفعل به والاسوي بين المعروف والمجهول

خ كونهما

في كونها على طريقة القيام لان اسناد المجهول على طرز قيام المبني للمنفعل كما ان اسناد المعروف على  
 طرز قيام ما هو للفاعل في اصل كلامه انه لو وضع المجهول ايضا لنسبة القيام لما كان تخصيص  
 طريقة قيام الفعل باحد الاسنادين وجه ذلك ان يقول قيام ما هو مبني للمنفعل ووقوع  
 ما هو مبني للفاعل متلازمان وكان مقتضى الظننا على حرجه المبني للمنفعل من الفعل المجهول  
 ان يعتبر اسناده على طريقة القيام ايضا لكنهم عدلوا عنه الى لازمه ظاهرا للفرق بين الاسنادين  
 في مقام التعريف والابعد في مثل هذا وسيجي ما هو التحقيق في الجواب ولا يخفى عليك ان اتباع  
 ما هو المشهور بين المحققين في مصطلحات القوم واعتباراتهم اول من اتبع غيره اذ لم يكن الحق  
 في طاعة حرافة عنان العناية نحو فاعله تحقيق معنى صيغ المصدر الحاصل بالمصدر والفظا  
 المصدر وكون المصدر مبني للفاعل والمنفعل على ما هو المشهور بين الفحول ولا يشترط منهم  
 ما ليس صريحا ان يتلقى بالعيول ثم ان الحاصل بالمصدر الذي هو المنفعل المطلق المورث بالحد  
 والاثر قد يكون قايما بالفاعل حقيقة كما في طرف زيد وقد يكون قايما بالفاعل وغيره كما في الامور  
 النسبية كالقرب البعد والفاعل والمنفعل كما في المصدر المتعدى كما حققه الرضي في محن  
 صرح بان الحاصل بالمصدر هو الاثر دون التاثير والتاثير العلامة تنارع المحض للمحاسب  
 في الاصول وذكر الشئ المحقق القاضي عضد وجواب المعتدلة عن استدلالهم على ان اسم الفاعل  
 قد يشق من الشئ باعتبار فعل لغيره بان يشبث قائل وضارب والقتل والضرب حصل للمقتول  
 والمضروب انه لان ان مجرد الاشتقاق هو الاثر بل تاثير ذلك وهو قايما بعلمها انتهى وفيه  
 تسليم كون الاثر الذي هو الحاصل بالمصدر قايما بالمنفعل ويمكن حمله على ما حققه الرضي في الافعال  
 المتعدية من ان الاثر فيها قايما بالفاعل والمنفعل كالضرب القايما بالضارب والمضروب من حيث  
 صدورهما عن احدهما ووقوعه على الآخر وتعل في حاشية على شرح مختصر الاتحاد الخارجي بين  
 التاثير والاثر على ما هو راي الاشاعة لا ينافي الاختلاف ونسب المفهوم والاعتبار فان الضو  
 الحاصل من الشمس في البيت موجود لكن اذا نبت الشمس يسمى استضاءة اشهرى وكانه اراد  
 بالاتحاد الخارجي انه لم يتحقق الاضافة والاستضاءة في الخارج امر ازيد على الضوء والاصح الحكم  
 بان النسبة التي من الامور الاعتبارية هي عن الموجود الخارجي والله اعلم وفي التوضيح للفعل

شبكة

الألوكة

يراد به المعنى الذي وضع المصدر بازياء ويمكن ان يراد به الحاصل بالمصدر فانه اذا تحرك زيد فبفتح  
 قام به الحركة فان اراد بها الحركة طالته التي يكون للمتحرك في اي جزء يفرغ من اجزاء المسافة فهي  
 للمعنى الثاني وان اراد بها ابقاء تلك الحركة فهي المعنى الاول والمعنى الثاني موجود في الخارج اما الاول  
 فانه يعتبره العقل ولا وجود له في الخارج انتهى وفي التلويح ان كثيرا من المصادر بما يحصل  
 به للفاعل معنى ثابت قائم به كما اذا قام زيد فحصل له هيئة هي القيام او تحرك فحصل له هيئة  
 هي الحركة فلفظ الفعل وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس ابقاء الفاعل ذلك الامر  
 وهو المعنى للمصدر ويستعمل كثيرا كاحداث الحركة واجادها في ذات الموقع والمحدث فانه  
 يحرك لا كما يقبل الحركة في قسم حتى يكون تحريكا وكما يقاوم القيام والتعود في ذاته وقد يطلق  
 على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الابقاع وهو المعنى الحاصل بالمصدر ويكون وصفا للقيام  
 او كيفية كاطارة وفي شرح العقائد المحقق السعدي اني اذا قلنا افعال العباد مخلوقة لله  
 او للعبد لم يزد بالفعل المعنى المصدرى الذي هو الابداء والابقاع بل الحاصل بالمصدر الذي  
 هو متعلق الابداء والابقاع اعني ما يشاهد من الحركات وعن بعض الافاضل في حاشيته شرح  
 المذكور اطلاق المصدر على نفس الاحداث وعلى الهيئة المذكورة شايخ فيما بينهم واطلاق  
 المصدر على كل منهما حقيقة وقد لطفنا عليك في فعل عبارات المحققين ليكون فيما نحن  
 بصدد بيانه على التبيين وتلخيص الكلام في تحقيق المقام ان الفاعل اذا صدر منه الفعل  
 المتعدي لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع  
 على المفعول بتاثير من الفاعل او غيره قائم من حيث المصدر ومن حيث الوقوع بالمفعول  
 فاذا نظرت الى قيام ذلك لاثره في الفاعل ولا حظت كون الذات بحيث قام به كان ذلك  
 الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولا حظت كون  
 الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت  
 الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة  
 وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومعنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل خير من الفعل  
 المعلوم والمبني للمفعول خير من الفعل المجهول اعتبار الكونين في مفردهما معهما معني خبر زيد

هذا هو المعنى الذي وضع المصدر بازياء ويمكن ان يراد به الحاصل بالمصدر فانه اذا تحرك زيد فبفتح قام به الحركة فان اراد بها الحركة طالته التي يكون للمتحرك في اي جزء يفرغ من اجزاء المسافة فهي للمعنى الثاني وان اراد بها ابقاء تلك الحركة فهي المعنى الاول والمعنى الثاني موجود في الخارج اما الاول فانه يعتبره العقل ولا وجود له في الخارج انتهى وفي التلويح ان كثيرا من المصادر بما يحصل به للفاعل معنى ثابت قائم به كما اذا قام زيد فحصل له هيئة هي القيام او تحرك فحصل له هيئة هي الحركة فلفظ الفعل وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس ابقاء الفاعل ذلك الامر وهو المعنى للمصدر ويستعمل كثيرا كاحداث الحركة واجادها في ذات الموقع والمحدث فانه يحرك لا كما يقبل الحركة في قسم حتى يكون تحريكا وكما يقاوم القيام والتعود في ذاته وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الابقاع وهو المعنى الحاصل بالمصدر ويكون وصفا للقيام او كيفية كاطارة وفي شرح العقائد المحقق السعدي اني اذا قلنا افعال العباد مخلوقة لله او للعبد لم يزد بالفعل المعنى المصدرى الذي هو الابداء والابقاع بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الابداء والابقاع اعني ما يشاهد من الحركات وعن بعض الافاضل في حاشيته شرح المذكور اطلاق المصدر على نفس الاحداث وعلى الهيئة المذكورة شايخ فيما بينهم واطلاق المصدر على كل منهما حقيقة وقد لطفنا عليك في فعل عبارات المحققين ليكون فيما نحن بصدد بيانه على التبيين وتلخيص الكلام في تحقيق المقام ان الفاعل اذا صدر منه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتاثير من الفاعل او غيره قائم من حيث المصدر ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك لاثره في الفاعل ولا حظت كون الذات بحيث قام به كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولا حظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومعنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل خير من الفعل المعلوم والمبني للمفعول خير من الفعل المجهول اعتبار الكونين في مفردهما معهما معني خبر زيد

كونه

قال الاستاذ قدس سره اعلم ان الشيخ ابا المحسن الاشعري امام اهل السنة ومقدمهم ثم الشيخ  
 ابو المنصور الماتريدي وان اصحاب الشافعي واتباعه تابعوه له اي الى الحق الاشعري في اصول  
 وشافعي في الفروع وان اصحاب ابي حنيفة تابعوه الشيخ ابو منصور الماتريدي في اصول والاشعري  
 حنيفة في الفروع كذا افادنا بفيض مشايخنا رحمهم الله ولا نزاع بين الشيخين واتباع الاثنان  
 غير مسئلة الاولى قال الماتريدي التكوين صفة ازلية قائمة بذات الله تعالى كجميع صفاته هو  
 غير المكون ويتعلق بالمكون من العالم وكل جزء منه بوقت وجوده كان ارادة الله تعالى ازلية يتعلق  
 به بالمرادات بوقت وجودها وكذا قدرته تعالى ازلية مع مقدورها وقال الاشعري انها صفة  
 حادثه غير قائمة بذات الله تعالى وهي من الصفات العقلية عنده لانه الصفات ازلية والصفات العقلية  
 كلها حادثه كالتكوين والابداء ويتعلق بوجود العالم بخلاف كون المسئلة الثانية قال الماتريدي  
 كلام الله ليس بجمع وانما المسموع الدال عليه وقال الاشعري لا هو المشهور من حكاية موسى  
 عليه السلام قال ابن فورك المسموع عند قراءة القارئ القارئ وكلام الله تعالى وقال القاض  
 الباقاني كلام الله تعالى غير مسموع مع العادة الحارة ولكن يجوز ان يسمع الله تعالى من شاء من خلقه  
 بخلاف قياس العادة من غير واسطة الحروف والصوت قال ابو اسحق الاسفرائيني ومن تبعه  
 ان كلام الله غير مسموع اصلا وهو اختيار الشيخ ابو منصور الماتريدي في المسئلة الثالثة قال  
 الماتريدي صانع العالم بالحكمة سواء كان بجمعة العلم او بجمعة الاحكام وقال الاشعري ان كانت  
 جمعة العلم هي صفة ازلية قائمة بذات الله تعالى وان كانت جمعة الاحكام هي صفة حادثه من قبيل التكوين  
 لا يوصف ذات البارئ بها المسئلة الرابعة قال الماتريدي ان الله سبحانه يريد بجميع الكائنات  
 جوهر او عرضا طاعة او معصية الا ان الطاعة تقع بمشيئة الله و ارادته وقضائه و قدرته و رضائه  
 ومعصيته وان المعصية تقع بمشيئة الله و ارادته وقضائه ~~و~~ لا يرضاه و محبة واعرض  
 وقال الاشعري ان رضاه انما يتناول جميع الكائنات كارادة المسئلة الخامسة تكلفها  
 اطلاق ليس بجائز عند الماتريدي في الجملة لا يطاق عنده جائزه وكلاهما جائزان عند الاشعري  
 المسئلة السادسة تكلفها التكليف معلوم بالعقل لا بالفعل الذي يدرك بالاشياء  
 وقبحها وها يدرك وهو العلم بالانوار وشك النعم وان الموقف والموجب هو الله تعالى ولكن بعد العلم  
 الرسول غم حقه قال الامير واحد في الجمل ~~في~~ خلق السموات والارض ولولا سبقت  
 رسولا لوجب على الخلق معرفة بقولهم وقال الاشعري لا يجوز التكليف بغير العلم  
 ان يدرك من بعض الاشياء وعند الاشعري جميع الاحكام المتعلقة بالتكليف بغير العلم  
 قال الماتريدي قد سعد الشقي وقد شقي العبد وقال الاشعري لا اعتبار بالسعادة والشقاوة الا عند  
 الحاشية والقافية المسئلة السابعة الفعول من الكفر ليس بجائز وقال الاشعري يجوز عقلا لا سيما المسئلة  
 قال الماتريدي تخليد المؤمنين في النار وتخليد الكافرين في الجنة لا يجوز عقلا لا سيما المسئلة  
 قال بعض الماتريدي الاسم والمسمى واحد وقال الاشعري بالتفريق بينهما وبين التسمية وفيهم من قال  
 ان الثلاثة اقلام قسم عينه وقسم غيره وقسم ليس بعينه ولا بغيره والاتفاق على ان التسمية بغيرها  
 وهي ما قامت بالمسمى كذا في بداية الكلام المسئلة الثامنة عشر قال الماتريدي المذكورة شرط في التسمية  
 حتى لا يجوز ان يكون الاثنان شيئا وقال الاشعري ليس المذكورة شرطا ~~في~~ لا يجوز ان يكون الاثنان شيئا  
 المسئلة الثانية عشر قال الماتريدي فعل العبد يسمى كسبا لا خلقا وفضل الحق يسمى خلقا لا كسبا  
 والفعل شيئا ولها وقال الاشعري الفعل عبارة عن الابداء حقيقة وكسب العبد يسمى خلقا لا كسبا  
 وقد تورد القادر خلقا وما لا يجوز تورد القادر به كسبا

هذا هو المعنى الذي وضع المصدر بازياء ويمكن ان يراد به الحاصل بالمصدر فانه اذا تحرك زيد فبفتح قام به الحركة فان اراد بها الحركة طالته التي يكون للمتحرك في اي جزء يفرغ من اجزاء المسافة فهي للمعنى الثاني وان اراد بها ابقاء تلك الحركة فهي المعنى الاول والمعنى الثاني موجود في الخارج اما الاول فانه يعتبره العقل ولا وجود له في الخارج انتهى وفي التلويح ان كثيرا من المصادر بما يحصل به للفاعل معنى ثابت قائم به كما اذا قام زيد فحصل له هيئة هي القيام او تحرك فحصل له هيئة هي الحركة فلفظ الفعل وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس ابقاء الفاعل ذلك الامر وهو المعنى للمصدر ويستعمل كثيرا كاحداث الحركة واجادها في ذات الموقع والمحدث فانه يحرك لا كما يقبل الحركة في قسم حتى يكون تحريكا وكما يقاوم القيام والتعود في ذاته وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الابقاع وهو المعنى الحاصل بالمصدر ويكون وصفا للقيام او كيفية كاطارة وفي شرح العقائد المحقق السعدي اني اذا قلنا افعال العباد مخلوقة لله او للعبد لم يزد بالفعل المعنى المصدرى الذي هو الابداء والابقاع بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الابداء والابقاع اعني ما يشاهد من الحركات وعن بعض الافاضل في حاشيته شرح المذكور اطلاق المصدر على نفس الاحداث وعلى الهيئة المذكورة شايخ فيما بينهم واطلاق المصدر على كل منهما حقيقة وقد لطفنا عليك في فعل عبارات المحققين ليكون فيما نحن بصدد بيانه على التبيين وتلخيص الكلام في تحقيق المقام ان الفاعل اذا صدر منه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتاثير من الفاعل او غيره قائم من حيث المصدر ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك لاثره في الفاعل ولا حظت كون الذات بحيث قام به كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولا حظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومعنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل خير من الفعل المعلوم والمبني للمفعول خير من الفعل المجهول اعتبار الكونين في مفردهما معهما معني خبر زيد

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد سئلت عن بيان عود ما قالوا ان ضمير الشأن يستعمل  
مخالف القياس بوجه فقلت مستدنا من ابي الوهب لمراجعة الى كتب معتبر بين ذوي اللسان  
ان ضمير الشأن انه الضمير الذي يجمع الشأن فالتسمية به كونه بمعنى الشأن لا رجوع اليه وكذا الحال في  
ضمير القصة ان ضمير القصة باعتبار ان معنى القصة لا رجوع اليها القصة فتبين من ان تقع في الخطام  
ضمير غائب مفرد مبهم غير راجع الى شيء يفسر بجملة بعدها ضميرها بلا رابط ولا يقع متبوعا  
بتوابع هذا ما اخذت من امتحان الاذكياء قال العلامة التفتازاني في المطول وختار بانث هذا الضمير  
اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة كقولهم طمعت في قوله فانها تعني الاضمار قصد الى المطابقة لا ان  
راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع في الاسرى غرضه وهي زيد عالم وان كان القيلس يقتضض ضوازة  
انت جهمير بك اذا احطت اطراف الكلام تقدم على استخراج الوصف الختم هذا هذا البيان  
وشكر الله المستعان ولئن شكرتم لازيدنكم الاول كونه غير راجع الى شيء مع انه ضمير غائب وان  
كونه مفسرا بجملة مع انه مفرد اذ نفس الشيء تعريف كما قال ميرزا جان في صفة حكمة العين والثالث  
كون المحرك ضمرا عنه لا رابطا والرابع عدم كونه متبوعا بتوابع مع انه مندر اليه والامس اختيار  
تأنيته باعتبار كون المؤنث عمدة في الجملة والكل مخالف للقياس لعل وجه ارتكابهم خلاف القياس  
لكون ايهامه مقصود الميهم لان ذكر الشيء فيها ثم غير اوقع في النفس من ذكره لولا مفسرا حتى  
كتبه الضعيف الامدس محمد صابو الاحد من شرهاسد اذا حد

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد فقد وقفت في هذا الزمان على رسالة  
تبين ان ضمير الشأن مخالف للقياس من جهة اوجه بلا ايقان فاروت ان كتب رسالة محورة بديعة  
مختصة فكثيرتها التذكرة وانه هو الوقت للتصريح فنقول ومنه انه المدد في القول والبيان  
اعلم ان المترد في كتب معتبر ان ووجه مخالفه ضمير الشأن لقياس سائر الضمائر فقلت  
اصدها عوده الى ما بعد لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم ولا شيء منها وثانيها ان  
مفسر لا يكون الاجلة وثالثها ان لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع انه لا يعمل  
فيه الا ابتداء او احد توابعه والخامس انه ملازم للافراد فلا يشي ولا يجمع وان خسر بحيث او  
احاديث وقد صرح بذلك العلامة النجاشي في هذا من الانصاري في معنى اللبيب وتبع جمع  
منهم الجملة السوطي في الاتقان في علوم القرآن قال الرمزي ان الاوجه الختم او لا كذا  
في هذا الرمزي كون الاسماء تنزل من السماء تثبت بالرمز ولم يتفحص من الصريح فوقع في  
الخط في البعض فقد وافق القوم في الوصف الثاني والوصف الرابع وضبط في الاول والثالث والخامس  
وقد جمع ايضا تخصص الخامس بالهداية لعل بعد تذكره باعتبار كون المذكور مدركا وما رجاه  
بقوله لعل وجه ارتكابهم خلاف القياس لكونه ايهام مقصود الميهم لان ذكر الشيء فيها ثم مفسرا  
اوقع في النفس من ذكره لولا مفسرا انتهى مما اشار اليه غير واحد منهم الشيخ الرضخ في شرح  
الكافية وهذا ما اردنا ايراده من بيان الوصف الختم بما روي الاجمال والحمد لله على الجمال  
قال وكنته فقير صمته ابي الوهب وقد فتح اسم المدرس بدر بن محمد كانه في كان ويسر له  
فضلا اخص شونات امكن هذا الوقت لما هو وكان والحمد لله على الذي بعزته وحلال  
تمت الصالحات

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى قد سئلت منا بعض من استفاد منا ان الباء التي  
صلة الاختصاص هل تدخل على المقصور عليه ام على المقصور واجبت مستدنا من ابي الوهب  
ان المختار عند الشرف العلامة المشهور لا تدخل الباء الاعلى المقصور عليه فيقال اختص الجود  
زيد اي صارا مقصورا على زيد لا يتجاوز الا غير وهو الاستعمال الاصح العربي وان المسلك  
لشريف ملك الفاضل عبد الرحمن الحام في الفوائد الضيائية عند قول ابن الحاجب و  
اختص المندوب بوا حث قال ممتازا به وقال الفاضل عصام الدين بغيره ان تعلق قوله  
بوا بالاختصاص بتضمين معنى التمييز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص  
لا تدخل الاعلى المقصور عليه فيندرج في العلامة التفتازاني حيث قال العربي دخول الباء  
في الاختصاص على المقصور به وهو الرد بان الباء الراضلة على المقصور ليس صلة الاختصاص  
والعربي في صلة دخول الباء على المقصور على انتهى وهذا ظهر فاد ما قال التفتازاني  
في التلويح وهي تدخل على المقصور كثيرا فيحمل على القلب لما ان استعمال الباء في المقصور عليه  
هو الذي يتبادر اليه الوهم كثيرا وما قاله في شرح المفتاح عند قوله المص واما الحالة التي تقتض  
الفضل اذا كان مراد التكلم تخصيصا للمندوب بالبناء الراضلة على المقصور عليه  
وهذا عبارة عرفية والعربي ان يدخل الباء على المقصور انتهى مع ان بين كلامه تدافع  
كما قال عز في زاده في حاشية شرح المنار قال بعض المدققين لان حمل العبارة على القلب  
لمجرد تبادر خلفه الى الوهم لا يبيح ودعوى الفرد اصطلاح وحمل كلام على غير المختار  
ان كلامنا ويختار في الكون العربية لانه الكون العربية وحمل كلام على القلب نطف وبالجملة  
فالا عتداء على ما قاله العلامة والفرير الفهاية فخذ به وكن من الشاكرين والحمد لله رب العالمين  
والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله اجمعين كتب الضعيف الرضخ محمد صابو الاحد من شرهاسد اذا حد

الحمد لله وحده والصلوة على نبيه وبعد اعلم ان الباء التي تقع صلة الاختصاص ونحوها مسالك  
المسلك الاول ما ذهب اليه العلامة الثاني المحقق التفتازاني في غير واحد من كتبه وهو ان الباء  
الراضلة على المقصور عليه عبارة عرفية والراضلة على المقصور عليه هي العربية  
وهي تدخل على المقصور كثيرا فيحمل على القلب لما ان استعمال الباء في المقصور عليه هو الذي  
يتبادر الى الوهم كثيرا وقال في شرح المفتاح الباء داخلة على المقصور عليه وهي عبارة  
عرفية عامة والعربية هي ان تدخل الباء على المقصور وهو الاستعمال الشايح وقال  
في صفة العوض معنى اختصاص زيد بالقيام انه بين الاشخاص منود بذلك الوصف لا يتصف  
به غيره فالباء داخلة في المقصور قال انه لا يختص برحمة من يشاء وقد مر ان يختص  
من بين الاوصاف بالقيام لا يتصف بغيره اي مقصور على القيام لا يتجاوز الا القصور قال الباء  
فالحق داخلة على المقصور عليه والاستعمال العربي هو الاول انتهى والحمد لله على الجمال  
المسلك الثاني ما ذهب اليه المحقق الشريف قدس سره المنيق في غير واحد من كتبه ان الباء  
في الباء التي تقع صلة نحو الاختصاص لا معنى التمييز فيكون الكلام من قصر المسند على المسند اليه  
دخلت على غيره فيرجع الاختصاص الى معنى التمييز فيكون الكلام من قصر المسند على المسند اليه

فقلنا نخصك بالعبادة معناه يميزك وتفردك من بين المعبودات بالعبادة فكون  
العبادة مقصورا عليه تقا وكذا قوله واختص المندوب بواى ميز المندوب عن المنادى  
بواى فكونه واختصه بالمندوب وكذا قوله ثم تخص برحمة من شاء وبالجملة تخصيه  
شئ آخر في قوة تمييز الاضرب فاما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف  
هت صار كما في حقيقة واما ان يجعل من باب التضمن بشهادة المعنى فلا يلاحظ المعنيان  
معاً ويكون البناء المذكورة صلة للمضمون به فنقدر المضمون فيه اخرى فيقال في تخصك بالعبادة  
مثلا يميزك بها مخصصا اياها بك لا قره المحقق في حاشيته المطولة عند ما قال التفتازاني  
في المطول مثل ما قال في كتبه الثلثة عند قوله مصنف واما الفصل فلتخصيصه بالسند  
وتبع المحقق على هذا الملك جمع كثير منهم العلامة الجامع حيث قال عند قول ابن الحاجب  
واختص المندوب بواى ممتازا به وقال عصام الدين في حاشيته يعني ان تعلق قوله  
بواى بالاختصاص بتضمن معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان البناء الى صلة الاختصاص  
لا تدخل الاعمال المقصور عليه فغيره وعلى العلامة التفتازاني حيث قال العرفي دخول  
البناء في الاختصاص على المقصور به ووجه الردان البناء الداخلة على المقصور ليس  
صلة الاختصاص والعرفي في صلاته دخولها على المقصور عليه انتهى وغالب المحققين  
تبعوا المحقق الشريف قدس سره الملك الثالث ما سلكه السيد احمد الخفاجي  
في حاشيته على تفسير البيضاوي وفي شرحه على شفاء العيسى قال انما اقول هذا  
كلام غير محرر لان الظاهر سند حقيقة الى كل منها وقد يترجم احدها بحسب المقام  
فان الفاعل الحقيقي من قام به الفعل لا من اوجده كما صفة في الاصول فاذا السند الى  
احدهما حقيقة تفتي دخول البناء على الاخر لان قيام الاختصاص به اما بحسب  
نفس الامر والاستحقاق او بقصد ويطلب فعل الاول سند حقيقة للمقصور  
لانه اختص بنفسه وعلى الثاني سند للمقصور عليه حقيقة لانه يفعل مثالا  
ما ت رص عن ابن وهال تخص المال بالابن فنقول اختص مال فلان بائنه  
دون خاله فلو كان له ابنا كان حاز احد هما المال تفضيلا فاللائق ان يقول اختص  
الابن بالمال فتعين دخول البناء على المقصور عليه نفي الثاني بالعكس فالظن ان كلا  
منها يصح صحيح لغة بها وليس المعنى فيها واحد كما زعم وهذا انما يميز حيطه وفي كلام  
اللفويين ما يصرح بما قلنا قال صاحب الاسنى خصه بكذا فاخص به وفي  
مردات الراغب التخصيص تورد الشئ بما لا يشاركه فيه الجملة وكذا اول اقتصار  
فيه بلاغة عند الكرام كتبه الفقير في اسم المدرس بدرنده دار الجمل والمحدث والدة

والمحمد بن وصره

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

هذا هو الحديث الثاني  
في سنة ابن كمال

هذا هو الحديث الثاني  
في سنة ابن كمال

حديث يتردد ولا تعرفه او بشرا او لا تعرفه المراد من التيسير في التهيئة لكثرة فهم  
كل من لا يظن له قال المفتر في تفسير قوله كما منبهره ان في تهيئة من يتر الفرس  
للوكوب اذا اسرجهما والجهد ومنه قوله هم كل من سير لما ظن له اشهره لا ما يقابل التعير  
فلا يكون قوله ولا تعرفه انما كيدا لما قبله بل شيا فالتوا والواصله اصحاب الفاصلة  
واذا عرفت انما فقد عرفت ان الشريف الفاضل غافل عن تفسير التيسير بالتهيئة  
حيث قلنا في الحاشية المنقولة منه على شهم المقتض ان كل احد موقوف لما ظن للاجله وير عليه ذلك

حديث اذا تحير في الامور واستعجنوا من اصحاب القبور ويحتمل ان يكون المراد من اصحاب  
القبور في الحديث المذكور الاصباة الذين استقلوا امر النبي المختار في قوله موتوا قبل ان تموتوا فماتوا  
بالاختيار قبل موتهم بالاضطرار

قال العلامة النعماني في ربيع الابرار اذا اراد البناء على كسب اذرع ما دس بها يد يا افسح  
الغاسق في ابن تيرد

حديث دفن البنات من المكرمات قد اشد اباح من النفس القبر ففي شرق البنات  
ودفنها يردن من المكرمات اما تروى الله تعالى اسمه قد وضع النفس في جنب البنات  
قال الامام القيس في رسالته المعروفة بسمااء الوهب فاما بنات النفس الكبري فانها سبعة  
كواكب اذا اعتزفت على خيبره الوهب كانت جنوبي النور قدس منها اربعة كواكب على  
مربع من تطلبت سجدتها الوهب النفس والثلاثة الباقية ظف النفس تسع البنات  
وتسع القوس من النفس كجوز والذئب بلون العنان والذئب وهو علم المظفر القائد  
والثلاثة على خطه تقوس وضع العنان كوكب صغير سمي السرما ويه يحقق الشان  
ابصارهم وقال في كواكب النور قد ان كوكبان احداهما نور من الآخرة جهة الشمال لا يكاد في الربيع  
يغيبان ويبرزان في ران العباد دون النزاعين ويشكل معهما كوكبان ضفان على شكل ربع  
فيه طول سبع النفس الاصفه وتلو هذا النفس كواكب ثلثة على تقوس آفواها انورها وتسع  
جدي وسبع كجيمع بنات نفس الصغرى تشبهها بنات نفس الكبري



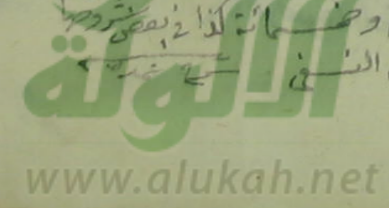


حديث لا يكون المؤمن طعانا ولا لعانا قال العلامة النخعي في الاساس ومن الجاز  
 طعن فيه وعليه ١١ طعانا في احوال الناس وفي حديث لا يكون للمؤمن طعانا ولا لعانا  
 وقال صاحب الكفاية في شرح كتاب الكليات من السدانة اللعن على نوعي احداهما  
 الطرد من رحمة الله وذلك لا يكون الا للكافر واللعنة الابعد من درية الابرار ومقام  
 الصالحين ١١ والمراد من قوله دم المختار ملعون لان عند اهل السنة لا يباح من الايمان باللعنة  
 كسيرة في قتادون حافظ الدين الكردي اللعن على يزيد بن جوز ولكن ينبغي ان لا يفعل كذا  
 على نجاشي ويحكي عن الامام قوام الذي الصغار انه قال لا يباح باللعن على يزيد ولا يجوز  
 اللعن على معاوية لانه قال للمؤمنين وكاتب الوحي وذو السابغة والفقوة الكثرة وعال  
 الفاروق وذي النورين لكنهم اخطوا اجتهادا في تجاوز الله عنه ببركة هبة سيدنا عم  
 وكيف الله عن تعظيمه لستوعه وصاحبه دم وسنن ابن جوزي عن يزيد وابيه فقال  
 قال عم من دخل دار ابن سفيان فهو آمن وعلمنا ان اياه دخل داره فصار آمنا والابن لم  
 يوطأ فاقم يصم صاحب خبر وكفى ان اللعن يزيد على استهزاء كونه وتواتر فضاه شتمه على  
 ما عرف تفاصيله والا فاللعن على الشخص وان كان فاسقا لا يجوز خلاف اللعن على  
 جنس كقوله لولا الالفه الله على الظالمين لا يكلمهم ولا يناديهم ولا يمشي معهم ولا يخطب  
 فيهم ولا يزوجهم ولا يخطب فيهم ولا يخطب فيهم ولا يخطب فيهم ولا يخطب فيهم  
 وما لا يجوز على الشخص وان كان فاسقا اما اول من ذنبك النوعي  
 روي انه قبل لابن جوزي ١١٦٦ على المنبر كيف يقال ان يزيد قتل الحسين روم و١١٦٦  
 وحسين قتل بلال من ارض الواق فانه . سهم اصحابه وراية بنو اسلم . من بابواق لقد بعد

حديث ما عابته لا تكون فاحشة لانه من الناس من اليهود فقالوا انهم عليك يا ابا القاسم  
 قال وعليكم قالت يا عابته بل عليكم السلام والنوام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عابته كذب  
 قال صاحب المحبط في باب عقد اللفظ من كتاب السير وهذا استلزام لم يقتله  
 لان شتم النبي دم كرمه والكفر بالمقارن لم يسمع عقدا لانه قال طارن لا يرفع بطنه الا  
 وقية دليل على ان الذي لا يقبل من سب النبي دم كما في هذا سب النبي دم على صاحب به الامام

التي طبع في تفسيره حيث قال اكثر العلماء على ان من سب النبي دم من اهل الذمة او عرض اذ ارتكب  
 بقدرة او وصفه بغير الوصية الذي كونه فانه يقتل لان لم تقط الذمة والهدم على هذا ما جرح  
 والثوري واتباعه من اهل الكوفة فانهم قالوا لا يقتل وما هو عليه من الشرك اعظم ولكن يوجب  
 وفقدك ما لكلامه وكفى انه يقتل عندنا اذا اعلن شتمه صرح بذلك في كتاب السير الكبير  
 الذخيرة حيث قال واستدل ايضا في محمدا في السير الكبير لبيان انما في المرأة اذا كانت  
 تعلم بشتم الرسول تقتل كما روي ان عمر بن عبد المنعم لما سمع عصمات بنت مروان تؤذي النبي دم  
 فقتلها بسيفه لانه صلى الله عليه وسلم على ذلك  
 انه انما حديث في درق بن من حديث يروون في احوالهم على ما اظهره ابن كمال في شرحه ارجو ان يكون

اصحاب المذاهب الختم المتبوعة رضوان الله عليهم اجمعين فبيان الثوري هو بيان بن سعيد الثوري  
 ابو عبد الله مات بلا خلاف بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وكان مولده سنة سبع وتسعين ومائة  
 توفي بالبرية سنة ثمان وخمسين ومائة قبل الثمانين سنة اختلف في ميلاده فقيل في سنة ثمان وتسعين وقيل  
 سنة احدى وقيل سنة اربع وابو حنيفة بعثه مع مات سنة ثمان ومائة ببغداد وهو ابن سبعين  
 سنة والشافعي مات في ارض جب سنة اربع ومائتين وعصر ولد سنة ثمان وخمسين ومائة واحمد بن محمد بن قيس  
 مات ببغداد في شهر ربيع الاخر سنة احدى واربعين ومائتين وولد سنة اربع وستين ومائة وابو الصلاح  
 مات ابو يوسف ببغداد سنة سبع وثمانين ومائة قال ما قلت قولا خالفته فيه ابا حنيفة الا وهو قوله  
 قال ثم رغب عنه ومات محمد بالبرية سنة ثمان وثمانين ومائة يوم وفاة الكاشي تابع التراجيح  
 قيل كان ابو جعفر الطحاوي تلميذ الشافعي ثم رجع الى المذهب ابا حنيفة وكان تلميذ محمد بن الحسن  
 وكان محمد بن الحسن والشافعي بجانب بعضهم بعضا شتم الائمة ابو بكر محمد بن ابي سهل  
 السرخسي وهو من كبار علماء ثمان مائة ورواه الزهير صاحب الاصول والفروع وهو تلميذ الشيخ  
 الامام عبد العزيز بن احمد الحلواني وهو تلميذ ابي علي الشافعي وهو تلميذ الامام محمد بن الفضل  
 البخاري وهو تلميذ الشيخ عبد الله بن يعقوب السيد مولا وهو تلميذ ابي عبد الله بن ابي صفى  
 الكبير وهو تلميذ ابيه وشيخ ابي صفى الكبير وهو تلميذ محمد بن الحسن ابقاني ولد صاحب  
 الكشاف صار له العلامة ابو القاسم محمود بن عثمان بن محمد بن عثمان بن عثمان بن عثمان بن عثمان  
 حاشية توفى في ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة كذا وجد في ظهر كتاب السرخسي  
 بفتح المهملة وسكون المعجمة ويقال به بكونه الراد وفتح المعجمة كذا في شرح بخاري الرازي  
 في المائة السادسة الامام الفخر محمد الرازي الشافعي صاحب التفسير الكبير هو المشهور في علم الكلام  
 توفي في سنة ثمان وخمسين ومائة صاحب الكشاف وصدر الاسلام ابو خنيس السلام كذا في  
 شرح الجامع الصغير وولد للامام المشهد ابو الحسن القنوري في سنة اثنتي وستين وثلاثمائة  
 وتوفى ببغداد سنة اثنتين واربعين كذا في ظهر مختصره وانتهت بخطه وثلاثة الحقبة بالعراق روي  
 عنه الخطيب كابي الحسين القنوري وصاحب الهداية وامثالها كالاتي في الحديث ابو حنيفة  
 عن النبي صاحب المنظومة والتفسير المنتمى بالتفسير وهو شيخ صاحب الهداية صاحب سنة سبع  
 وثلاثين وخمسمائة مات صاحب الهداية سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة كذا في بعض شروحه  
 وتوفى صاحب الوافي والكافي وصاحب اكثر ابي البركات عبد الله الشافعي





فن مات كما فرم ينفعه الايمان بعد الربعة بل لو آمن عند المعاناة فكيف بعد الاعادة وقد انفسر  
 انه دم قال ليت شوي ما فعل ابوان فنزلت **الا تسئل عن اصحاب الجحيم فذوق بما ورد من**  
**ان اصحاب الكهف سبغون في آفة الزمان** ويكفون من هذه الامة ثم يرفعون بها لم يذبح  
 افرصه ابن عكرمة ما تركه واخرج ابن مردويه في تفسيره من حديث ابن عباس رضي فرموا اصحاب  
 الكهف اعوان للملأان فقد اعتد بما يفعله اصحاب الكهف بعد اجاباتهم عن الموت والابديع  
 ان يكون الله كما كتب لا بول النبي ثم قبضها قبل استيقانها ثم اعادها الله لاستيقان تلك اللحظة  
 الباقية واما خبرها فيعذب به يكون ما في تلك البقعة بالمدرة الفاصلة بينهما لا استدار الالباب من جملة  
 ما اكرم الله بنبيه دم كما ان ما في اصحاب الكهف من الامة من جملة ما اكرموا به ليحوزوا شرف  
 الذوق هذه الامة واما قوله بل لو آمن عند المعاناة اي ان يأس فلا يقبل خلاف الالباب بعد الاعادة وقد رآه على هذا قوله  
 بان الالباب عند المعاناة اي ان يأس فلا يقبل خلاف الالباب بعد الاعادة وقد رآه على هذا قوله  
 لو ردوا العادوا لما نواعه مثل القاض (بو بول بن الفضة) اطائه المالكية عن رطل قال الالباب دم  
 في النار فاياك بانته ملعون لان الله كما يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في  
 الدنيا والآخرة قالوا اذ لعظم من ان يقال عن ابيه انه في النار وقال الامام السدي في  
 الروض الانف بعد ايراده حديث مسلم وغيره وكيس لها ان تقول نحن ذلك في ابيهم دم  
 لعنه دم لا تؤذوا الاوصياء بسبب السموات والله كما يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله  
 ودكوا القاض عياضه الشفاء ان كاتب حمر بن عبد العزيز قال كحضرت كان ابو النبي دم كما فرما  
 فعزله وقال لا تكذبك ابوا في كليلة للذي نعيم ان عمر رضي كما سمعه قال ذلك غضب غضبا شديدا  
 وخرجه من الدواوين وفي غنية الفقهاء مثل الشيخ الامام الاصل علي بن سعيد الرستغيني  
 عن قول بعض الناس ان آدم عليه السلام لما بدت منه تلك النزلة اسود منه جميع جسده  
 فلما اسبط على الارض امر بالبصيام والصلوة فصام وصلية ابيض جسده ابيض هذا القول قال  
 لا يجوز في جملة القوم الانبياء عليهم السلام بشئ يؤدي الى العيب والنقص فهم وقد امرنا  
 بحفظ الله عنهم لان مرتبة الانبياء عليهم السلام ارفع وهم على الله اكرم من سائر الخلق

في الالباب عند المعاناة اي ان يأس فلا يقبل خلاف الالباب بعد الاعادة وقد رآه على هذا قوله  
 لو ردوا العادوا لما نواعه مثل القاض (بو بول بن الفضة) اطائه المالكية عن رطل قال الالباب دم  
 في النار فاياك بانته ملعون لان الله كما يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في  
 الدنيا والآخرة قالوا اذ لعظم من ان يقال عن ابيه انه في النار وقال الامام السدي في  
 الروض الانف بعد ايراده حديث مسلم وغيره وكيس لها ان تقول نحن ذلك في ابيهم دم  
 لعنه دم لا تؤذوا الاوصياء بسبب السموات والله كما يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله  
 ودكوا القاض عياضه الشفاء ان كاتب حمر بن عبد العزيز قال كحضرت كان ابو النبي دم كما فرما  
 فعزله وقال لا تكذبك ابوا في كليلة للذي نعيم ان عمر رضي كما سمعه قال ذلك غضب غضبا شديدا  
 وخرجه من الدواوين وفي غنية الفقهاء مثل الشيخ الامام الاصل علي بن سعيد الرستغيني  
 عن قول بعض الناس ان آدم عليه السلام لما بدت منه تلك النزلة اسود منه جميع جسده  
 فلما اسبط على الارض امر بالبصيام والصلوة فصام وصلية ابيض جسده ابيض هذا القول قال  
 لا يجوز في جملة القوم الانبياء عليهم السلام بشئ يؤدي الى العيب والنقص فهم وقد امرنا  
 بحفظ الله عنهم لان مرتبة الانبياء عليهم السلام ارفع وهم على الله اكرم من سائر الخلق

ان ابان

بسم الله الرحمن الرحيم

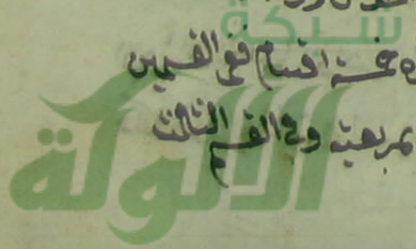
الحمد لله حق حمده والصلوة على نبيه وعلمه ووعده وعلمه والرحمة من بعده فانه رسالة في معرفة الصاع  
 والمد والرطل والاكثار والدرهم والدينار والمثقال والقيراط ومقدار من يجب من صدقة الفطر  
 من مثاقيل زماننا اعلم ان الصاع ثمانية ارطال بالقرية وعند اهل حنيفة ومحمد رضي وهو اصغر  
 من صاع الراهشمي فانه اثنان وتلقون رطل الرطل بكسر الراء وفتحها عشرون مثاقيل والاكثار بكر  
 المهمزة ستة دراهم ونصف درهم فيكون كل رطل مائة وتلقون درهما وكل صاع الف واربعون  
 درهما فيجب من صدقة الفطر نصف من الحنطة وهو خمسمائة درهم وعشرون من الحنطة والدرهم  
 ستة وستون شعيرة وخمس شعيرة وهو نصف مثقال وخمس مثقال لان عشرة يكون سبعة  
 مثاقيل فكل رطل يكون ثمانية الاف شعيرة وسبعائة وستة وثلاثين شعيرة فيجب على واحد من  
 الشعيرة صاع ومن الحنطة مقدار ثلثين الف شعيرة واربعة الاف وسبعائة واربعة واربعين  
 شعيرة او زنا عند اهل **يوسف** رصم انه الصاع كذلك ومن الحنطة مقدار نصف وقيل  
 الاختلاف بينهم في الصاع واما الاختلاف في الرطل فان الرطل عشرون مثاقيل عند اهل حنيفة وعند اهل  
 يوسف ومحمد ثلثون مثاقيل والمد رطلان عندنا وعند اهل حنيفة رطل وثلثان رطلان اتفاقا  
 والمن بالقرية فيه ويقال في ثنيت منوان وهو مائتان وستون درهما فيكون كل رطل مائة وتلقون  
 درهما وايضا الرطل اثني عشر اوقية والاوقية عشرة دراهم وخمسة دوانق فيكون مائة وثلثون درهما  
 والدينار والمثقال واحد ويكون كل سبعة منها بوزن عشرة دراهم فكل مثقال درهم وثلثة لمصاع  
 درهم وكل دينار عند اهل الحجاز مائة شعيرة وعند اهل سمرقند ستة وتسعون شعيرة والمثقال  
 يكون عشرين قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط عند اهل الحجاز خمس شعيرات  
 وعند اهل سمرقند طسوج وخمس فيكون كل قيراط اربع شعيرات واربعة اخماس شعيرة عندهم  
 فيكون كل رطل واحد وتسعون مثقالا وعند الشافعي يجب من صدقة الفطر صاع وهو ثمانية ارطال  
 وثلث رطل ولا خلاف بيننا وبين الشافعي في الحقيقة اذ نصف صاعا مثل صاع لان الصاع عنده  
 خمسة ارطال والرطل مائة وتلقون درهما بالاتفاق والدرهم عنده خمسون شعيرة او خمسمائة شعيرة  
 فيكون الرطل عنده ستة الاف وخمسمائة شعيرة وكل صاع عنده ثلثون الف  
 شعيرة واربعة الاف شعيرة وسبعائة واربعة عشر شعيرة وهو نصف الصاع عندنا والمثقال اثنان  
 وسبعون شعيرة وكل مثقال درهم وثلثة لمصاع اتفاقا فانا اثنان وسبعون هو مثل خمسين وثلثة  
 لمصاع اذ نقول الدرهم نصف المثقال وخمسة وخمسون شعيرة وخمسان مثل ثلثين وسبعين وخمسة  
 فيكون نصف صاعا وهو اربعة ارطال وصاع وهو خمسة ارطال وثلث رطل سبعمين موضعا اخره اقول  
 كل اربعة من مثاقيلنا مثل خمسة وثلث من مثاقيلنا اربعة مثاقيلنا ثلثمائة واربعة وثمانون شعيرة  
 او نقول اربعة من درهما مثل خمسة وثلث من دراهم اربعة من درهما مائة وثمانون شعيرة  
 واربعة اغان شعيرة لان الدرهم عندنا سبع وستون شعيرة وخمسمائة وخمسة وثلث من دراهم  
 مائتان وثمانون شعيرة ايضا لان الدرهم عنده خمسون شعيرة وخمسمائة وكل رطل عنده  
 احد وتسعون مثقالا كما هو عندنا ولكن الصاع عنده اربعمائة وخمسة وثلثون مثقالا وثلثة مثقال  
 وعند الشافعي سبعائة مثقال وثمانون وعشرون مثقالا فوجدنا كلا من الامناء المستعمل بين الناس  
 مائتين وثمانين وعشرين مثقالا والمن الشرعي مائة واثنان وثمانون مثقالا فيكون المن المعروف  
 ازيد على من الشرع ستة واربعين مثقالا كل درهم اربعة دوانق وخمس دوانق وكل دينار  
 اربعة وعشرون طسوجا والطسوج اربع شعيرات وكل شعيرة ستة حردلة وكل حردلة  
 اثني عشر نقيرا وكل نقير اثني عشر قطيرا وكل قطير اربعة وعشرون ذرة وكل ذرة جزء لا يتجزأ  
 الدينار سبعة اهل الحجاز عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات فالدينار عندهم خمسة

شبكة

تحفة الرسالة

الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم النبيخ العالم العالم  
العلامة ابو العباس سنها ب الدين احمد ابن الهيثم رحمه الله تعالى عليه في اثنا عشر جزء على  
الكفاية اعلم ان عمل الماسحات بالجرول هو من الصناعات البدعية العجيب  
تلقينها من اسنادى ابي الحسن الخليل وهو الله عليه ولم ارها مسطورة في مضاف ومات  
اعلمها للطنبة كما تلقينها وكم استلوه ان افدها بالعبارة ليكنسوها معرفة فلم يشر ذلك  
وقد عت الضرورة الابانة في هذا الترخيم مستغنيا بواهب العقل مستغلامه  
الهداية والتوفيق انه اذا كان في المسئلة ميات فخط فاكب ورتبة الاولى في سطر  
فيا م كل وارت تحت آخر ثم افصل بين الورتة بخطوط مستقيمة عمدة من يمينك  
الى يسارك ثم متو خطين موازيين لتلك الخطوط احدهما فوق الوارت المكشوب اعلى  
السطور وثانيهما تحت الوارت المكشوب اسفلها ثم تلات خطوط قائمة متوازية  
احدها متصل باطراف الخطوط المتوازية عرضا الى عن يمينك والآخران متقاطعان  
بها بحيث يصير كل وارت في مسطحة مربع وقدام مربع ولتسم هذين الصنفين من  
المربعات القائمة جدولين وكذلك كل صنف من المربعات يواز بها ثم ارسم عدد التي  
تصح من المسئلة فوق الجردول التامتها وارسم ما يخص كل وارت من ذلك العدد في  
المربع الذي قدامه واختبر صحة التفصيل بحج الا نصبا ومقابلة المجمع بالعدد  
الذي تصح منه المسئلة ثم اعلم ان عمل الماسحات جدولين متصلين بالجدولين الاولين  
عما وضعهما بان عد ايضا خطين قائمين موازيين للخطوط الثلاثة القائمة  
متقاطعة للخطوط المتوازية عرضا يمينها لورثتها وثانيهما لانصبا لهم من العدد  
الذي تصح منه المسئلة واكتب بازاء المثلث المربع الاول من المربعين الموازيين من  
جودومات او ما تصطلح عليه من العلامة الله بكم اوتاء ثم النظر في ورتة الماسحات فاما ان  
يكون فيهم بقية ورتة الاولى اجمع او يكونوا بعضهم ولا يكون فيهم احد من ورتة الاول او  
يرتبه بقية ورتة الاول وغيرهم او بعض ورتة الاول وفيهم هذه من اقسام في القصيد  
الاولين كتب ورتة الماسحات اوله جودول كل وارت في المربع المتصل بمربعته وفي الفم الثالث



*[Faint, illegible handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page.]*

مد في أسفل جدول من المربع الوارث لمربعه بعدد اولئك الوارث وكتب في المربع  
 منها ذلك الوارث وفي القسمين الباقيين لا يحى العمل في الوضع مما ذكرنا ثم صحت  
 الميت الثاني ورسم العود الذي صحت منه مسئلة فوق الجدول الثاني من جدوليه واسم  
 نصيب كل وارث من ورثته في المربع الذي قدامه من ذلك الجدول كما علمت في الميت الاول  
 ثم حو نصيب الميت الثاني من العود الذي صحت منه الميت الاول واقسم على مسئلة  
 فاما ان يقسم او يباين او يوافق وعلى التقديرات الثلاثة ارسم للميتة الجامعة  
 جدولها خاصا منضما بجدولها على وضعها وهكذا ابدا تقول لكل ميت من  
 خمسة جدول جدولين للاول و جدولين للثاني والاربع من مشرك فان انقسم  
 نصيب الميت الثاني على مسئلة في العود الذي صحت منه الميت الاول تصح المسئلة  
 فارجع مثل ذلك فوق جدول الخامس لتقابل به عنوانه منجان وما يخرج من ستة  
 نصيب الميت الثاني من الاول على مسئلة فهو جزء سهم مسئلة فاضرب فيه نصيب  
 كل وارث منها فما خرج فاقسمه في المربع الذي قدامه من الجدول الجامعة ان لم  
 يرت من الاول وان كان وارثا فيها ايضا فاجمع ذلك الى نصيبه من الثانية و  
 اثبت للجمع في المربع المذكور ومن لم يرت من الثانية بحاله من العود الذي صحت منه  
 الاول في المربع الوارث من الجدول الجامعة لمربعه ثم اجمع الانصاء الميتة في الجدول  
 الخامس وقال مجموعها بالعدد المرسوم فوقه هذا كله اذا صحت نصيب الميت الثاني  
 من الميتة الاول على مسئلة فان باينها او وافقها فاضرب مسئلة او وافقها فيها  
 صحت مسئلة الميت الاول فاما في تصح المسئلة فارجع فوق الجدول الخامس  
 واسم لكل عود فوق ثاني جدول كل ميت فوسا فيصير فوسا فوق جدول  
 الانصاء الذين توسطوا الجدول الذي فيه ورثة الميت الثاني واسم على القوس الاخر  
 جملة العود الذي صحت منه الثانية او وافق وعلى القوس الثالث نصيب الميت الثاني من  
 الاول او وضعها ثم اضرب كل نصيب من جدول الانصاء في العود المرسوم على قوس  
 ذلك الجدول واثبت الحاصل في المربع الوارث من الجدول الخامس لمربع صاحبه ومن كان

كان وارثا فيها فاثبت مجموع حاصله كذلك ثم اجمع الانصاء الميتة في الجدول الخامس  
 كلها وقابله بمجموعها بالعدد المرسوم فوقه فان ساواه صح العمل والة فله ولما كانت  
 الاحوال بين نصيب الميت الثاني من الميتة الاولى ومن مسئلة باعتبار الصحة و  
 ان نكسار ذلك في حاله باعتبار ورثته في قسم اقصى انه نذكر خمسة عن مثاله  
 لنا في اجمع القسم فحصل الملكة باله رتياض في عملها فلو خلف زوج وثلاثة  
 بنين وثلاث بنات ستم منها في حانت الزوجة قبل قسم التركة منهم فاعمل  
 كما ذكرت يكن هكذا

زوج	٩	ماتت	٩	٩	٩
ابن	١٤	ابن	٢	١٤	٢
ابن	١٤	ابن	٢	١٤	٢
بن	١٤	ابن	٢	١٤	٢
بنت	٧	ست	١	٧	١
بنت	٧	ست	١	٧	١
ست	٧	بنت	١	٧	١

فرضه في نصيب كل وارث من الثانية وجمعت الحاصل الى ما بيده من الاول اصار  
 بيد كل ابن ستة عشر وبيد كل بنت ثمانية فاشتهوا في الجدول الخامس كما رايت ثم  
 الانصاء الستة متوافقة بالثمة فارجع المسئلة باله خصار الى ثمنها كل نصيب  
 الائمة كذلك وكان في ذلك الابن ففتح المسئلة من ستة لكل ابن سمان  
 والكل بنت سهم كما هو صورة الجدول السادس ولولا ان كانها ان ام الاولاد من  
 ام ماتت قبل ابيهم والميت بعده احوال بنين فاعمل كما ذكرت يكن صورتها هكذا

زوج	٩	٧	٧	٧	٧
ابن	١٤	ماتت	٢	١٤	٢
ابن	١٤	٢	١٤	٢	٢
ابن	١٤	٢	١٤	٢	٢
ست	٧	٢	٧	١	١
ست	٧	٢	٧	١	١
ست	٧	٢	٧	١	١





هكذا

ولو كانت الاولى بحالها الا ان الابن مات عن بنت وزوجة ومن المسلمة فورثة بقية ورثة الاولى وغيرهم ونصه مسئلة من مائة ومائة وستين ووافق الاربعة عشر نصف السبع فاضرب الالف عشرا والثلثين والسبعين في المثلتان من مائة واربعة وستين واربع الالف عشرا على قوس الاولى وللخروج على قوس الثانية وعمل كما عرفت تكن الوضع هكذا

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
زوج	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
زوج	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
سب	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
زوج	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
زوج	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
سب	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦

ولو كانت الاولى بحالها الا ان الابن خلف ابنا وبنتا واما مع الزوج في الاولى فورثة بعض ورثة الاولى وغيرهم ونصه مسئلة من مائة عشرا ووافق الاربعة عشر بالصف واضرب تسعة في الالفين والسبعين فنصه المثلتان من مائة وثمانية واربعين واربع الف عشرا على قوس الاولى والسبعة على قوس الثانية وعمل كما عرفت تكن الوضع هكذا

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
زوج	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
زوج	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
سب	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦

ولو كانت بحالها الا ان احد البنات مات عن زوج وثلثة بنين وبنت فله يرثها احد من الاولى ونصه مسئلة من مائة وعشرين وهي توافق سبعة بالسبع فاضرب الاربعة في الالفين والسبعين فنصه المثلتان مائتين وثمانية وثمانين واربع الف عشرا على قوس الاولى وللخروج على قوس الثانية وعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا

فورتها جميع بقية وارثه الاول ومعهم غيرهم وهو الشقيق القائل لابيها ومثلتها من الالف عشرا وسبعة بنين فاضرب الالف عشرا في الالفين والسبعين فنصه المثلتان من مائة واربعة وستين واربع الف عشرا على قوس الاولى الالف عشرا على قوس الثانية السبعة واضرب الالف عشرا في مائة وعشرين كما عرفت تكن صورتها هكذا

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
زوج	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
زوج	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
سب	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦

ولو كانت الاولى بحالها الا ان الابن مات عن بنت وزوجة ومن المسلمة فورثة مع بقية ورثة الاولى ومائة من الالفين ومائة بيده من الاولى وهو اربعة عشر وافقها نصف السبع فاضرب نصف سبع الالفين والاربعين وهو ثلثة في الالفين والسبعين فنصه المثلتان من مائة وستة عشر واربع الف عشرا على قوس الاولى ثلاث وعشرين الف عشرا على قوس الثانية وعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
زوج	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
زوج	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
سب	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنين من هذه الزوج والبنات اخري فنصه المثلتان من مائة واربعة وستين واربع الف عشرا على قوس الاولى ومائة من الالفين وهو ثلثة في الالفين والسبعين فنصه المثلتان من مائة وستة عشر واربع الف عشرا على قوس الثانية وعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
زوج	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
سب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
زوج	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
ابن	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
سب	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦

ولو كانت بحالها الا ان احد البنات مات عن زوج وثلثة بنين وبنت فله يرثها احد من الاولى ونصه مسئلة من مائة وعشرين وهي توافق سبعة بالسبع فاضرب الاربعة في الالفين والسبعين فنصه المثلتان مائتين وثمانية وثمانين واربع الف عشرا على قوس الاولى وللخروج على قوس الثانية وعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا



من العود الذي تصح منه مسئلة على طبق و برسم العود الذي تصح منه مسئلة  
 فو قد تم خذ نصيب الثلث من جدول الخامس واقم على مسئلة فاما ان ينقسم  
 او يباين او يوافق وعلى التقادير الثلاثة ارسم الجامعة جدول منضبط جدول  
 واعمل كما سبق في البيت الثاني وهكذا لبق الرابع وخامس واكثر تعمل لكل جدولين  
 والجامعة جدولان وتعتبر نصيب من جدول الجامعة كأنه نصيب البيت الثاني من الثاني  
 جدول البيت الاول وتراعى ملاحظ في من الوضع واله ختار بالجمع واعلم ان العمل  
 بهذا سهل جدا على من فهم في صنعة الفبار وان كثرت الموق والقان العمل  
 في اثنين معينين جدا على العمل في ازيد الامثلة زوج وثلاث شقيقات ما زوج  
 عن ام وعم ثم الم عن ابين وبنين اعلم مسئلة الميتين الاولين كما عرفت ثم اعلم  
 للم جدولين وارسم في اولها ورثة وفي المربع الواري منه له ما وفوق ثانياها  
 العود الذي تصح منه مسئلة وهو ستة وع انصبا ورثة ما طبق ثم صل بها  
 جدول الجامعة لكي ثانيا ثم اقم الستة التومات عنها على مسئلة فتقسم  
 وتبقى جزئها واحدا فاضرب في نصيب كل واحد مسئلة وتصح لائل الثلث  
 من احد وعشرين لكل شقيقة اربعة وللأم ثلاثة وللأبى كمان وللبيت ستم  
 بهذه الصورة

٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤

زوج وام وثلاث اخوات  
 منفقات ماتت الام عن  
 زوج وعم وبنين هما الشقيقة  
 والتي للام من الاول ثم الشقيقة عن زوج ووجه  
 لاب واخت لام هما اللذان من الاول كذا العمل  
 مسئلة الميتين الاولين كما عرفت فصحة من اثنين  
 للشقيقة منها اربعون وع على مسئلة لانها من ثمانية  
 وتصح الثلث من اثنين وجزء سهم الثانية خمسة والاحد ان ترسم  
 على كوس فوقها التصيب نصيب كل وارث بها واعلم كما سبق ان  
 كل زوجة ثمانية عشر وللأخت لاب تسعة وعشرون وللأخت لام واحد وعشرون  
 وللزوج الام ثلثة ولقها واحد وللزوج الشقيقة خمسة عشر ولجدتها  
 خمسة بهذه الصورة

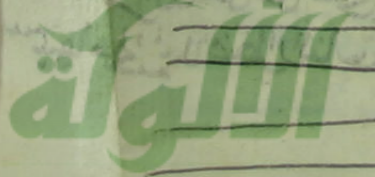
بهذه الصورة

١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١

سنت واخت ماتت  
 الأخت عن بنين و  
 عم ثم ماتت الام عن  
 زوجة وابن اخ اعلم مسئلة الميتة  
 الميتين الاولين كما عرفت ومثله  
 القوم اعلم جدولين وارسم ورثته في  
 اولها والاربعة فوق ثانياها وانصبا لهم في ربعهم ثم صل لهما الجامعة ثم الأخت عن  
 لا ينقسم على اربعة ويباينها فاضرب الاربعة في الستة فتصح الثلث من اربعة وعشرين للبيت  
 الاول والبقية عن الثلث من بيت من بيتي الاربعة ولزوج الام ستم وله من احدى تلك بهذه الصورة

١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١

ابيهما وجدتها ام آتها وام ابها اعلم مسئلة  
 الميتين الاولين كما عرفت فتصح من مائة وخمسة  
 وثلثين للبيت منه اربعة واربعون له تنقسم على  
 مسئلة التي عن ثلثي نوافها بالزوج فاضرب  
 ثلثة فيما صحته منه الولىان فتصح الثلثة من اربعة وخمسة  
 واعلم من الفيز والوضع ما عرفت لكن للاب من الولى اربعة وخمسة  
 وللتي هو ام والولى حصة للام في الثلثة خمسة وستون وللتي هي بنت والولى و  
 الثانية اربعة مائة واثنان وثلثون وللتي هي زوجة في الثانية تسعة والذى هو اب  
 في الثانية حدة في الثانية اربعة وثلثون وللتي هو ام في الثانية حدة لاب في الثانية  
 ثلثة وعشرون وللزوج في الثالثة ثلثة وثلثون وللأخت خمسة وخمسون بهذه الصورة



احدها جدول ورثة لاميت وهو اول جدول الينفي ان يرسم فيه من كان محجوبا الا اذا كان  
 لرسم فاذ كان يكون حاجبا لغيره حجب النقصا فلا يرسم باشيانه كان بقدر المسئلة  
 ابوان واخوان مثلا فان الاخوين اذا لم يكنا قد يذهل عن كونها حاجبين للام و  
 قد رايت من وقع في ذلك فورت للام الثلث مع عدد كثير من اخوة وشبهته عدم كتابتهم  
 في جدول الورثة واذا ثبت مثل ذلك فالمرح الذي يوارث من جدول الة نصبا وان ثبت  
 تركته خاليا وان ثبت انبت فيه صفر البناك اذا كانت الورثة جماعة من صنف واحد  
 كبنين واخوة لابوين اولاد اولاد فبني ان تميزهم برسم اسمائهم خارج الجدول  
 فلو كان في المسئلة ثلاث بنين مثلا واكتب بازاء من يورث كل ابن خارج الجدول اسم كونه  
 وعمرو وهذا اذا تفاوتت مراتبهم اذ اولاد اولاد فان كانت الثلث اذا عرفت  
 من تصح مسائل الناسخا ونسبها فانظر بين الة نصبا كلها فان اشركت كلها  
 في جزء واحد ردت المسئلة الى ذلك الجزء لانه احصر من معرفة مقدار كل وارث من  
 اصل المسئلة لان للناسخا كثير ما يرض اذا كانت التركة عقارا او صياها فاذا  
 قلت السهم كان ذلك اوجز في معرفة الة نصبا عند القسمة او بالباقيفة او الة جارة  
 او حوذة ثم قال المؤلف في اثناء الشرح وتخت هذا الة اصل عهدهما بيان  
 كيفية تقربها الى الة ووضعا ولبين ذلك في مسائل من الناسخات ويقاس  
 عليه غيره فلو خلفت اما وزوجا وبنت اخوات متفرقات ولم تترك حية ماتت  
 اللام عن ابوين وعم من في المسئلة ثم احدها الشقيقتين عن زوج ومن في المسئلة ثم  
 احدها الة خين للام وهما شقيقتان عن زوج ومن في المسئلة والة وله من عشرة و  
 الثانية من ستة فنصبي ان مائة سنين والثالثة من عشرين ماتت صاحبها عن ثلثة  
 عشر لا تصح عليها وله توافق فصح الثلثة من الفومابا لانه تصب العشر في ما تصح  
 المسئلان وهو الستون فليلب الة وصايتين فنصحه الثلث والربع من ثمانية  
 والميروك لاهلها مائة وستة وستون وهو يوافقها بالنصف واخر الة ربعه فيما  
 تصح منه الثلثة فنصحه الة ربعه من الة الف وثمانية فاذا عملها بالجدول الة ببناء  
 وبالناسخا وارادت تقربها فخذ من عوده الة منه صحت ثلث ثمانية

	١٠	٧	٣	١٢	٥٠
زوج	٣				
اب	٢				
ام	٢				
بنت	٤				
بنت	٤				
من الترات الثلثة	٣	٣	٣		
لا تقم على مثلها	٤	٤	٤		
وهي ثمانية لكن نفا فيها بالنصف واضرب	٤	٤	٤		
اربعه فيما صحت منه الثلثة وصرح من	٤	٤	٤		
الف وما بين وستة وستين واعمل	٥٥	٥٥	٥٥		
في القسمة والوضع مطابق لكن التي هي بنت الة اولاد					

وبنت ابين والثانية والثالثة واخذت في الرابعة سبعمائة وخمسة عشر والى زوجة  
 والاولاد اقم في الرابعة ما بين اربعة وسبعون وللخ في الثانية اربعون وللأم في  
 الثالثة ستة وثلاثون ومنها اصل وللزوج في الرابعة مائة وخمسة وستون وهذه الصور

	١٠	٧	٣	١٢	٥٠
زوج	٣				
اب	٢				
ام	٢				
بنت	٤				
بنت	٤				
من الترات الثلثة	٣	٣	٣		
لا تقم على مثلها	٤	٤	٤		
وهي ثمانية لكن نفا فيها بالنصف واضرب	٤	٤	٤		
اربعه فيما صحت منه الثلثة وصرح من	٥٥	٥٥	٥٥		
الف وما بين وستة وستين واعمل					

احدها



ضربها فيه وهو الثانية او اجمعها في ايمان فاقسم على قيراط العود الذي تصحح المسئلان  
بخرج نصيب ذلك الوارث من الاول قيراط فان اسقطت من مجموع ما حصل له من  
القيراط بقى ما ورثة من الثانية قيراط وان نشت فاقرب ماله من الثانية فيما لورث  
من الاول ووقفه واقم الحاصل على اصله مع القيراط يحصل ماله من الثانية قيراط  
مثال ذلك زوجة وام وبنات ومخنة اخوة لابون اولاد ثم تقسم التركة حتى  
مانت احد البنين عن ذكره والا ولى من مائة وعشرين للبت منها اربعون على مثلها  
وهي ثلاثون لا تصح وكني فوافقها بال عشرة فصح المسئلان من ثمانية وستين  
وقيراط هذا العدد ثمان وعشرون وضلعاه ثمانية وثلاثة فاقسم عليها سها كل من ماتت  
منه المسئلان فالزوجة ثمانون وثمانون كما قلنا ثمانية قيراط وثلاثة اجلس قيراط  
وثلاث خمس قيراط اي ثلثا قيراط ولام ستون سها فلها اربعة قيراط والبت مائة  
وثمانون سها فلها اثني عشر قيراط واولاد سبعة اسهم فلها خمس قيراط وثلاث  
خمس قيراط فاذا اردت تفصل ما حصل للزوجة فاقرب فيما على فوسها اعني الثلثة  
التي هي عشر الثلثين يحصل ثمانية واربعون فاقسم على اصله القيراط يحصل ثلثة قيراط  
وهي ما ورثة الزوجة في الولى فان اسقط ذلك من مجموع ما حصل لها بقيراطان  
وبلثا قيراط وهي ورثة من سها من الثانية ثمانون نشت فاقرب ماله من  
الثانية وهي عشرة في عشرة ما لورثها من الولى وهو اربعة وذلك ما على قوس الحدود  
الاولى من حدود الثانية واقم الحاصل وهو اربعون على اصله القيراط يحصل  
ما ذكرناه وان اردت تفصل ما حصل للبت الاخرى فاقرب لها اربعين في الثلثة  
واقم الحاصل وهو مائة وعشرون على اصله القيراط يحصل ما ورثة من الاول وذلك  
ثمانية قيراط فاسقطه من الاثنى عشر الحاصلة لها من الثلثين بقى اربعة وهو  
ما ورثة من الثانية وان نشت فاقرب ماله من الثانية وهو خمسة عشر في اربعة  
واقم الحاصل على اصله القيراط يخرج ما ذكرناه وان كان في المسئلة اكثر من ميتين  
فاضرب ماله من الاول في جملة ما ضربتها فيه وذلك ما على قوسها وعلى حدود الثالث  
من كل سواء واقم الحاصل على اصله في القيراط يخرج ماله من الولى بقيراط ثم

ثم اضرب ماله من الثانية فيما لورثه من الاول او وقفه والحاصل فيما ضربت فيه العود  
الذي صححت منه الاول وهو ما على حدود الثالث وما على قوس الحدود الثالث من  
ما سوبعدها واقم الحاصل كوكه يخرج ماله من الثانية او وقفه والحاصل فيما ضربت  
فيه العود الذي صححت منه الولى وان وهو ما على قوس حدود الثالث وما على  
قوس الحدود الثالث من كل ما سوبعدها واقم الحاصل كوكه يخرج ماله في اربعة وهكذا  
الاخرى ومثال ذلك في السنة المصورتها في المزم الاول فعدلت ان مجموع ما حصل  
للمرح سبعة في الولى والثالثة وبنيت في الثانية وبحث لام في الرابعة سبعة  
قيراط وعشر قيراط وسبعة اثنا عشر قيراط ونصف عشر قيراط فاذا اردت تفصل  
ذلك فاقرب ماله من الاول وهو سها من فيما ضربتها فيه وذلك ثمانون  
ثم اربعة يحصل تسعة وستون فاقسم ذلك على اصله القيراط وهو عشرة وعشرة  
وانثاق كما سبق يحصل اربعة قيراط واربعه اثنا عشر قيراط وذلك ما حصل لها من  
الاولى ثم اضرب سها من الثانية فيما ماتت عنه لام من الاول وذلك سها والحاصل  
في العشرين والحاصل في الربعة واقم الحاصل وهو ثمانون على اصله القيراط يحصل  
ثمان قيراط وذلك ما حصل لها من الثانية ثم اضرب سها من الثالثة وهو ثمانون  
فيما ماتت عنه سبعة وذلك ثلثة عشر والحاصل في الربعة واقم الحاصل وهو ثمانون  
وانثا عشر على اصله القيراط يحصل قيراط ونصف وثلاثة اثنا عشر قيراط وذلك  
ما حصل لها من الثالثة ثم اضرب سها من الربعة فيما ماتت عنه سبعة في الربعة  
وذلك ثلثة وثمانون واقم الحاصل على اصله القيراط يحصل خمس قيراط وعشرة  
قيراط ونصف عشر قيراط وهو ما حصل لها من الرابعة واما التي هي بحث لام  
في الاول والثالثة وبنيت في الثانية وسبعة في الرابعة فقد عدلت ان جملة ما حصل  
لها من الالى الاربع اربع قيراط ونصف قيراط وثلاثة اثنا عشر قيراط ونصف عشر  
قيراط فاذا اردت تفصل ذلك فاقرب سها من الاول في السنة ثم في العشرين ثم في  
الاربعة واقم الحاصل وهو اربعة وثمانون على اصله القيراط يحصل قيراطان و

في القيراط وذلك ما يخصها من الاول ثم ضربت سهمها من الثانية في عشرين ثم في الاربعة  
 وافق الحاصل على اضلاع القيراط لكن ميراثها من الثانية في القيراط ثم ضربت سهمها  
 من الثانية في الثلثة عشر ثم في الاربعة وافق الحاصل على اضلاع القيراط  
 يكن ميراثها من الثانية نصف قيراط وميراثها من الاربعة سهمان من الاربعة  
 وهي ثلاثة في الثلثة واثمانين وافق على الاضلاع يكن ميراثها من القيراط  
 واحدا وميراثها من القيراط ونصف عشر قيراط واما التي هي اقل في  
 الثانية وحده في الثالثة والرابعة فاخرب سهمها من الثانية في واحد ثم في العشر  
 ثم في الاربعة وافق على الاضلاع يكن ميراثها من القيراط ثم ضربت سهمها من  
 الثالثة في الثلثة عشر ثم في الاربعة وافق يكن ميراثها نصف عشر ثم ضربت  
 سهمها من الاربعة في الثلثة واثمانين وافق يكن ميراثها من القيراط و  
 عشر قيراط ونصف عشر قيراط ونيفاس على ذلك وبالجملة والوقف بينهما  
 احدها ان القيراط قد يكون عددا او له ينحل فلهذا القسمة على جملة والوقف  
 اليه بلفظ الجزئية التي قد يكون الميراث من احد المائل فقط كالاب والارواح  
 الثلثة في المثال المذكور فلا يحتاج الى هذه القاعدة في نصيب الثالث لا يقع  
 شدة الحاجة الى معرفة باب جمع الكسور فان به تلك امتحان صحة تفصيله  
 فانك تجع ما تفصل وتقابل بالجمع النصيب المركب فان ساواه صح العمل والة  
 فلاولئك استظر بالامتحان من وجه آخر وهو ان ينبت الموصل من الضرب  
 قبل القسمة على القيراط ثم يجمعها فان ساوى مجموعها جملة السهم التي له الفارق  
 من العود الذي صحت منه المائل صح العمل والة والواجب قد يجتاز بعض الفاضل  
 تطويل العبارة عن الكسور لفضولها في الامتحان وان امكن التفسير عنه بالخص  
 منه كقولنا في السابق الثلثة اثمانين وثلث خمس فان اخبره ثلثان الخامس قد  
 ينقسم بعض الوقت على الثلثة في ثلثي من تلك المثلثة فاضربه في سهمها  
 من ذلك النصيب النقم ولاح ما سبق السادس فلهذا يكون العود الذي صحت منه المائل

المائل في القيراط صح في المثلثة في مخرج الكسر الذي يظهر من القيراط فاطلح فمات  
 العود الذي نصح منه المائل في قيراط وراح مطلق في الفصل من الضرب و  
 القسمة على القيراط او اضله لوله الكسرة انك تريد ضرب ما كنت تقسم على القيراط  
 او اضله لوله الكسر في مخرج الكسر الذي ضربت في المثلثة وسنذكر مثالا بوضوح  
 بعض مطلق هو ان يخلف رجل ابوين وابنتين ثم تموت احد البنين عن المثلثة  
 ثم تموت الام عن زوج وبنيت ابن وهو الاب والبنيت وعن عم فاله ولهم من ستة والثانية  
 من ثمانية عشر ونصيب البنت من الاول يوافقها بالنصف فنصف المثلثان من اربعة  
 وخمسين للام منها اثني عشر بالجهتين ومثلتها اربعة والثلثة عشر منقصة عليها  
 وجزء سهمها من الاربعة عشر لثة فاذا ضربت سهم الاب في الثلثة واحصفت الحاصل  
 الى ما جمعه من الاولين وهو عشرة فصار له الثمان وعشرة فاذا ضربت سهمي البنت  
 في الثلثة واحصفت الحاصل الى ما جمعه لها من الاولين وهو ثلثة وعشرون صار لها  
 ستة وعشرون واخرب لهم سهم في الثلثة فحصل له ثلثة ونصيب المائل الثلثة  
 من اربعة وخمسين كذا في القيراط لا يخرج صحى الله اثنتان وربع فاضرب المثلثة انصباؤها  
 في مخرج الربع فتنتقل الاما بين وستة وعشرون ويكون القيراط ستة فاذا قسمت عليه  
 كل واحد من الثلثة كان للذي هو اب في الاول واحد في الثانية وزوج في الثلثة ستة  
 قيراط وسبعة اشاع قيراط وللتي هي بنت في الة ولها حصة في الثانية وبنيت ابن  
 في الثالثة اثني عشر قيراط واثمانية اشاع قيراط وللثالثة قيراط واحد و  
 ثلث قيراط وان اردت تفصيل ما لاله اول فاضرب سهم من الة في نصف الثانية  
 يحصل ستة ولوله عشر ضرب المثلثة في مخرج الربع كنت لكن في بقية ذلك على القيراط  
 فتحتاج الى الاربعة عشر لثة وتلك ثلثة ففهم ذلك على القيراط في مخرج اربعة  
 قيراط وذلك ما يخصه من الاول واخرب ما له من الثانية وهو عشرة وهو نصف سهمي  
 البنت ثم الحاصل في مخرج الربع يحصل اربعة قيراط واربعة اشاع قيراط وهو مال  
 من الثانية ثم ضرب سهم من الثلثة في جزء سهمها من الة ثلثة عشر وذلك لثة ثم

بسم الله الرحمن الرحيم

المدلوله والصلوة والسلام على نبيه اعلم ان سئله الاجل من مسائل الكلام قد كتبت في بعضها  
 جواد العلماء الاعلام فضلا عن بيان وجه الصواب بما يطابق السنة والكتاب فمنهم من  
 ان الاجل واحد من غير دليل وشاهد بل بمجرد قولهم ان المقتول ميت باجل واحد ولا يتعد  
 عما مدته بقوله عز وجل فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولا يعلم  
 ان الاجل ما قسمين معلق ومبرم والاية بيئت المبرم دون المعلق وانما ذهب ذلك  
 خوفا من مذهب الاعتزال وبعض اهل الضلال من ان الاجل يزيد وينقص مع انه لا يلزم  
 من قولنا الاجل ما قسمين مبرم ومعلق تلك الشناعة فان اهل الاعتزال يقولون بزيادة  
 الاجل المبرم من غير تعدد الاجل بمعنى ان الاجل واحد ولكنه يزيد وينقص باسباب الخير  
 كالصدق وصله الارحام وغير ذلك ونحن نقول الاجل ما قسمين مبرم لا يزيد ولا ينقص  
 كانه الاية الكريمة ومعلق يزيد وينقص بقدره اذ هو وبسباب وردت بها السنة لقوله عز  
 الدعاء يرد القضاء وقوله عز الصدقة ترد البلاء وتزيد العمر وكثيره عزم عن الدعوى  
 الابلدة يراها الطاعون وقول عمر رضي لما قرب الالشام ورجع لسبب طاعونها وقيل  
 له اتفرغ من قضاء الله يا امير المؤمنين قال نفر من قضاء الله قضاء الله صريح في اثبات  
 الاجل المطلق وكذا الوارثي رجل نفي من شافق الجبل او البحر عميق من غير علم  
 بالبيعة فمات لا شك في انه لو لم يرم نفي مامات فظهر بان موته كان معلقا  
 بمومي نفي وقوله عز اتقوا دعوة المظلوم الا غير ذلك من التحذيرات والتوعيبات  
 ودعاء نوح عزم على قومه وهلاكهم بدعوة كل ذلك نص قاطع وبرهان ساطع في كون الاجل  
 مبرما ومعلقا قال بعض الاساذ من العلماء في قولنا الاجل واحد لا يزيد ولا ينقص بطلان  
 قدرة الله عز من جهة زيادته ونقصانه وقوله عز وجل وما يعر من معي ولا ينقص من عزمي  
 نص صريح في زيادة الاجل ونقصانه وبعضهم يقول هذه الاية بما اطلت تحت وكان لم يقرأ  
 في العقائد اجماع اهل السنة بان النصوص على طواهرها قسبه لما اشترنا واستفدنا مما  
 افدنا التبحر عن هذا التي كثير من اولى الظن وشلم عما يوجب اللوم والظمن وليكن  
 هذا اخر الرسالة والله الهادي من الضلالة وصلاته وسلامه على صاحب الرسالة

نعم ان الاجل مبرم او معلق ولا ينادى كونه واحدا ولا يلزم الازدياد والنقصان فاذا  
 تأملت بالانصاف تجد ما فيه من الركاكة والذي يقب به المتفرد من ورطة الاورطة م  
 هلكا شنع عليه يوحى افندي

فائدة

وروي عن بعض المشايخ انه من كان له مهم فليجود الوضوء عند النوم ثم قعد عما فربش  
 طاهر فصل على النبي عليه السلام ثلثا ثم قرأ الفاتحة عشرة ثم قراء الاضلاع احد عشر  
 ثم يصل عليه عليه السلام ثلثا ثم ينام على الموضوع المذكور ان على شقة اليمين مستقبلا القبلة  
 متوسدا كذا المعنى تحت خده فانه يرى في منامه بان الله عز وجل كل ما نوى من صهاته انه  
 كيف يكون وهذا من الخواص العجيبة قد جرب كثير من اهل العلم فوجدوا صادقا وهذا  
 الفقير ايضا جربه مرارا فوجدته كذلك

من الثالثة في جزئه المائة الاثني عشر وذكر ثلاثة ثم لما اصل في فتح الرب وافق اصل  
 وهو اثني عشر على التسعة يخرج قيراط وثلاث وذلك ما له من الثالثة ومجموع الانباء  
 الثلاثة تسعة قيراط وسبعة اشاع قيراط ولو جمعت الخواصل الثلث قبل الفسنة  
 وهي ستة وثلاثون واربعون واثنان عشر للكان المجموع ثمانية وعشرون وذلك ما  
 بها قبل التفريط وان اردت تفصيل ما للثانية فاحب ما لها من الاولى في  
 التسعة ثم لما اصل في فتح الرب وافق لما اصل وهو اثنان وسبعون على القيراط  
 يخرج ثمانية وهو ما لها من الاولى ثم احب ما لها من الثانية وهو ثمانية والواحد  
 ثم في الاربعة وافق لما اصل وهو عشرون على القيراط يخرج اثنان وستمان وهو ما لها  
 من الثانية ثم احب ما لها من الثالثة في الثالثة ثم في الاربعة وافق لما اصل وهو  
 اربعة وعشرون على التسعة يخرج قيراطان وثلثان وهو ما لها من الثانية ومجموعها  
 اثني عشر وثمانية اشاع ولو جمعت الخواصل الثلاث قبل الفسنة وهو اثنان  
 وسبعون واربعة وعشرون للكان مجموعها مائة وستة عشر وذلك ما اولسها ما  
 قبل التفريط والله اعلم بالصواب في المناسبات في مورثه فاسم  
 ياد شاه در ماردين في يوم الجمع في شهر المحرم تاريخ  
 ١٠٨٨



